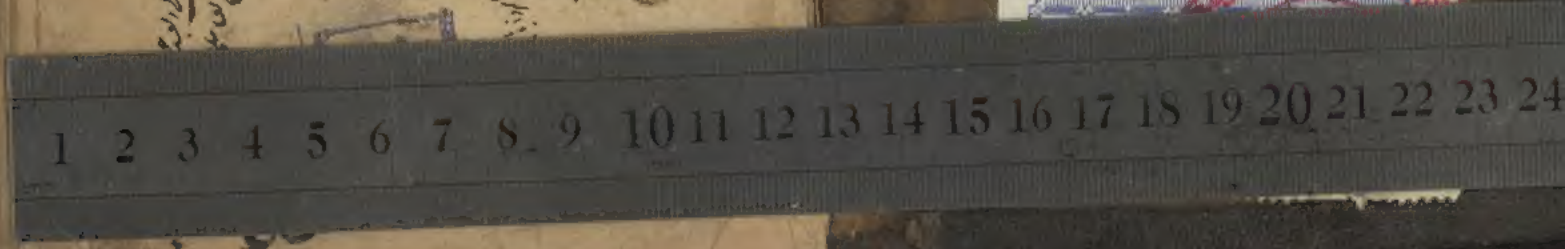


خطی « فهرست شده »
۱۰۶۴۴



۱۰۹۸۹

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

۱۰۹۸۹

سند آقاخان قزوینی در حق آقاخان قزوینی

شماره ثبت کتاب



۱۰۶۲۲
۱۰۹۸۹

1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12 13 14 15 16

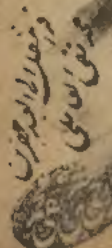
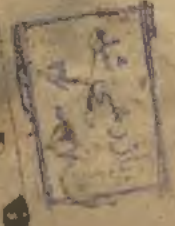
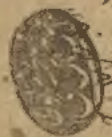
۱۳۲۲

۱۳۲۲

مجلس شورای اسلامی

مجلس شورای اسلامی

مجلس شورای اسلامی



مجلس شورای اسلامی



بسم الله الرحمن الرحيم

الحق كذا دعوت وانا انا وكنت لا ادعوك وانت انت صل على
 بريك محمد واله الذين عرفتهم حكمه ما اشرقت في كتاب الله ما اعلنت
ويعبد فيقول المستكين الى واهب العلم اليقيني العبد المذمور
 الدين محمد القوي بن محمد الله على الاعتراف الحق الديني ان الحاشية
 المشهورة للعلامة الخفري على شرح الهيات بخير الكلام كتاب
 محبوب في دستار اليد بالذوق والتحقيق بين الانام وقد اقبل
 على شرح تحقيقا نرجع من مشاهد الزمان وتصدى لي شرح قد
 طابفه من يشاء لهم بالبيان فقد وسعوا بقاء في اراهم دائر
 القيل والقال واكثر ما اختلفنا هو انهم المصدرات باقول لا نقا
 ولا غروا ان جعلوا لانصاف صارت غررة وعارضة التعصب ولا
 كاد من غير غررة فلم يتفقوا الى الان فقلته جامع لشرط
 التعبد والامعان والاحاشية قاضية نحو المقام من تنقيح الظاهر
 وتهديب البيان فعلقت عليها بتوفيق الله سبحانه هذه الدرر
 يتصور النظر الناقد من اصداق الانصاف وجعلتها وسيل ليعرف

المقصود ان لا يكون في كلامه من ادوات وصف المصداق والحق
 الموصوفان كان وجهه لغيره وان كان سادس كما في قوله تعالى

الفرق المصروف عن ابتداء الانظار على من احب الحق وحاشية لا
 قصدى وحقى ما لبت تلك النوايد ان لا استمر لما يدور
 شمار معنى ودثار عيان وعهدى وذمتي في انحصار الاشياء
 باللفظ بل لغيره لا بعد تضييق او اشارة احسبها غنية اذا طالعها
 الاذكار على مقدار ما احتج فيها من نتائج غرر المطالب وسلك
 سياقة الكلام واروجها مستغنية اذا توجه اليها الفضلاء من
 تشريح ما اشتملت عليه من الدقة واللفاظ والانتقاد والانتظام
 اراها حقيقيا بان شئ كل الابصار ونور الانظار واظنها اهلا
 لان يرضى بها عن غير اهلهما صونا لا بكار ولا فكاك لوسا الله ان
 يجعلها ما يشق به هل الدبان من ارباب التحصيل وانكل على جميع
 امورى وهو حسي ونعم الوكيل **قال المصنف قدس سره** المقصد
 الثالث في اثبات الصانع اعلم الله سنة والمتكلمين بعد اثبات
 على وجود موجود يستند اليه جميع ما سواء بواسطة او بغيره
 اختلنا في عنوان الذي بناه ان يثبت بدو نقاش الحلا في نقاش
 متاصدها النظرية اذا لما كان المحدث عند في صناعة الله سنة
 احوال الموجود مطلقا وينقسم الموجود انفسا ما عقليا الى الوجود
 والممكن ناسبهم ههنا اثبات وجوده في العنوان الواجب كما انشأ
 وجود افراد لعنوان الممكن فصوره المستلزم يكون عندهم التام
 او بعض الموجود واجب وما يشبهها من العبارات واما المتكلمين في الاما

موضوع فهم مقيداً بحيث يتقاربان اثباتاً للعقائد الدينية بأقوال
منها لا يناسبها اثباتاً بهذا العنوان إذا لا يتعلق به من حيث هو ثباتاً
شيئاً من العقائد الدينية فلا وإن شئتة تقابل بعنوان الصانع أي تدبر
النظام المشاهد في العالم أذهو بما يتوقف عليه ثبوت الشرائع و
الأديان فالمسئلة تكون عند هذه الصانع موجوداً وما يشبهه ذلك
عنوناً لمصنفه هذا الله هذه المسئلة هي ما يناسب طريقتي المتكلمين
أدلتها به هذا موضوع تجري المسائل الكلامية ثم بعد تحرير العنوان ما يشاء
لطريق المتكلمين مسائل في الاستدلال على سبيل الله ستم فاستدل على ما
أدعاه من اثبات الصانع بما يدل على ثبوت الواجب وجبت في جهة على ما
أفدانه فخط بين مقتضى المتكلمين والقلاء ستم ولا يتقدم على غيره
الناصل السماحي حيث قصد إجماع دليله إلى اثبات الصانع لينطبق
على المدعى فقرر في خواشيه على الشرح بقوله الموجود في الخارج أما إذا خيل
ممكن فإن كان واجبا لا بد أن يستدل الله ممكن فهو الصانع ومحصل
المطلوب وإن كان ممكن لا يستدل الله لا محالة لا استحالة الدور والقتل
فيلزم ثبوت الصانع انتهى وذلك لوجوه الأولى عدم صحة شرطية الأولى
أعني قوله أن كان واجبا لا بد أن يستدل الله ممكن إذا لا يجري في تلك
المرتبة عن التزام واجب لا يستدل الله ممكن وهو ظاهر لما في عقد
صحة ما فعد على هذه الشرطية بقوله فهو الصانع أي على تقدير استناد
ممكن الله لا يخفى أن يكون صانعاً فإن الصانع ليس مطلق الفاعل والمؤثر

الشيء الذي لا بد
أن يكون له وجوده
شئ

لا يخفى من راعي في الفعل المتعقبات التدبر وكذلك يعتبر هذا العنصر في
أكثر تصاريفها كما يظهر من تتبع استعمالها هل للعقائد ما هو المراد به
هنا أي في غير المتكلمين هو التدبر للنظام المشاهد في العالم وغاية
ما يلزم من استناد ممكن الله ما يجره فيه وإبراز ثباته من راجع التدبر
الثالث عدم صحة قوله ومحصل المطلوب أي على تقدير التدبر في ممكن محالاً
أن يكون مدبر للنظام المشاهد من السموات والأرضين وما بينهما و
هو المطلوب هي هنا محروقة الرابع عدم صحة شرطية الثانية وما فعه
عليها إلا أنه يرجع التفسير المحروقة وقوله وإن كان ممكن استند
الله إلى الصانع لقربه منه فيتوجب المنع على الملازمة إذا لا يستلزم
كونه ممكن استناداً إلى الصانع بل اللازم هو الاستناد إلى مؤثر
واجب وإن رجع إلى الواجب حتى يكون على سباق فيظهر في الشرطية الأولى
فيتوجب المنع على ما فعه عليها وهو قوله فيلزم ثبوت الصانع أي
في تلك المرتبة التزام أن يكون واجبا ولا يكون صانعاً لما عرفه في تقدير
وبالحمل والاستدلال على وجود الواجب لا يدل على ثبوت الصانع بالم
يتضم الله دليل حدوث العالم ونحوه مما يدل على كون العقائد تقابل على
التدبر المعتمد في مفهوم الصانع لغته واصطلاحاً وهو لما عرفت على أن
المتكلمين يأخذون في دلالتهم في هذا المقام حدوث العالم كما استفت
عليه وما استعمل جميع من القلاء ستم من لفظ الصانع هنا مكان
بني على العقيدة عما هو المعبر عنه معناه أو على نحو من التخييل والمعلم قصد

بدو من الجدل والتبيين على ذكر الغالب فيهما فتأمل
 اعترض عليه فيما قال بعد ذكر ان الله سبحانه قد قدم العالم
 له صانعان هذا موضعنا فنحتاج الى ابطال ما ذهبوا اليه من ان
 من اوجد بعد ما لم يوجد حتى يلزم عليهم انما فضل ما ودهم به فقلنا
 انهم عن مقصودنا من التبيين ان قصدنا تبيينهم عن ظاهر ما
 اثبات في ذلك المقوم على حقيقة العقيدة والكشف عما يلزم عليهم من
 على تقديره ولا فاعلوم لانهم لم يريدوا ان ياراد به المتكلم على ما
 في مواضع شتى بعد الكشف عن حقيقة الحال لا يحسن المتعارفين
 استعمال ذلك اللفظ في معنى اخر وليست هي من دارج المصطلحات لا ينبغي
 ان يمكن الاعتذار عما فعله المصنف من الاستدلال على وجود الواجب
 بعد جعل العنوان اثباتا لصانع من وجهين الاول انه اذا اراد ان يشير
 الى اتحاد ما بالظرفين ههنا اذ اثبات الواجب بعد ما ههنا سابقا
 من حدود العالم ونحوه في معنى اثبات الصانع المدين للعالم انشا في
 يتفرع على ثبوت وجوب الوجود ثبوت كبره من الصفات كما يستدل به
 بل كلها كما يظهر من عبارة الفارابي في تعليقه حيث قال لا نفرض حقيقة
 الاول بل انما نفرضه من اجل الوجود وهذا لازم من لوازمه ونفرضه
 بدلالة هذا الا انه لم نلزم اخرى كالوحدانية وسائر الصفات انتهى
 فلا بد اولاً من اثبات هذا العنوان حتى يتبين الترتيب المذكور في اثباته
 ههنا كناية عن اثبات العنوان الاخر كما عرفت ولا عكس فاختار عليه

لا يخفى

لا يخفى **قال المصنف قد سرت** لا استعمال الدود والتسلسل ما
 استعمال الدود وهو ان يكون العلول على عشرة نوا سطحة او غير
 واسطة في ما بالضرورة كما ذهب اليه في الارض وما بالنظر والبدل
 عليها استلزامه تقدم الشيء على نفسه وانما اشارة اليها وكل منهما
 ظاهر البطلان وبالجمل لم يشك في استعمال واحد من الخلة
 واما استعمال التسلسل فهو ترتيبها من غير ترتيبها ههنا في الذا
 المشهور من التطبيق والصفات واما لها وهو ما انفقوا
 على استعماله مطلقا سواء كان اتحادا مجتمعا او متعاقبا واما
 المقابلة سقفة فانهم وان وافقوهم في استعمال الصورة الاولى والاطا
 لمقتضى التطبيق ولكن خالفوهم في استعمال الصورة الثانية فاعندوا
 عن ثبات بان الجمل الغير المتناهي في هذه الصورة غير موجود بل قد
 اجتماع احادها فلا يجرى التطبيق فيها وثارة بان التطبيق انما يجرى
 على بطلان التسلسل الغير المتناهي وهو غير موجود في هذه الصورة
 لعدم اجتماع الاحاد وحاصل الاول مع جريان الدليل فيها وحاصل
 الثاني منع تخلل المدعى الجواب عن الاول ان التطبيق العقلي لا يتو
 على اجتماع الاحاد وانما يظهر للحال انما نفرض لها كالمفروض المستعمل
 في ارضائنا فلا يضر وان كان المفروض محالاً وعن الظاهر ان
 الدليل يدل على نفى احاد تلك التسلسل مطلقا لا على نفى وجودها
 مجتمعة فقط فان وجودها على التعاقب يستلزم ان يكون فرد

لا يخفى ان استعمال الدود في التسلسل لا ينافي استعماله في الاجتماع
 بل هو استعمال واحد في استعمالين مختلفين
 والاول استعماله في الاجتماع والثاني استعماله في التسلسل
 والاول استعماله في الاجتماع والثاني استعماله في التسلسل
 والاول استعماله في الاجتماع والثاني استعماله في التسلسل
 والاول استعماله في الاجتماع والثاني استعماله في التسلسل

الاعداد المحققة في نفس الامر سواء بالجزئية فان العدد سواء اجتمع
 احاده او تفرقت في عين قول المساواة جزمه فان كون الكل اعظم من الجزء
 من ارباب البديهيات ومن هذا المقدور من حكاية الخلاف وتصور الزعم
 يستبعد المحقق ويستفصل الكلام من الطرفين تمام اخر هذا على وجه
 المشهور بين جاهل المتقدمين والمتأخرين من لزوم تجزئ التسلسل
 المتناهي على التلا سعة والزعم ذلك تفصيها لقواعدا فلسفية وقد
 اعترف بكون سينا في مواضع عديدة من الشفا منها في حل تحقيق الحق
 في العلة الناعية من الالهيات حيث قال واذا قضيتا فيما يقتضيه
 بان العلة متناهية فاما نشأ في هذه العلة ولا تمنع ان تكون على بعضه
 وسعة بله نهاية بعضها قبل بعض بل ذلك واجبه ضرورة انه في بعض
 من الاعلام لما استفسر بحكم الفرق بين التسلسل في المجموع والمنفرد
 انهم البراهمة لقاطعة على استنا عظمي طلتا انكر ذلك للزوم والافكار
 في كبرياء الهام ان يستلزم ذلك التسلسل اليهم اقراء وارا جميع
 طرقتهم على وجه لا يلزم عليهم ذلك فمالك ولا يلزم ان يكون عند
 امور غير متناهية لكونها استهتادها الى الحوادث في بعض الحركة المستمرة
 التي نشأتها خلا ببعض عين من تلك الحركة يحصل استعداد قبول
 حادث في المادة ويتم الاستعداد في ان انتهت هذا البعض
 هذا الحادث في هذا الان وهذا البعض ليس هو واحدا في نفس الامر
 بل بعض من افر واحد فيها فلا يلزم وجود امر غير متناهية في نفس الامر

هو الذي هو من ذلك الزعم
 في بعض الزعم ان ذلك
 من

حتى يكون هناك بتسلسل بل غاية ما يلزم من ذلك ان هناك
 امر واحد للجزء غير متناهية وجوده غير متناهية ولا يتجزئ
 اما لا فلا وجود لا يور الفيل متناهية عندهم لا يتصور في بعض
 اعضاء الحركة وارضاهما حتى يوصل ان لا يقدد نهايتها دفع عنهم شأ
 الحق بل ذلك التسلسل بل يلزم ذلك في استثناء اخرتها التصويرية
 والنوعية في العصوريات فان رئيسهم ارسطو ومن تابعه كالنار
 وابن سينا وان ذهبوا الى قدم مواد العصوريات وصورها الجمعية
 بالفرق والنوعية بل انما يجمعون ويكتم اعترافا بالصورة بحدوث
 استثناء تلك الصور بل انواع النوعية ايضا وحذف يلزم علم
 ان يكون قبل كل شخص من الجسمانية شخص اخر وقبل كل شخص انواع
 من النوعية شخص انواع اخر لئلا يلزمهم ما احالوا من ان تكون الانا
 عن احدي صورتين وذلك هو التسلسل في الامور المتعاقبة
 لان تلك الصور على التصوير المذكور مع كونها غير متناهية
 بحسب الزمان بل بحسب الطبع ايضا على ما هو جار في شفا
 الاجسام بصورها النوعية من ان المادة العنصرية قبل حدوث
 كل صورة فيها كانت متصفة بصورتها اخرى لا طما استعداد بل
 الصورة الا حتمه اما ثانيا فلا وجود امر واحد له جزئها
 متناهية ان قوما انكروا ايضا اما اذا كانت متقسما وبنية
 كالذرات للحركة والخراج للمساواة تغير مسلم عند جميع القاء

المذهبين في ان المتناهي في الزمان
 هو الذي هو من ذلك الزعم
 في بعض الزعم ان ذلك
 من

في بعض الزعم ان ذلك
 من

هو الذي في التوراة
وغيره في غيره

استقالة
اعني تمام هذا البرهان اثبات الواجب ثلثا لان موقوفه على بيان
القتل في تلك العلل المكشورة فلهذا سقفة بخود في صور انما كان
عرفت لاحد ما يرم عليهم ههنا بان تلك العلل لو تسلسلت يجب ان يكون
مختص في الوجود حتى يتم المطلوب لهم في هذا المقام ويكون حكمهم
باستقالة التسلسل ههنا موافقا للعقائد هم واما التكون ^{المتعدية}
بهذا البرهان على اثبات الواجب ثلثا فليس عليهم ههنا بيان ذلك
اذا جاز به ان برهان التطبيق بخود في الصور بين المحتمل والمتعاقبة
واثباتهم بطلان التسلسل مطلقا كما مر استدراجا عن ثبوت اثبات هذه
المقدمة فسنوا كانت تلك العلل مجمعة او متعاقبة يحصل مطلوبهم
لما كان بعضهم يراه في ابطال التسلسل محتملا بابطال الامور المحتملة
الوجود منه بقصدى جميع منهم اثبات تلك المقدمة حتى يتم لهم ابطال التسلسل
في هذا المقام بطريق مشتمل فقال الخوارزمي في الاربعين وانما اقل
المؤمن في تقرير هذا المطلوب بابطال التسلسل الذي من مقدمات برهان
اثبات الواجب فتمت الى تقديم مقدمته وهي ان العلة الواجب لا بد وان يكون
موجودة حال وجود المعلول والذليل عليه انه لو لم يكن كذلك لكان محتملا
المعلول كبر العلة غير موجودة فيلزم حصول المعلول حال عدم العلة
فلا بد لان المعلول لا لا اجل وجود تلك العلة وقد مر من ان
لكذلك ههنا انتهى الى تحقيق انما الناطقة لانه ان قصد المدعي ان لا يكون
وجود العلة حال حدوث المعلول بان يعنى من الوجود المدعوت ليرجع الى

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

رد ما ذهب اليه جمع من شاخري المتكلمين من ان كان عدم مقارفة العلم
 والمعلوم في الزمان وجواز سبق الثاني على الاول ان علمنا ذلك المقصود
 في شخص المحصل فلا يلزم في المقام لجواز ان العلة كانت موجودة عند
 حدوث المعلوم ثم بعد ذلك وبقي المعلوم لما حدث ذلك في قولنا ان
 بقائه معلوما لم تقدم وبقي المعلوم الثاني وهكذا فلا يصح وجود امر
 في زمان مع ان الامر هو الذي هو علة ذلك المقصود لم يبق على ذلك الاستصحاب
 كيف لا وقد صرح به حيث قال بعد تمهيد المقدمة لو ثبتت سلسلة الاستصحاب
 والمسببات الى غير نهاية كانت باسرها موجودة في الحال بناء على المقدمة
 التي قمنا بها من ان العلة والمعلوم يوجدان معا انتهى ان مقتضى تلك
 ان لا بد من وجود العلة ما دام المعلوم موجودا يرجع الى مسئلة ان
 المعلوم في بقائه الى وجوده او ثبوته او عدمه فحينئذ ان اراد بالخصوص
 الذي ذكر في الدليل بايشبه البقاء فلا نسلم ان يستلزم بقاء المعلوم
 حال عدم العلة ان يكون لا اجل وجودها وما الدليل على ان يكون شيء
 لا اجل شيء يقتضي ان لا يجمع مع عدمه الا حق وهل هو الا في مرتبة ذلك
 لا في مرتبة ذلك لا يستلزم فلا نسلم ان يكون منه خلافا لغيره فضلا
 ان يكون عينه وان فرض الشيء عليه مؤثر لشيء ويكون بقاء المعلوم
 وجود العلة حتى يكون كونه لا اجل وجودها خلفا او مستلزما اليه
 وان اراد بالخصوص الحدوث وما يؤول اليه فلا نسلم انه لو لم تكن العلة
 حال وجود المعلوم لم يبق ما دام وجوده لكانت غير موجودة عند حدوثه

ان يكون وجود العلة عند حدوث المعلوم مستلزما لوجودها
 في جميع احوال وجوده والملازمة متعقبة ثم ان شراح المواظفتين
 لما تضمنه ان الغ في تحرير هذا الدليل لثلاث مقدمات ولكن بعد الاطلاع
 على ما ذكرنا قلنا يقتضي الدليل عاقبة فلو ينطوئ كلامه ما يبراه هذا ولكن
 فلا ذكرنا ان المتكلمين لما اقتصر لهم بمقدمات التطبيق ومثاله بطلان التسلسل
 مطلقا لا يتغير في هذا المقام عدم انعام هذه المقدمة وانما انما على
 على التقدير الذي لا يعترفون ببطلان التسلسل في الامور المتناهية
 في نظام الاستسواء من القول بعدم ان العالم وجود الحوادث الغير المتناهية
 المتعاقبة ولعلمهم اعتمادا في ذلك على ما ذهبوا اليه مع من شاخري
 المتكلمين من احتياج المعلوم في زمان بقائه الى وجود المؤثر عما بينهم
 ما ذكره لا بقاءه بحجة وايضا في المقصود ولكن ليس حال كما زعموا
 ادعائهم ما يقتضيه هناك ما يدل فيه شارح المواظفة في زمان
 الممكن لانه يقول وتوجب المقام بالامر يدعيه في تحقيق المرام انتهى
 كما ان انصاف المتكلمين بوجوده في زمان حدوثه لم يكن مقتضى انة لا يستلزم
 الى وجوده وعدمه كذلك انضمام ذلك الوجود اليه وبقاء انضمامه به في
 الزمان الثاني وما بعده ليس مقتضى انة لا ان استواء نسبتته الى مرتبة
 اولاد لم في حدوثه فكلما استحال انضمامه الوجود في الزمان الاول
 استحال انضمامه اياه في الزمان الثاني وكان انضمامه الى الوجود في
 زمان الحدوث مستلزما للمؤثر كذلك انضمامه به فيما بعده من الازمنة

مستند إليها أيضا ولا أول هو انصافه بأصل الوجود والاعتقاد
بقا الوجود منه في وجوده ابتداء وفي استمراره محتاج إلى المؤثر الذي
ينبذ الوجود ويبدله على معنى أنه يجعل مقتضاها الوجود وبذلك
الانصاف لا على معنى أنه يوجد انصافا للوجود ويوجد عدم
بلا أن لا انصاف وقد قاما مع اعتبار أن لا وجود لهما في الخارج
أنتم ولا يتحققان معققتي هذا التحقق هو أن الممكن ليس بقا مستندا
إلى ذاته من حيث هو بل هو كاصل وجوده في زمان محدوده مستندا إلى
المؤثر فلو لم تنافس فيه بما سنده كنهه فقول الحاشي ببقية على ذلك
من احتمال الاستماع لعدم الاتصاف على ذات بعض الممكنات من حيث هي
يذهب عليك أنه لا مانع من أن تنزل من استناده البقاء أيضا إلى المؤثر
بدون أن يلزم من ذلك وجود المؤثر حال البقاء لاحتمال أن يكون في استناد
الممكنات الزمانية إلى خواصها الاستناد إليها في الانصاف أصلا ويحتمل
فما جادها وجعلها مستغنى بأصل الوجود يكون قائما مقام ابتداء الوجود
لها أيضا فيكون كافيا فيه ولا يحتاج إلى تأني أو ضبط علمه ويكون
استنادا واجبا بذلك لايجادا ولا أحداثا ثابتا لها ما لم يتحقق علمه لعددها
فإن قلت ينبغي القول باحتياج الممكن في بقائه إلى الوجود المؤثر وهو القول بأن
علمه احتياجه إلى المؤثر هو الامكان فقط وهذا معنى طوعه على المحققين
بل ادعى أكثرهم فيه الضرورية وقول بعض المتكلمين إن علمه الاحتياج فيه
الحدوث إلى الامكان معه واسطره أما محمول على ما قيل في معنى العلم كالحال

شرح السهاميات على محور في معنى الحدوث كما ذكر السيد الشريف في محله
 شرح حكم العين واما غير مقول المظهرنا فمرتبته الحدوث عن مرتبة
 المؤثر فكيف يتصور علمه لما وما يجري مجراها من السطر بل العلم والمؤثر
 لها قائل لم يكن الحدوث معية في العلم بل كان لا مكان فقط علمه
 كما هو القول المصور فلا يقع شبهة في احتياج الممكن حال البقاء ايضا
 الى وجود المؤثر لان لا مكان لان الممكن لا يفتك عنها فهو محقق
 حال البقاء فحينما يكون ساوله وهو الاحتياج الى المؤثر متحقا ايضا
 في تلك الحالة ان تحقق العللة يستلزم تحقق العلول والمؤثر في البقاء يجب
 ان يكون موجودا حال البقاء فانه ليس الا الوجود ولكن بالنسبة الى الزمان
 والشئ وابدا ووجوب وجود المؤثر في الوجود في حال الوجود منقضي
 فتحت احتياج الممكن حال البقاء الى وجود المؤثر فيه وهو المطلوب قلنا
 ان ريدا باحتياج الممكن الى المؤثر الذي جعل الامكان عللة له احتياجا له
 لهية بمعنى عدم انتكاه عن المؤثر وجودا وعلما فتبوت ذلك الاحتياج
 للممكن على كل فرص متعاقبة للعالم بان لهية الممكنة قبل وجودها
 عن المؤثر اذ لا يتصور لتاثيره في الاعداد الا ان شاء الله تعالى
 من ان عدم الممكن ايضا معلوم مستندا الى ثبوت موجوده عليه وجوب
 يثبت ان لا يجعل على حقيقة العلل ولا استنادا والتاثير هل جئت ان
 جعل على نوع من التوسع ولا ياتي عن هذا الخلق كلام كثير من المحققين
 صرح به بعض الفضلاء المتأخرين حيث قال معنى ثبوت عدم العللة على

قال في محله من قوله تعالى
 والذين آمنوا واتبعتهم
 اهلهم جميعا هم من المؤمنين
 والذين آمنوا واتبعتهم
 اهلهم جميعا هم من المؤمنين
 والذين آمنوا واتبعتهم
 اهلهم جميعا هم من المؤمنين

المعلوم عدم تباين وجودها في وجوده وقد كانت المصنف ايضا
تواذ له تمايز هذا المعنى حيث قال في المبدأ ان لا يكون متساوي
الغلبة الطوري في وجوده وعدا فان كان له وجود كان موجودا
لو لم يكن له وجود في غير هذا المبدأ فيكون عدم وجوده بالعدم
والعدم في العلم في رتبة المبدأ لا ينافي المبدأ في رتبة المبدأ
في بيان عدم وقوع الترتيب في سلسلة الاعداد بحسب قولهم
يتفق برغم ما نحن فيه قال ان الواقع هو ان ليس هناك شيء العقل
فصل هذا ليس لعدم هذا وعدم ذلك في سلسلة الاعداد بحسب قولهم
المتمثل الواحد الى هذا الجزء وذلك الجزء كما ان ليس في المتصل
كثرة في نفس الامر ويحصل الكثرة باعتبار العقل ونقل ذلك ليس في نفس
المذكور كثر في نفس الامر ويحصل باعتبار العقل ونقل ذلك ان يكون
الكثرة يكون بين الاجزاء تقدم وتأخر كذلك بعد حصول الكثرة يكون بين تلك الاجزاء
تقدم وتأخر لا ان التقدم الذي بين الاجزاء المذكورين في تقدم والتقدم
بين الاجزاء بالعلمية وان التسلسل في الاجزاء المذكورين بمقتضى العلم
الجزء لا يقدر العقل على ترتيب اجزاء فيه لا بمعنى ترتيبها في رتبة
بالعلم كذلك التسلسل في الاعداد المذكورة متى عدم الانتهاء الى العلم
يقدر العقل على اعتبار عدم آخر تقدم بالعلمية لا بمعنى ترتيبها في رتبة
انتهى في علمه بما ذكرنا فنتسبهم معلل في تفسيرات احدها علمه بالهية

المتن

الشيء وهي المادة والصورة وتاثيرها على وجود الشيء وهي المعاني
او على ذلك بمحصلة التاثير في الوجود الا ان تباينها بالعلم والاعتبار
الوجود وان استبعد هذا التاثير بها على تباينهم بعضهم على شيء
المصنف في المحقق لمحصل بلا يضر له ومع الاعمال من ملاحظة المبدأ
يمكن الاستدلال عليه بوجه مفصل وذلك بعد ذكر مقدمتنا
بمساهلة بديهية وبعضها اتفاقية من هذه على ما في موضعها الاول
ان عدم تساوي على وجود الحادثين في تساويهما في الترتيب الاول
تباين يكون جميع تمايز التاثير الثاني ان كل معلول في الازم
تعلل بالارضية عن لا شك انهما التاثيران اتفاقا لعدم الاول
السابق على وجود الحادثين بوجه ذلك حادث يمكن واقع في الحادثة
او اتفاقا بالازم يستلزم اتفاق المعلوم المتساويان اتفاقا
بالذات بحال التساويان وجود الممكن ولا سيما الحادث لا يكون الا
بعللة المتساويان الدور بحال التساويان استناد الوجود الى العلم
العامة وان وجود الامور القريبة الغير المتساوية بالعقل على علمه
تمهيد هذه المقدمات فنقول ان عدم تساويهما في رتبة
البا حكم المقدم الاول الى الواجب الى المؤثر بحسب نفس الامر او
يكون مؤثرا في رتبة التاثير وعلى رتبة مستند الى الازم في التاثير
فيكون عدم الاول على تقدير استناده الى العلم لا رتبة في العلم
ان يفتقر ذلك لعدم الازم بان يوجد الحادث بحكم التاثير في العلم

المؤثر في الوجود ولا يمتنع وجوده ان يكون المؤثر فيه واحدا بالذات
ولا يمكن ان لا يستلزم بالضرورة الى الواحدة الذات بالسادسة
يكون ذلك لعدم مستند الى يمكن غير متناه الى واجب فحينئذ ان
الى محلي لا يستلزم الى متناه وهو على وجوده ما ظاهرا بالسابق في
عدمه يستلزم المطلوب وانما ان يكون في نفسه والاولى بالظاهر
وعلى المتناهي لا يتصور ان يكون في المؤثرات جميعها وجودات متميزة
او بعضها وجودات وبعضها عدمات في نفسها يستلزم اجتماعها
المتميزة بالاعتبار الهيم ما على الاول فظاهر ما على المتناهي فلا يلزم في
ان وجود الحوادث الموصوف وجودا وعدم وجودا على اعتبارها
بالسابق مع التماسه وما على التماسه ان لعدمها لا يجوز ان
في القطعة العليا ولا ان يكون حقيقة مع الوجودات بالاعتبار
يجمع في القطعة لاسيما في وجودات المتميزة بالاعتبار هي
باطل بالاعتبار فظاهر ان لعدم السابق على وجود المتناهي لا يحتاج الى
اصلا فغلا من احتياجه الى عدم اخر وهو فوق المطلوب ولا يرد
عليها ان ذلك لا يمتنع في الاعتقاد في الممكن من تشاوي طويلا بالنسبة
الى ذاته فان عدم استناد عدمه الى غير لا يقتضي استناده الى ذاته حتى
يخرج عن التساوي ويجوز ان لا يستلزم الى متناه اصله وجوب الاستناد
اما الى ذاته والى غير فطرق الوجود من الممكن في طرق عدمه اذا كان
مسلم وايضا كما ان لا يمتنع وجوده وذلك في دفع ما ذكره الشيخ في المقالة

فيكون
المؤثر
في الوجود
ولا يمتنع
وجوده
ان يكون
المؤثر
فيه واحدا
بالذات
ولا يمكن
ان لا
يستلزم
بالضرورة
الى الواحدة
الذات
بالسادسة
يكون
ذلك
لعدم
مستند
الى يمكن
غير متناه
الى واجب
فحينئذ
ان
الى محلي
لا يستلزم
الى متناه
وهو على
وجوده
ما ظاهرا
بالسابق
في
عدمه
يستلزم
المطلوب
وانما ان
يكون في
نفسه
والاولى
بالظاهر
وعلى
المتناهي
لا يتصور
ان يكون
في
المؤثرات
جميعها
وجودات
متميزة
او بعضها
وجودات
وبعضها
عدمات
في
نفسها
يستلزم
اجتماعها
المتميزة
بالاعتبار
الهيم
ما على
الاول
فظاهر
ما على
المتناهي
فلا يلزم
في
ان وجود
الحوادث
الموصوف
وجودا
وعدم
وجودا
على
اعتبارها
بالسابق
مع
التماسه
وما على
التماسه
ان لعدمها
لا يجوز
ان يكون
في
القطعة
العليا
ولا ان
يكون
حقيقة
مع
الوجودات
بالاعتبار
يجمع
في
القطعة
للاسيما
في
وجودات
المتميزة
بالاعتبار
هي
باطل
بالاعتبار
فظاهر
ان لعدم
السابق
على
وجود
المتناهي
لا يحتاج
الى
اصلا
فغلا
من
احتياجه
الى
عدم
اخر
وهو
فوق
المطلوب
ولا يرد
عليها
ان ذلك
لا يمتنع
في
الاعتقاد
في
الممكن
من
تشاوي
طويلا
بالنسبة
الى
ذاته
فان
عدم
استناد
عدمه
الى
غير
لا يقتضي
استناده
الى
ذاته
حتى
يخرج
عن
التساوي
ويجوز
ان لا
يستلزم
الى
متناه
اصله
وجوب
الاستناد
اما
الى
ذاته
والى
غير
فطرق
الوجود
من
الممكن
في
طرق
عدمه
اذا
كان
مسلم
وايضا
كما
ان لا
يتمنع
وجوده
ذلك
في
دفع
ما
ذكره
الشيخ
في
المقالة

الاول

لا يمتنع ان يستلزم وجوده على ان يكون هو مؤثر الوجود باعتبار
وجوده وعدمه فلا يمتنع بقوله من المتناهي ان لا يكون له وجوده
عصا بمرجاة غير غير ولا ذلك لعدم استلزامه ان لا يكون له وجوده
الممكن وعدمه الحاد بين ان يخصص له وجوده في المقصود وان اراد
ما لا يستلزم من المتناهي ان لا يكون له وجوده في المقصود في
في طرق لعدمه الاول في دعوت توجه هذا المنع وان لا يقدح في
تشاوي طرق في ممكن بالنسبة الى ذاته بنفسه لا يمنع ان النسبته
من هذا التمام على ان التساوي المتناهي موقوف على ابطال الاول
لوانه في كل طريق خاص حواسه وذلك لان المتناهي لا يحتاج الى نفسه هو لا
فمضى وجوده ولا عدمه فقتضا تاما وهذا المعنى لا يمتنع مع كون
المتناهي في النسبة الى ذاته ان لا يصل الى الحد الواحد لا يتم ذلك
على بطلانها والحق ان استلزامه لا يتم في ابطال الاول لعدم
الكلام في غير هذا خرج عن المرام وتطويل بالاحتياج الى التمام فخرج
كتافه وان قد ذكرنا حقيقة الاحتياج الى متناهي في المتناهي في قوله
اراد الاحتياج الى ذاته حتى يلزم احتياجه الى التمام ايضا فذلك يخرج
سند على ما ذكره من تفصيل التوضيح فذكر ان حقيقة الاحتياج
منه فيقول ان لا يريد بذلك الاحتياج احتياجه الى المتناهي لوجوده فذلك
الامكان على مسلم ولكن لا يمتنع في جواز عدم وجود المتناهي فقتضا
غاية ما يلزم من كونه معلولا انه كان عدمه فذلك كمن انتهى الى

فيكون
المؤثر
في الوجود
ولا يمتنع
وجوده
ان يكون
المؤثر
فيه واحدا
بالذات
ولا يمكن
ان لا
يستلزم
بالضرورة
الى الواحدة
الذات
بالسادسة
يكون
ذلك
لعدم
مستند
الى يمكن
غير متناه
الى واجب
فحينئذ
ان
الى محلي
لا يستلزم
الى متناه
وهو على
وجوده
ما ظاهرا
بالسابق
في
عدمه
يستلزم
المطلوب
وانما ان
يكون في
نفسه
والاولى
بالظاهر
وعلى
المتناهي
لا يتصور
ان يكون
في
المؤثرات
جميعها
وجودات
متميزة
او بعضها
وجودات
وبعضها
عدمات
في
نفسها
يستلزم
اجتماعها
المتميزة
بالاعتبار
الهيم
ما على
الاول
فظاهر
ما على
المتناهي
فلا يلزم
في
ان وجود
الحوادث
الموصوف
وجودا
وعدم
وجودا
على
اعتبارها
بالسابق
مع
التماسه
وما على
التماسه
ان لعدمها
لا يجوز
ان يكون
في
القطعة
العليا
ولا ان
يكون
حقيقة
مع
الوجودات
بالاعتبار
يجمع
في
القطعة
للاسيما
في
وجودات
المتميزة
بالاعتبار
هي
باطل
بالاعتبار
فظاهر
ان لعدم
السابق
على
وجود
المتناهي
لا يحتاج
الى
اصلا
فغلا
من
احتياجه
الى
عدم
اخر
وهو
فوق
المطلوب
ولا يرد
عليها
ان ذلك
لا يمتنع
في
الاعتقاد
في
الممكن
من
تشاوي
طويلا
بالنسبة
الى
ذاته
فان
عدم
استناد
عدمه
الى
غير
لا يقتضي
استناده
الى
ذاته
حتى
يخرج
عن
التساوي
ويجوز
ان لا
يستلزم
الى
متناه
اصله
وجوب
الاستناد
اما
الى
ذاته
والى
غير
فطرق
الوجود
من
الممكن
في
طرق
عدمه
اذا
كان
مسلم
وايضا
كما
ان لا
يتمنع
وجوده
ذلك
في
دفع
ما
ذكره
الشيخ
في
المقالة

اذا كان فيها عدم انكسار ذلك الاحتياج عنها لا يقتضي ثبوت
 الوجود لها دائما من مقتضاها ثبوتها حين لوجود مقتضى الوجود
 واصل ان ربح احتياج ممكن بوجوده في المؤثر احتياج وجوده في
 انكسار عن لوجوده فذلك الاحتياج الوجودي هو احتياج في نفسه
 كون لا كان علة لا احتياج في نفسه لوجوده واما ثبوت المؤثر حتى يلزم وجود
 المؤثر حال البقاء ايضا فان قلت لا اعترفتم باحتياج وجوده في نفسه
 المؤثر وقد مر ان البقاء ايضا ليس لا الوجود ولكن لا مضاف الى الوجود
 الثاني ما بعده وغيره لا مضافات لا يخرج عن كون وجوده في نفسه
 المؤثر فيلزم احتياج البقاء ايضا ويحصل المقصود فلا فرق كرات
 مقتضى احتياج وجوده الى معنى ليس لا وجود الاحتياج اليه عند رتبة الوجود
 يجوز ان يكون الوجود مستمرا فيكون في ذات حد ذاته كما فيكون وجوده
 اياه قائما مقام استناد اياه ايضا فلا يضره الا انكسار عند حال البقاء
 فان قلت على هذا يلزم جواز ان لا يستند الممكن لتقديم الى مؤثر اصله
 اذ ليس له حال حدوثه وقد حوزتم استغناء الممكنات عن المؤثر حال
 بغيره ان يكون غنيا واجبا بالذات ههنا قلنا مادة المقصود فيكون
 مقتضى جواز استناد وجوده في نفسه سوى الله تعالى مجموع مع ان حاصل ما بيننا
 ليس الا ان الممكنات الحوادث يجوز ان يستغني اجادات الفاعل اياها
 عن تأثيرها وسط علمه متعلق بخصوصياتها ولا ينافي ذلك احتياج
 الممكن لتقديمه الى المؤثر في بقاءه لا لا يتعلق به حادث يستغنى

عنه

من لا يتحقق على ما يحكم به صحيح الوجود وان لم يكن في سبيل
 انهما ان الممكن مطلقا لا يخلو من رباط وانفسه فلهذا اذا كان ذلك
 من مقتضى الوجود لوجودها في نفس الامر من ان لا يتغير بالبقاء فربطه
 بعلته يتصور من وجهين احدهما ان يكون مربوط بها من جهة رتبة الوجود
 لا متناه ويكون حينئذ العلة بالذات هو الواحد اشياء لا يخرج من عدم
 في الوجود ولما كان في رتبة الوجود من مقتضى الوجود وحسب حقيقة يمكن ان يضاف عند
 هذا رباط من تلك الجهة فثابتة في رتبة الوجود والعلول ما في رتبة الوجود
 مؤثره بغير ذلك السبيل الذي هو احد مقتضى البقاء ايضا بدون احتياج له في
 استغناء في وجوده لانه لا حاجة في وجودها انما تكون لهذا التأثير على
 المعدوم لا يتصور ان يكون مؤثرا في المؤثر من مطلق ذلك الثاني بعد رتبة
 وهذا النوع من الرباط لا يكون لاي حوادث وعلتها لان الممكن القديم لو
 كان فلا يفتقر الى متناه وجوده بحسب استغناء ان الحد يتحقق لا اتصال بعلته
 هناك فثابتها ان يكون مربوط بعلته من جهة لا متناه في رتبة الوجود
 ان العلة حينئذ هو لا ذاته ولا بقاء فلا يتحقق حينئذ اجاد واحدات في رتبة
 لانها انما يكون الرباط الاول فثابتة العلة على هذا التقدير في رتبة الوجود
 بحسب متناه ولا يتصور هذا التقسيم من الرباط الا ان الممكن القديم وعلته
 اذا حادثت لانها امتداد الاحتياج الى الاحراج من عدم احتياج لا علة الى
 الرباط الاول بعد تحقق ذلك الرباط يستغني بكونه سائلا ولا يستند
 عن الرباط الثاني فثابتة العلة في حادث يكون عار عن اجاد واحدات في

القديم عن الادلة والبقا فحين من هذا التصور ان الممكن الحاد
 في بناء وجوده من بل احتياجه ما هو في حدود الممكن القديم
 وجرده يكون عكس ذلك قد بررنا من مدارج الكلام ان النسبة
 القائلين بخوازيما جودات الغير ساهية لا يفسد بهم اثبات الواجب
 بهذا الطريق المحتاج الى مثال المتسلسل جواز ان يكون ذلك العقل
 متقاد في وجوده ببناء ولا يستحيل عندهم الا لا يورثه في ذلك
 وسبب عدم تسمية طريقهم بغير ما اخذ فيها بطلان الاستلزام
 عليهم اثبات الواجب مطلقا واما المتكلمون القائلون باستحالة الوجود
 في الامور المجردة استغناء مطلقا بهذا الطريق لهم برى عن شبهة
 نقصان وباللغة التوفيق وعلى الكلام - - - استدلال
 وجود الواجب الدليل قد بطله بمراد به اقسام البرهان لا
 هو الذي يستدل بغيره بالاعمال على غيره وقد بطل بمراد به
 ومن سائر اقسام البرهان فيكون مخصوصا بالمعطيات وقد بطل
 بمراد به لا من البراهين وباقى انواع لا تنسب من الاستقراء والمثل
 ايضا والحكمة كل ما يكون طريقا الى مطلوب صدق سواء كان موجلا
 الى القطع والظن وقد بطل بمراد به لا من سواه يكون طريقا الى
 التصديقه بالاساس نوع العرفات فيحصل بمراد بها المعنى الاول وذلك
 اذا اعتقد كون المذكور ههنا بالاساس من القسم المذكور واما اذا اعتقد
 المستند ان يتبع من حيث القسم او احدها لا على المعين فيجوز ان يكون
 المستند ان يتبع من حيث القسم او احدها لا على المعين فيجوز ان يكون

احد

حاد المعاني لا حرا باعتبار محققته في من العرف المستند والواقع في
 جرى ههنا هو كون من واثبات البرهان حتى يحصل ارادة حاد المعاني
 لا حرا اعتبارها لا يجوز بما يسمى بتحقيق هذا المقام ان البرهان
 هذا المطلوب لتبريقه هل هي ايات او ايات او بعضها في البعض الآخر
 اي فان قوما قد يرووا ان لا يستكمل الى العقل وجوده واما
 انهم قد استكملوا الاستدلال عليه من طريق لان فكان
 في صحيح طريقهم ههنا حتى يحصل ان البراهين المصنوعة لهذا المطلب
 جميعها لميات وقصارا دعوان جميع البراهين على مطلبه ان يكون
 في الحقيقة ما وان كان ظاهرا يشبهه لان وقرينا لنا زعموا ان تلك
 الالهية ههنا هي مسلك المتكلمين بل الطبيعيين ايضا افي ومن نظر
 ما قاله لبيان ما ادعوا به من ايضا فمرئان حاد منهم لم يات
 بشئ يمكن القول عليه ويحقق الحق في هذا المقام يستدعي فهمه
 لتصويرها ههنا لان وبيان عقد قايضا للحقيقة من كبر الادعاء
 هم بيان الحق ودفع شبههم حيث لا يقرب في حقيقة الحال بل
 الناظر المنصف عن هذا الشغل والقار المتدبر في ان يطبقوا لا بد
 كل قياس على من يتدبرين مشتركين في حدلان نسبة محمول المطلق
 الى موضوعها فثبت نظرية جبرولة لا بد من ان الله موجب العلم
 سلك المستدلا لا على تصور الطرفين في العلم بالنسبة فلا يكون
 نظرية ههنا ويسمى في ذلك الحد وسط وتنفرد احدى المقدمتين بجزء

مجرد من البرهان في
 اصغر ما قد ذكره الاخرى

محو المطلوب وبعينه كمن يتكلم في حق يستعمل على حد ذاته لا غير
الاكثر والاولى من ان لا وسط في القياس البرهان وهو ما يكون مستغنيا
بغيره وتزكيا معلوما لصحة البرهان فيبدل الحكم بقوله لا كراهة من
هو ظاهر يكون على حكم في الدين وان كانت مع ذلك على ما وجد في البرهان
لا صفة الخارج سمي البرهان لم يزل لم يكن كذلك سمي برهانا ثابتا
والبرهان لا في ينقسم الى ما يكون الاوسط معلولا لوجود الاكثر
وما يكون كلاهما معلولين لشئ اخر وما يكونان متضايفين
الاول من هذا الثلثة هو عرف واسم من بقية لا قسم وخص
باسم الدليل لان القسم لثلاث منها غير هو فلهذا ثلثة الاول
مفيدا معلوما على صرح به في فضل البرهان من الشفا وكان كذلك
بعضهم في قسم لا في على الصمد لا والين هذا خلاصه صلا ٢٢٠ وهما
مواضعه اكثرها جديبة يتغيرا فينا برهان في هذا المقام على ما يمنع
بها في بقية المقام لا والين ان البرهان على ما صرح به هو لغيا المحل
من ايقينيا وهو ما من ان يكون استثنائيا او افتراضيا حليا او شرطيا
ويكون صلا ٢٢٠ في تقسيمه الى اللول لا في حيث حلوا مناط التقسيم حال الاول
التيستل لا اكثر الاخصر بعينه ان يكون محصرا في لا والين في المحل
اصطلاحهم هذه الحدود في غير من لا في نفسه هو ظاهر صلا ٢٢٠
والخلاص ان التزام ان البرهان لا يكون الا من لا في المحل والين
البرهان على وجه لا م ساعه وانما لا اعراض بمجموع البرهان والبرهان

متمم
المحل لا في قياسا من قسمه لا وسيله من اقسام هذا نوعا على
المحل فلا يكون البرهان محصرا في اللول لا في في تقسيمه الى البرهان
سبل المحصر ساعه وانما لا اعراض بهما من ان ساعه لا والين ان البرهان
محصرا بهما وانما ان ساعه حال حدود المحل في تقسيمه الى
ساعه لا في على المعاري متواضعهم لا والين سبب التزام
من المستوفى لا الاخر وانما ساعه على ان ساعه كون الاكثر
المحل عرف من سائر الاقسام وظهور ان كان رجاء غير اليه
كان غير المحل بمعل من البرهان على بالحقه مستعمل على تلك
الحدود وهذا لتاويل يكون باعتبار حدوده في تقسيمه مطابق
البرهان لتاويل ان تحديد البرهان ما يكون مقدما تدقيقه و
تركيبها معلوما صحح جملهم اياه مقسما الى لا في صريح في وجه
اماده كل منها العلم يستل لان استدل لا رده فاذ ابع المزموم بقيا
محيات صحح الدورم ايضا بقيا لعدم جواز ان كانت المزموم عنه
فمن توهم عدم افادة الا في العلم بعينه بل انه انما القديح في تحايل
البرهان وفي كونه مقسما الى لا في وفي كون النتيجة لا رده وفي
ان كانت المزموم عن الدورم ويطلع على كل منها معلوما بالمثل
انما يستل ان افادة العلم بعينه بالمطلوب والي علم ايضا انه
لا فرق بينهما في كيفية اصل العلم الخاص منها لعدم التشكيك فيه
عوايين في موضعها لا فرق بينهما في متعلق التصديق والتصدق

المستخرج من بها كان يكون متعلما بحقيقة نفسه الخيرية مطاوعا
 لا محالة وهو ظاهر ياد في امل وانما الفرق بينهما ان تحقق
 المصدق بها في البرهان الذي ما يعلم من جهة العلم بما يوجد في
 الاخرس لها وبسببها بخلاف البرهان الذي فان تحقق الحقيقة
 فيها ما يعلم من غير جهة المذكور فلا يعلم معها لموسم بل العلوية
 ووجوده فقط فلا تفاوت في العلم الحاصل بالبرهان اصله ان
 جهة طريق الحاصل في العلم بصورته تفاوت آخر هو اعتبار
 فان العلم الحاصل من جهة الحاد يكون متعلما بحقيقة شئ واحد
 جهة الرسم نحو اصوله وانما في ذلك زيادة توصيل لاداسه
 ان ما ثبت بالبرهان مطلقا يكون لا محالة مفاد القضية المستفاد
 من مقتضاها عن الحكم المطاوع به حاصل اما ثبوت شئ شئ او
 عنه فلا يثبت البرهان الا بثبوت الاكبر لا صغرا ونعني عنه وقد
 يقال لهذا الثبوت والحق الوجودي لا تقدم الاطيان واما ثبوت
 الاكبر او فعينه في نفسه فلا يكون مفادا للقضية المذكورة ولا
 يستخرج من البرهان وسند كطريق حصول العلم به الزاوية
 ان العلم بالعلوية لا يثبت من هنا يستلزم عليه حارجه ولا
 معلولة كذلك كما يتوهم من لفظة الخارج في عبارة اتم حساب المثل
 منها العلوية العلوية بحسب نفس الامر وهو اتم من الخارج وحاشا
 ان ثبوت الحكم فقط المتعلقين في الخارج واعتبار معتد ان كان متاخر عن

لا وسط ولا صفرا لذات فالبرهان الذي لا فاني ذلك لان العلوية
 معلولة بالخارجين لا تصور ان بين تلك الامور انفسية التي
 لها في الخارج وكان وقوع لفظ الخارج بدل نفس الامر في عبارة
 انهم من شئ علمي ما خرج بدستارح المطالع في تحقيق المحصورات من
 ان قدما المستفاد من مرقوم بين نفس الامر والخارج ولذلك
 ان تبا اعد بعض المتأخرين بعد الدقة قد راجع الحاشية
 ان العلوية العلوية عدد من يستلزم اعتبار بين ذات تلك
 حارجه وبين اوصافها لعلوا بينهما اعتبار ثبوتها لتلك الذات
 ومنها عنها فقه لهما داهن الاوسط علم الحكم فالبرهان الذي
 لا فاني ويروج مسامحة واعتماد على الظهور معنا ان وصفه
 اعتبار ثبوت لا صغرا ونعني عنه اذ كان علم ثبوت وصفه
 صغرا ونعني عنه فلي لا فاني علاه اذا قيل ان قولنا ان بعض
 لاجله ط محمول برهان على ان ثبوت محمول لربيد وهو الحكم المطاوع
 متاخر بالذات بحسب نفس الامر عن ثبوت الاوسط اعني متفق
 الاخره ط لم يثبت ان ما لم يثبت لربيد صفة بعض الاطلاعي
 الواقع لم يثبت لصفة الحكمي وقس عليه لاني المتبادر من ان
 بالعلوة ههنا يحيل ان يكون ما يتوقف عليه الشئ مطلقا لا العكس
 ولا حصص واحد في تلك العلل الاربع وحدها اربع غيرها وذلك
 لان الاستدلال بالعلوية على اى جزء من عللة الثابت برهان في

شجرة وكذلك لا يستلزم من الجزاء الاخذ للعلية افتناء واما يستلزم
 الجزاء لاخذها على المعاول جهان الى ان يستلزم ان يتبين من هذه الامر
 ليس علة تامة ولا محتمل ان يكون علة محسوسة كما لا يخفى انما يتبين
 ان العلية في العلوية المذكورة من عند معتبر فيها نوع من النوع
 وذلك لما عرفت في اعلائية السابقة في حيزها على المعاول حقيقة
 مع ان كثيرا من البراهين فيستدل في غير عدم شئ على عدم شئ اخر
 وقد صرح المصنف في الامور العلية من كتابات الاستكالات عدم التعلق
 على عدم العلية جهان في ونا بعكس على وتعد في هذه المقدرة
 اعلم ان جميع البراهين المشهورة في هذا المطلب على سبيل كمال
 فيها هو ابو جرد كما هو مسلك الاهلين او القرائن كما هو سبيل
 او الحوادث وانما يمكن بشرط الحدود فيكون المتكلم لا يدل على
 موجد واجبا لذات او محدثا في العالم لا يدل على وجود اصل
 للمعرفة في النوازل من ان الثابت البرهان لا يكون الا بوجود
 واما الوجود لا يصل له فانه يعلم خارج عن كون شجرة البرهان كما
 فذلك لا واسطابا اعتبار العلية التي بينهما وبين الاضغاث كانت على هذه
 الوجودات التي تطلب في الواقع كما يكون علة لها في الدهر يكون البرهان
 والا فكونه في التحقيق ان يتبين من ذلك لا واسطابا اعتبار شوا
 لموضوعاتها ليست علة لهذه الاحكام اذ لا تقدم ذاتا تكون كالحادث
 او شجرة كما على كونه ابر حقا واما عر وكذا لا تقدم لكون العالم حادثا

علاوة

في كونه اذا عرفت فلا يصعد البرهان الى شئ من المطرف بل الامر
 فيكون البراهين كلها التي من انفسهم المستمرة في الذي احضرت بالبرهان
 وما في الشوا من شئ الى المؤلف من البرهان في الصورة وفي المؤلفات
 المؤلفات علة لوجود ذي له له انفسهم وان كان حرا من ذي المؤلف وهو
 المؤلف علة للمؤلف فيكون له من حاصله من جهة العلة التي لا يخرج
 ان من هو علة لا يتبين من جهة كونه في المثال كما ذكر المحقق الدواني
 في دهره على التشرح على ان المراد بالمؤلف كونه ادا اجراء ويدي المؤلف
 لاحتاج الى له لا يستلزم علة الاحتياج الى المؤلف كونه ادا
 لا يمكن فيها احد في القام تقدم بثبوت الوجود مثلا لموضوعه
 على احتياج موضوعه الى موجد ليكون علة له فانه ظاهر البطلان
 وهذا القول في الحركة اذ على تقدير ثبوت الوجود في الحركة لا يتبين له
 احتياج الى الوجود والحركة فافاضتها الوجود والحركة لان المفروض انها
 حادثة قبل وقس عليها القول في الحدوث ولا يمكن بشرط الحدوث
 بل انها اظهر بطلانها في الفخر الرازي في الاربعين في بطلان كون الحدوث
 في علة احتياج الحركة الى الموقد كانه هيا ليرجع من المتكلمين والحدوث
 عبارة عن كون الشئ مسبوقا بعدم ومسبوقا بوجود العلة
 للوجود الذي هو متاخر عن تأخر العلة في الذي هو متاخر عن احتياج
 او لقا في الذي هو متاخر عن علة تلك الحاجة وعوض تلك العلة
 شرط تلك العلة فالوجوب للحدوث علة للحاجة وحرا بالعلة او شرط

في كونه اذا عرفت فلا يصعد البرهان الى شئ من المطرف بل الامر
 فيكون البراهين كلها التي من انفسهم المستمرة في الذي احضرت بالبرهان
 وما في الشوا من شئ الى المؤلف من البرهان في الصورة وفي المؤلفات
 المؤلفات علة لوجود ذي له له انفسهم وان كان حرا من ذي المؤلف وهو
 المؤلف علة للمؤلف فيكون له من حاصله من جهة العلة التي لا يخرج
 ان من هو علة لا يتبين من جهة كونه في المثال كما ذكر المحقق الدواني
 في دهره على التشرح على ان المراد بالمؤلف كونه ادا اجراء ويدي المؤلف
 لاحتاج الى له لا يستلزم علة الاحتياج الى المؤلف كونه ادا
 لا يمكن فيها احد في القام تقدم بثبوت الوجود مثلا لموضوعه
 على احتياج موضوعه الى موجد ليكون علة له فانه ظاهر البطلان
 وهذا القول في الحركة اذ على تقدير ثبوت الوجود في الحركة لا يتبين له
 احتياج الى الوجود والحركة فافاضتها الوجود والحركة لان المفروض انها
 حادثة قبل وقس عليها القول في الحدوث ولا يمكن بشرط الحدوث
 بل انها اظهر بطلانها في الفخر الرازي في الاربعين في بطلان كون الحدوث
 في علة احتياج الحركة الى الموقد كانه هيا ليرجع من المتكلمين والحدوث
 عبارة عن كون الشئ مسبوقا بعدم ومسبوقا بوجود العلة
 للوجود الذي هو متاخر عن تأخر العلة في الذي هو متاخر عن احتياج
 او لقا في الذي هو متاخر عن علة تلك الحاجة وعوض تلك العلة
 شرط تلك العلة فالوجوب للحدوث علة للحاجة وحرا بالعلة او شرط

ماهو

فانه على كل شيء وجوده لا يسل عما لنا فلا وجود له بل على نحو ان
 ذلك الوجود له معلول لبعض الاشياء مع كون وجوده لا يسل على شيء
 كما هو معلوم من الشفا في المرفق وذي الحول يستحق على ذلك وكذا في الاشياء
 ايضا من ان لا يسوا. فقلت لا وسط على وجوده لا يسل مطلقا
 ومعلول مطلقا فقلت انه على او معلول الوجود الا كثر الاصفه
 وهذا مما يعملون على وجهان يعلمان كثيرا ما يكون الاوسط
 معلولا كمرحلة بوجوده لا كمرحلة لا صغرا حتى يصير ما ذكرناه فيمكن
 في ذلك انه هذين من حيث انها براهين لا بانه تعالى لو نهما على طريقه
 ولم واركانات من حيث خصوص موادها ليست لا اية كما عرفت
 واما الفرق الثاني في الدلائل بما لهم في تعيين طريق العلم فهناك
 ما تخلو من مرتبة هذا الطريق وفضله على طريق لان ذلك خصوص
 من حيث لا يراهي المعاد من النما استمرت بهمهم وذكرها السببي
 ووضع من الشفا بقوله برهان لان بعضه لا بعضه من حيث
 وانما واما فيما نسب فلا يعطى اليقين الدائم بل فيما لا سببه
 انتهى في موضع اخر منه بقوله ان الشيء اذا كان له سبب لم ييقن
 لا بسببه وان كان لا كذلك لا بسبب بل لا بد ان يكون ليس
 بين الوجود له والاوسط كذلك لا صغرا كمرحلة الوجود له
 ثم لا كمرحلة الوجود له والاوسط كذلك لا صغرا كمرحلة الوجود
 له صغرا لا كمرحلة الوجود له والاوسط فيصعد برهان يقيني

ويكون ان ليس برهان لم انتهى وبني عليها المصنف في شرح ذلك
 ترجيح طريقة لا تقيس على غيرها ففان في ذلك ان اول البرهان
 باعطاء البتات هو لا يستدل بالعلول على العلول وانما عكسه
 الذي هو الاستدلال بالعلول على العلول هو ما لا يعطى اليقين
 اذا كان المطلوب علم لم يعرف بها انتهى وقد سلم هذه المقدمة
 جمع كبريات بتوابعها ثم رآوا في البرهان الذي في البتات
 تلك الطريقة استوفوا ونقدوا لتأثيرها في استمرارية
 ايضا من ان العلم بالعلول يوجب علما تاما بالعلول بخلاف العكس
 فانه لا يوجب علما ناقصا بالعلول فلم يرتضوا ان يقسمهم ان يستدل
 عليه بتأثيره في ان الموت يعلم لنا تقريبا وادوا بتجميع برهانهم
 ههنا طعنوا في العلم التام ثم انهم بعد ذلك تبوءوا الموت بطريق العلم
 ذكرنا كما أنهم حسبوا ان حكم البرهان المتصور لهذا المطلب بحجة حكم
 برهان الموت في ذي الموتين حيث بها وان كانت بظاهرها تشبه
 ولكن عند دق النظر لا يكون الا لما حكوا بان الجميع في الحقيقة ليات
 ولا يحصى برهانهم وجوه اما اولها فلان ارادوا بالعلول لا في ان
 طريق لحلق العلم بتبني من دوى الاسباب لا من جهة سببية حيث
 انها يمكن وكل يمكن اذا نظر ليس حيث هو قطع النظر عن سببية
 الجزم برهان احد طرفي على الاخر واد التفت الى وجود سببية حكم
 حكما طبقا لتبني على كماله لا يجوز ان يعلم وجوده باحسان

الهام

الهام وكنتا وحسبوا اخبارهم علم صدق برهان مع عدم علمنا
 فان العلم مجردا كما لا يشترط عدم العلم بوجوده غاية في شدة
 العلم بوجوده فكذلك لا يشترط ايضا وايضا نحن علمنا من وجوده
 وجوده فلهذا كما هو شأن البرهان الا في وان كان العلم ايضا
 سببي في مسنده فلم يتصور طريق العلم بذي سببية جهة العلم
 وانما ريدت تلك المقدمات هذه ان علما مخصوصا لا يمكن تحصيل
 مثله بالعسبة الى ذي سبب لا من جهة العلم بسببية كما يظهر
 احببته عرضا لعل وهو ان المراد ان ذا السبب لا يعلم علما نظريا
 متعلقا بذاته مخصوصا متعينة الا بالسبب وحاصله ان الممكن اذا
 لم يكن الحكم باحد طرفيه ضروريا لا يعلم بحسبه الا من الاستدلال
 بسببه فخرج بالقياس الاول اعني في الضرور المحسوس وما علم
 بالهام او كسفا وحسبوا بالقياس الثاني اعني بعينه البرهان الا
 فانه لا يبين علما بعلته بعينه فيوجه عليه بعد تسليم ان مثل
 هذا العلم لا يكسب الا من جهة السببان تخصيص ذي السبب
 حينئذ لغوا ذلك لعدم الخصوص على ما صرحوا به اذ لم يمكن الا
 جهة السبب فالاسباب لا يمكن ان يعلم كذلك اصله فكيف
 بينهما وحكم بان البرهان الا في يعطى فيما لا سبب علما يقينا
 واما فيما له سبب فله يحصل العلم اليقيني به لا من جهة سببية
 اخرى ان المراد بالعلم اليقيني ههنا اذا كان علما متعلقا بخصوص

الشئ والمقصود من العلم الكذا في لا يحصل شئ الا من جهة مسببة
 يحصل ذلك ليدرك في السمت اصلا فيكون الحكم بحصوله من طرفين لان
 باطنه واسما ناطقا فهو على تقدير صحة المقدمات السابقة لا شك انها
 يقع في الحقيقة وان كان لا سار اليه لا يصور التفاوت بالكل والحقائق
 العلوم القديمة التي يحصل من البرهان من حيث لا يحصل منه لان
 البرهان هو ما يقيد باعتبار العلم الذي هو متعلق بالقبول والبرهان
 مقدما له العلم بالقبول لا يطلب ويرفع المطلوب واحد فيكون نوعه
 حاد متلاسل الكسب من جهة علته او من جهة معلوله فيكون متعلق العلم
 بتوحد الحدوث والعالم ولا فرق ان يتصور الحدوث والعالم في ذاته ولا في
 فارقا فلتأمل النفس مختلفا باختلاف تصور الاطراف بالكلية وبالجزئية
 على هذا التقدير ايضا ليس لتفاوت قيمته من حيث انه مستنتج من البرهان
 بل من حيث ما هو في برهانه شئ من المقصودات التي هي بالنسبة الى
 التصور المعبر في المطلوب حاد ورسم في الحقيقة يكون التفاوت في العلم
 المقصود من جهة العلم المقصود فيتم بواسطة اعتبار يحصل
 في العلم القديم في جهتها بتفاوتها ولكن في جهة ذلك التفاوت في
 المقصد ولا يكتسب من حيث لا يحصل من البرهان والكلام في ذلك
 الا ان يقال من مقصودهم ان العلم حاصل منه بالمطابق من حيث انه
 حاصل منه يكون انما حاصل من العلم في بل المقصود ان لا ينسب
 عن تصور وجهه في تصور ما يعتبر مقصور في المطلوب على وجهه كما كان

لأن

لاني وهذا القدر يكفي لسوء الفهم في ما هو ايضا صحة المقدمات التي
 اما يتصور ان كانت معلومة انه يكون العلم بها على الوجه الذي انما
 وحقيقة المحسوسة المعينة بها من جميع لوازمها ولامرؤياتها
 وعواضلها ومعرضاتها وما لها في نفسها وما لها بالاعتبار الى
 الغير وذلك نسبة المختص في شرح رسالة العلم والتمساح ايضا
 مستقولا فمست في حيث العلم من الكتاب ونقطة بالعلية على انما
 يسلم من تلقه بمعلومه كذلك ولا عكس ولا ريب في ان العلم
 بهذا الوجه بالعلية اذ امك فلم يعتبر في البرهان في الية بل لا
 في شرط فيها ان يكون معلومة انه كما بيناه في الفوائد على التحقيق
 ان غاية ما عكسا تحصيل العلم به من اي شئ كان بعض الخواص
 اللوازم وذلك طاهرا بوجدان لا يحتاج الى دليل وبيان ولقد
 ما من هذا الفارق في تعليلاته فعلا للوقوف على حقائق الاشياء
 ليس في قدر البشر ونحو لا تعرف من الاشياء الا الخواص والذات
 ولا اعراضهم قال ولد ذلك يقع الخلاف في مميزات الاشياء لا ريب
 واحدا ذلك لانها غير اذركه لا فيكم بمقتضى ذلك لا ريب انتم
 وقد بالغ في الشرح ايضا في ابل رسالة الحدود وفقا لنظر من
 اير اللستين بخصه في التقدير ايضا ان باخذ لانها على الاقرب
 ولا يجوز وصفه في التوهم مكان الذي ومن اين لان باخذ لنفسه الاقرب
 في كل موضع ولا ينبغي تباخذا لا يبدع على الاقرب فان الترتيب لا يدل

في قوله ان العلم
 لا يكون من جهة
 مسببة

عليه النسبة التي لا تظهر فيها الصعوبة واسمها هذا بالبرهان
عسك لا يقع انه قد حصل جميع ما حصل ذاتا ليس فيه شيء
الغير الذي يتبع واحد الحس لا قرب من ابراهيم ان حصل
جميع الفصول المتوحد لحدود حتى كانت مسدودة وان لا ينفصل
التميز في بعضها عن طلب اليقين وكيف نجد في كل واحد وجه الظاهر
انتهى به بسط البرهان في وجه لا يبقى لنا فيه ريب في العوض
مع انه لظهوره يكاد يستغنى عن باقي النسخ ان من زعم كان عظيم
العلم بالحقايق بل وقوة حتى بحقيقة الله تعالى وتقدس في كل
صاحب المواقف من كثر المتكلمين فيبقى ان لا يلتفت اليه فضلا
عن من يطعن في العلم التام بما لا شك في انه لم يتيسر ذلك لاحد من
الانبياء والمقربين ولقد قال فضلاءهم عليه افضل الصلوات عروفا
حقه في ذلك هذا واما اننا لظاهرة فلا بد على تقدير تسليم ثبوت المزيد
لطريق العلم بالمقدسات المذكورين واما انهما لا بد من ان يجري
في جميع براهنه تعالى نحو ما ذكره الشيخ في مثال المولف وذي المولف
في تحقيق بقاء كونه في الحقيقة لم يدر كما هو ادعى وقد بينا انه لا يجري
في شيء منها فكذلك على تقدير جريانها لا اختصاصا براهنه تعالى
بل يجري في جميع البراهين على اي مطلوب كان فيلزم ان لا يكون
برهان على شيء الا وان يكون كسبا كما توهم بعضهم وتوهم شيئا
ما ذكره الشيخ في المثال المذكور مع ما ذبح عليه قوله فتدبان ان الحد

لا يرى

لا كثر في النسبة المتضمن لا يجوز ان يكون له في وسطه شيء ان يكون
فيه جزء هو على الا وسهوا عينا للجزء غير انهما في المثال
من عدم جواز معلولي لا وسط في البرهان كان وقد اطلق القول في
ذلك في موضع اخر فقال ان لا سبيل لخصه عوليا في موضع اخر ان
يكون بيننا في نفسه واما ان اثنين لا يتحد بوجه فاسي انتهى فان الظاهر
منه ان ان البرهان محصور في اقل علة فمادته عليه عبارة ان ليس
ولذلك اعترض عليه المحقق القدوة في قدسية على السجيات هذا بطلان
بنا انخصر ما ذكر في الفصل لسابقين اننا ان البرهان لا في الحقيقة
فيما لا سبيل انتهى وكان السراج اراد التوفيق بين تلك العبارات
بتاوين ما سبقها ونقير بين البرهان محصور في اقل علة ما توهم
بعضهم كما عرفنا في بابها لا هو العلة من الشرح لو اطلقوا على
لا استدلال بوجود معلوم معين على وجود علة ما انما استدلالا بالعلم
على العلة كان ذلك بناء على ظاهر لا موقفا يد وفي اولى الراي ويعتقد
الحق من قول البرهان لا اعتدادا بمثال انتهى وحاصله ان طريق الا ان
وان كان بظاهرها استدلالا بالمعلوم على العلة ولكن لما لا يدل لا
على علة ما يرجع في الحقيقة في العلم لا ثبوت علة ما ينبغي ان يكون في الحقيقة
مسلولا بمعلول على ما يدل عليه مثال المولف وذي المولف لا احصيك
ان تدل على سخا انه بعد ما من اطبا قه على انفسام البرهان بحسب
الواقع الى الذي لا في ويصرح بهم بان في بعض المواضع كالا سبيل لا

بقصور الى طريق الاكتساب فيه تحصر في الاقي ومن ان ما ذكر في
 مثال المولود ذي المولود لا يجري في شئ من براهينه ثلثا فخصه من
 جميع البراهين وانريدك بيانها ان ثبوت علة ما لا يعقل ان
 المعلول يثبت بغير علة فانها الذي يمكن ان يحمل وسطا في
 البرهان وقد عرفت الاشارة اليه في القواعد فكم ان من حمل علة
 المعلول ما يكون مقدما في ثبوته على ثبوت علة ما كذلك من حملها
 ما يكون مؤخر في ثبوته كما لا يمكن والوجود فان الاول ثابت لذات المكن
 قبله بغير علة ما لها بنا على انه علة لثبوت الاحتياج الى العلة في الاول
 غيره والثاني فانه لا يتصور ان يكون ثابتا لها قبل ثبوت العلة
 بغير ذلك الموضوع فخرج ثبوت علة له كما يكون متأخرا له
 عنه ومعلوم انه فاذا جعلنا الوسيط في البرهان بعض المقدمات
 الذي من قبل الاول كما لمثل ونظائره يصير البرهان حليما فاذا
 الوسيط البعض الذي من قبل الثاني كما يحدث المتحرك وتبينها
 يصير البرهان سائرا مشتملا فثبت برهان ما الغرض لنا ان ثبوتها
 في انهم في اعتقادهم لمية طريقة الالهيين وايضا في تعيين
 السنج في الاشارات الالهيين بالصدقيين وطريقهم في اتيان
 ثلثا وتوجيهه وتبينها انما اشرف واوضح ثم تقليل المصنعة
 مشرحة كونه اشرف واوضح بان اول الالهيين باعطاء اليقين هو
 الاشارة الى العلة على المعلول في شئ من ذلك التوضيح والتمثيل

فذكر

هذا
 فذكر يكون حجة لا يدل على مقصودهم كما سندت عند قول الحق
 حقيق بان يكون طريقه لصديقين انشا الله تعالى ان من حمله
 انما هو من لهذه العقيدة هو الحق الذي هو في رسالة الخلد لايات
 الواجب لمية طريقة الالهيين وايضا طريقة المكنم فذكر ما قد سار
 سبيلهم في الاول على وجوب بغيرها بينات الواجب عليها واجاب عنها
 بتعويض طريقة الالهيين بقوله والاستكالات بحال مفهوم المكن
 على ان بعضه على اكل على وجود ذات الواجب ثلثا في نفسه الذي هو علة
 على شئ وكون طبيعة المكن ومشتد على فزدها الواجب صفة من صفة
 تلك الطبيعة وهو مقتضى تلك الطبيعة فالاستكالات بحال تلك الطبيعة
 على حال اخرى لها معلولة لخال دار وان شئت قلت ليس الاستكالات
 وجه الواجب نفسه على انشا به الى هذا المفهوم وثبوته على نحو ما
 ذكر السنج في الاستكالات بوجوب المولود على وجود المولود الواحد في
 نفسه على غير مطلقا وانسابا الى هذا المفهوم معلول لثبوت المولود
 في ذاته علة للشئ وفي وجوده عند اخر معلولا له كما خصه في موضعين
 وفيه ما فيه لا الاورد بعض المشاهير على قوله على انسابا الى هذا
 وثبوته لمن انه لو كان الاستكالات على ثبوت مفهوم الوجود الواجب هانا
 لما كان ثبوت هذا المفهوم الواجب معلولا فكان ثبوت الوجود الواجب
 فلم يكن واجبا انتهى فانه ظاهر المستطوع من جهة انه لم يرد بغير ثبوته
 ثبوت مفهوم الوجود الواجب بغير ثبوت الواجب مفهوم الوجود ليكون

تأمل

五

[illegible]

عما لها هو متعدي في قوتهم واستعمال الحدوث فهو متعدي في قوتهم
 ومن خصوصية في قوتها ما لا يلائم في فعله يكون في جميع المسائل
 فئات من طرفيهم في اختصاص وهو ظاهر في قوله في جمل الأقسام
 لا في مسئلة حدوث وهو وان كان متعديا لكن لا في ذاته
 من مميزات كونه متعديا لمطلوب واقعه في شيئا لنفسه وهو ما قد
 يقتضيه حالة التعدي بها كما هو حتمها توجد في حيز العقل لا في
 الدهر فلا يحصل في ان يوفق على ثبوت مطلوب فيتمتع لا يحصل في
 غير متيسر كما في الحدوث وانما في من لقطات لخصام بها يكون
 وانما في النسبة الى طبيعة المظهر التي تنسوا بها تلك لقطات
 وفي مخرجها وقت بعد ان طبيعة المظهر ان ذكر سلك كما في
 هذا السلك صرح لوانا في كماله في المسالك والاول هو ان حدوث
 العالم وانما في وجوده على من لا يسلو في الحواشيها فاما سقطت
 كما في انتهى ما بالنسبة الى طبيعة الطبيعيين هو كما نقر في مسئلة
 عن حال الجسم الطبيعي الذي هو موضوع متاعهم من حيث انه يستند
 في الاستدراك في مبادئهم في صورة على بيان عوارضها في انوارها
 عدم خلوتهم عن هذه المسئلة التبرية منها ورواها في البحث في
 ان في عوارض الجسم قريبا لا يات ذلك المرام وذكرنا هذه المسئلة
 في مسألتهم عن سبيل التفرقة على ان يات حال من هو الجسم حتى يكون
 من حيز تباينهم كما نطق فانزيع جدا كما لا يخفى فلما قصدوا

في

من سبيل غير او انما في مميزات كونه متعديا في قوتهم
 ايات ذلك مطلب لاجان احالة متعديهم في اول من ان يكون
 سواء استعمل في ذاته فمكنا استند من اللبس لا ليس او
 في صفات كونه في المقولات يحتاج الى تحريك وهو ايضا ان طر
 في كونه جميعا في تحريك اخر وهذا الى ان يثبت في الحركة في ذاته
 ولا في مسألتها يلزم الدوران في السلسل وهذا سانه هو الوجه
 والحق هو ان رادوا بالانتقال من اللبس لا في انتقال من عدم
 في وجود الحدوث لورما في ندر عليهم اولان ذات لا انتقال ليس
 مره حقيقة لطف ولا تصور فيه انما في حيز معتد في حقيقة الحركة وهو
 مواد ذات لا انتقال مع لونه في حيزها حركة ولا مستند من ههنا
 حدوث الذي غير المتكلمون في طريقتهم يرجع في الحقيقة فيها وانما ان
 قولهم وما هذا سانه يكون احبال وجودها ذات في موضع حيزها
 في ذلك الحيز الذي يكون طرقة في ذاته ولا في صفاته قد يما
 لا نقلت في اول ليس في علمهم ذلك الانتقال الذي هو الحركة
 في ذات ولا الحركة في احدى لغو لا في التي هوها طرقة في الصفات
 ان رادوا بالانتقال من اللبس لا ليس اسمها هو الحدوث الذي هو سبيل
 الانتقال من عدم لغيره في لوجه دورا اسمها هو الحدوث الذي هو سبيل
 من عدم قسما لوجودها لثبات تلك الذات الى قصصا لوجودها في ذاته
 احبال انتقالا في تقدم ما بالذات على ما بالغير لثبات قدرتهم

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

مسقط

من غير ان احد هما ان سبب ان يستلزم المطلوب سبب اخر
 صحة كل من التبيين ويثبت المطلوب على قدر يطلع بهما وانما ان
 انه يستلزم مقسدة ليس جميع الكلام ان يطلع من هذا الشق
 الاول انه هو عن المطلوب ولما كانت المقسدة هي ان يتحقق
 في شئ من علم في دور التسلسل تحصر طرق ان المطلوب
 التقدير في المقسدة اما ان استلزامه المطلوب واما ان استلزامه
 الخلف واما ان استلزامه الدور والتسلسل اذ ان هذا هو المقسدة
 فتقول ان هذا التقدير في هذا لا يجب عند الحاجة وحسب المطلوب
 عن التسلسل حاصل من ان لا تسلسل لا ولي لا يفرق استلزامه
 لكن خمسة منها ساقطة غير صحيحة لان بعضها باقية صحيحة وبعضها
 الكلام فيها ان التطور في المقسدة لا ولي اذا كان في فرع معين ولا
 في التسلسل ان اتينا ايضا كذلك حكم المقسدة الاولى فلا يصح ان
 المطلوب حينئذ انظر في هذا لا غير ان ادعى تقدير وقوع سبب
 الشا من عدم وجوب فهمه لا يصور مقسدة اصلا
 فربما يصح ان يستلزم ان يستلزم كما لا ينسقط الاحتياج الى
 اخاله وحدها انما المطلوب هو التسلسل برهان استلزامه
 وذلك لبيان مقسدة لا محالة الى ان احتياجه الى مؤثر وهكذا
 هو لا محالة الى المطلوب والدور والتسلسل بيان ان الدور والتسلسل
 باطلان في الحقيقة الى المطلوب في صورة التقدير هكذا

فدوم

في وجود موجود معين فان كان هذا المعين واحدا فهو المطلوب وان
 كان هذا بعينه محكما احصا في مؤثر وهكذا فانما ان يستلزم الدور
 او يتأخر الى الواحد والدور والتسلسل باطلان في فرع معين لا واجب هو
 المطلوب وهذا هو غير التسلسل ان سبب ان جميع التبيين الذي
 في التسلسل انما سبب ما في التسلسل الاول في ذلك هو واحد وانما سبب
 فربما غير معين انما في التسلسل ان على ما عرفت في المقسدة لا ولي فيكون
 في فرع معين يجب ان يستلزم المطلوب بطريق الاول لا غير عند ان
 بان زديدي الدور والتسلسل ولا انها الى الواجب دورا في حكمها
 يستلزم الدور والتسلسل حتى يبقى المطلوب ليعتمد على ظهور المادة لا
 كلام لم يستعمل لحوار ان محل الموجود في ذلك وعلى وجود معين وان يكون
 بعض مقدماته كيان احتياج الممكن الى مؤثر وان زديديها لا انها الى
 المطلوب والدور والتسلسل نظيرة مطوياً في فرع لا اعتراض الذي
 اوردوا على تقدير التسلسل بان هذا الترتيب في اد الموجب والغير
 فيمكن بلا شبهة فلا يحتمل ان يكون واجبا انتهى على دفعه بان
 هذا الترتيب في المقصود بها اسكات الختم مطلقا حتى ان يراعى
 طاهر لبطلة غير فيج بل معروف حسن ربما يدعى في فرع من الملاءمة
 اجاب باننا اصل السماع من هذا الاعراض بقوله ان كان لا تسلسل
 في وجوده لا تسلسل في وجوده او وجوده موجود قطعا
 في جميع الازمان ووجوده محتمل ان يكون واجبا بلا شبهة فلا في ذلك

انتهى بحتم منيبت لا وان التردد في وجوده غير شكوك فيه
 حتم ما يحتمل ان يكون واحدا لموجودا لم يكن باعتبار محسوس التردد
 فلا يقع لقائان في موجودا لم يكن من الموجودات لغير شكوكه وبحتم
 لان يكون احدا فاداهن تردد في وجوده فخرج يتوجه على شيئا
 سوى ما يرد على الاول فانه من ان لا يكون في هذا التردد ما
 فتردد في وجوده ان كل مطلوب يجب ان يكون في وجوده فليس شكوكا
 فيه وهو ظاهر يجب ان يكون لواحد ههنا اي في مرتبة الاستعداد
 على وجوده مشكوكا في وجوده فالا فذلك في وجوده بل ان لا يكون
 واجبا يمكن التيقن والاي يكون واجبا يكون عكسا بلا شبهة وهو
 على ما ادعاه المعتزلة ويمكن الجواب بان المطلوب ههنا ليس ان
 مفهوم الواجب لغيره من الموجود بل ان يكون من وجوب كونه مشكوكا فيه
 في مرتبة الاستعداد لان ما لا يشك فيه لا يكون بنوع الواجب
 لغيره من الموجود ومن اتقنا كونه هذا الثبوت لا يجب ان يكون
 مفهوم بل يمكن لذلك التردد حتى يتم ما ادعاه المعتزلة ان يكون
 المعنى هو الذي يرد في هذا كما هو مفاد التردد فانه هذا اذا كان النظر
 في المتصلين في فردين واما اذا كان النظر في المتصلين لا في
 فرد غير معين ولكن من جملة افراد معينة فلا محالة يكون النظر في المقادير
 انما هي عند في جميع الافراد المعينة فلا يقع اثباتا لمطلوبه الا بال
 الطرق التي ايضا في سبيل الاعتناء لان لا يفران على هذا التقدير ايضا

ادعاه

ادعاه وجوب افراد معدودة معينة لا ينصون ان يستلزم
 لامكانها المتصور استلزامه المطلوب فيجب ان يات مطلوب
 على هذا التقدير بان استلزامه مطلوبه في مقتدمات التي ذكرها
 صورة اسبق بهذا ان الموجود افراد لا سلك في وجودها وان كان
 واحدا من تلك الافراد المعينة واجبا لوجوده في المطلوب وان كان
 جميع هذه الافراد المعينة عكسا فلهذا الجميع مؤثر في وجوده وهكذا
 ان يكونا وبسلسل واما ان ينفي له الواجب فلم لا انها لا تتلصق
 بدور التسلسل وهذا هو اول فقرات الحتم في بعض مقادير كيان
 التردد بين الاقتناء الى الواجب الدورا والتسلسل لظهور مطوي
 في ذلك لان ما كان موجودا من ارباب الابدية مع قوله فان كان
 واحد منها حتم بان فان المنطوق في المتصل لا في فرد من جملة الافراد
 المعينة الموجوده بالبدية فيجب ان يكون المنطوق في المتصل الثاني
 جميع تلك الافراد على ما يدل عليه قوله وان كان كلها ممكنة لتقابل
 ولا يجوز حل كلام المصنف على هذا التقدير لان الظاهر من لفظه
 اما موجود معين او موجود من الموجودات على الاستعداد المطلوب
 في عينه من جملة افراد معدودة منها كما هو مناط هذا التقرير في عما
 البعد واهل اللسان لا يحاول كلام من يعتد به على مثال ذلك
 المعنى لا عند شدة الضميمة وهي متضمنة ههنا واما اذا كان النظر
 المتصل لا في فردا على الاستعداد المطلق ولا في الذي في المتصل لانا

في جميع الافراد مطلقة كما هو في ثبات موضوع المحصور الكلية

انما المطلوب جند الا بالبرهين الاخرين فيسقط الاعتدال
الاول لان ثبات جميع الافراد متاخر المطلوب فلا يتصور استلزامه
اما المتصور استلزامه لاحد ما ليس له الخلفه اما الدور او التسلسل
فان ثبات المطلوب جند يكون ببيان استلزام الدور والتسلسل
لصورته من علم او بيان استلزام الخلفه ودليل استلزام الدور
والتسلسل بتفسير صورة التمرير على الاول هكذا ان كان واحد
جلد الموجودات واجبا قبل المطلوب وان لم يكن شيئا واجبا على
كان محتملا يمكن ان لا يحتاج كل منها الى مؤثر وعدم لا يها في
ما هو المعروف من الدور والتسلسل وهو ان في تفسيره ان
مبدأ التمرير استلزام الاول ما ذكر في السبق بل لا وركن في هذه
الاكتفاء نوع مساهمة من حيث ان المطلوب فان كان واحدا
في التمرير بل لا واحد من جلد افراد معروفة كما عرفت ويجب ان يكون
هنا واحدا على الاختيار المطلق ثم حذف بعض المقدمات في
المراد في ايضا الظاهر من عدم جواز حمل كلام المصنف على هذه الصورة
ظاهرا لا مستورا بتفسير صورة التمرير على الثاني هكذا ان كان واحد
من جلد الموجودات واجبا فهو المطلوب وان لم يكن فيها واجبا فلا يخلج
على منها الى مؤثر بل لا الدور والتسلسل بحيث لا يكون فيها واجبا
هذه هي التمرير في المحسوس كتمان وحذف ويكون حمل هذه المقدمات عليه

بأن

في جميع الافراد مطلقة كما هو في ثبات موضوع المحصور الكلية

انما المطلوب جند الا بالبرهين الاخرين فيسقط الاعتدال
الاول لان ثبات جميع الافراد متاخر المطلوب فلا يتصور استلزامه
اما المتصور استلزامه لاحد ما ليس له الخلفه اما الدور او التسلسل
فان ثبات المطلوب جند يكون ببيان استلزام الدور والتسلسل
لصورته من علم او بيان استلزام الخلفه ودليل استلزام الدور
والتسلسل بتفسير صورة التمرير على الاول هكذا ان كان واحد
جلد الموجودات واجبا قبل المطلوب وان لم يكن شيئا واجبا على
كان محتملا يمكن ان لا يحتاج كل منها الى مؤثر وعدم لا يها في
ما هو المعروف من الدور والتسلسل وهو ان في تفسيره ان
مبدأ التمرير استلزام الاول ما ذكر في السبق بل لا وركن في هذه
الاكتفاء نوع مساهمة من حيث ان المطلوب فان كان واحدا
في التمرير بل لا واحد من جلد افراد معروفة كما عرفت ويجب ان يكون
هنا واحدا على الاختيار المطلق ثم حذف بعض المقدمات في
المراد في ايضا الظاهر من عدم جواز حمل كلام المصنف على هذه الصورة
ظاهرا لا مستورا بتفسير صورة التمرير على الثاني هكذا ان كان واحد
من جلد الموجودات واجبا فهو المطلوب وان لم يكن فيها واجبا فلا يخلج
على منها الى مؤثر بل لا الدور والتسلسل بحيث لا يكون فيها واجبا
هذه هي التمرير في المحسوس كتمان وحذف ويكون حمل هذه المقدمات عليه

بأن

في مقيد اهلها المتقدمة كما في ذكر الدورات على هذا المقدر يسقط
احتمال الوقف على ما هو فلا يحتمل الدور فتأمل ونوههم يكون وجه
الاقصا على التسلسل كونه لا يوافقا نوعا من التسلسل بل على صميم تناهي
الوقفات في عدم مساعده قوله لا لا يصدق نوعا ما ذكره ذلك سببا
في موضع اخر من ما علم لم يقد على الكمال على كل من سببا
لعمومها وهذا على تقدير ان لا يخرج في سببا من الملاحظة لا سيما
في هذا معطاف لا اعتبارا بوجوه سلم هذا لا اعتبارا بالتسلسل في
فرد لا يكون سببا على التقي لا سيما من هذا معلوم ان ذلك لا
على هذا مرارا لا ينهاية لها في ارجاء التسلسل لا سيما من هذا معلوم ان ذلك لا
الفضل ما حاصله ان كلامهم ههنا في الطبيعة لا في الامر بل في الامر
حيث توقف طبيعة لايجادها طبيعة اعني على سببها لا يوجد
عليها على تقدير انحصارها في الممكنات سببا قال بعض الساطرين في انفا
لو ثبت ان الكلام في افرادها التام مقصورا ايضا بان ذلك لا يرد
لم يكن في الوجود واحدات والذات ودهيتا تسلسلها في ارجاء التسلسل
في احدى تسلسلها في ارجاء تسلسلها في ارجاء تسلسلها في ارجاء تسلسلها
سلسلة لايجادات في ارجاء تسلسلها في ارجاء تسلسلها في ارجاء تسلسلها
شي من اليجادات فتقول هذه السلسلة لا ينهاها تخرجا على السبب
ما لم يوجد فلا يوجد اليجاد في تلك السلسلة لم يكن تخرجا ولو كانت سلسلة
عكس لا يند في ارجاء تسلسلها في ارجاء تسلسلها في ارجاء تسلسلها

والمراد من هذا ان
اليجادات لا ينهاها
في ارجاء تسلسلها

لا يوجد

الوجودات وجودا لا يكون متخرجا عن اليجاد وهو الواجب الذي قد ثبت
انه لا ينفك عن التسلسل شي من الجوانب شي اذ يتوحد في الاول والاخر الطبيعة
على تقدير وجودها لا سببا لها غير وجوده بوجوده على حدة اذ على حدة
المشهور في وجوده على الطبيعة على حدة المحققات وبهم العدم
الرازي في رسالة الطبقات انها هل هي موجودة في الخارج موجودا
حتى يكون الطبيعة موجودة والفرق موجودا اخر وجودها واحدا
وهي غير موجودة في الخارج اصلا بل الموجود في الخارج امرها
فقط وهي موجودة في الذهن لا غير فكل تلك التوحيات موجودة
فلا محالة تكون موجودا وادها في وجوده حيث لا يوجد وجوده في
فلها وجودات متعددة بحسب تعدد الافراد وما هذا شأنه
في ارجاء تسلسلها في ارجاء تسلسلها في ارجاء تسلسلها في ارجاء تسلسلها
فكل من هذا الجبل يحتاج الى التمسك بوجود الطبيعة في الخارج
ولذلك لم يستعير به بل يتم على تقدير اخذ الطبيعة اليجاد متوحد
المنهزم المشترك سواء كان موجودا في الخارج او متوحد في ارجاء
اعتبارا محصاه تقدم على طبيعة الموجود كذلك فله حصول في مرتبة
من مراتب نفس الامر ليس فيها حصول تلك الطبيعة وبالعكس في مرتبة
الدور قلنا لا شك ان كلام الحاشي ههنا في الموجود في الخارج ما لا
عليه قوله ووجود الممكنات اما يتحقق اليجاد وكذا قوله لا يشك
ان لم يوجد لم يوجد فادخل مقصوده ههنا على الطبيعة بحيث يوجد

مطلقا الطبيعة

الطبيعة موجودة ولذا حملنا كلمة المحل على مخرج انزل ولم يؤخذ الطبيعة
ايضا لتوجه عليها لا يقتصر حصولها في مرتبة من مراتبها بل في
شكوك من جنسها البعض افلا يكون لها حصول في مقتدره في نفس الامر
بحسب قدره لا وادها هذا ما يمكن توقعه على نسبة عقلها وكذا
او كما يقتضيه مقتضى من هذا لا بد من بعض ثوابات كانه لا يخلو
كاسطال التسلسل مع امره التام المتفق عليه فلا يباين مع ذلك ان
يوجد الطبيعة هذه من سائر المراتب من مرتبة اقل من مرتبة
المستحق بسبب مخرج جميع البراهين التي لا يؤخذ فيها ابطال التسلسل
على مقتدره بديهية لا يتم بدونها في جميع الممكنات الصورية سواء كانت
او غير متناهية في حكم واحد في مكان طور او لا اتمام عليها بالكلية
كلها على اخذ الطبيعة من حيث هي فلا يتصور حصولها استمالا
البدئية في سبيل الاحتياج كما لا يخفى وتوجه على الثاني من الجواب
ان الواقع ترفعه واحد من احاد الحد والتسلسل في البراهين المتناهية
على واحد واحد من الاخرى تارة ما عاينها على التوزيع فلا تسلم ان تسلم
تلك التوقفات وانما هي المورثة على الجزاء التسلسل الغير المتناهية
تلك التسلسل على ما يتوقف عليها امورها باسرها حتى يلزم الدور
ثم اعلم انه يمكن تفرقة هذا الدليل على وجه لا يتوجه عليه الاعتراض المذكور
فقد يحتاج الى انكار تلك الجواب حتى يتوجه عليه تلك البراهين المذكورة
على تقدير عدم الجواب في المكان لا شك في ان تحقق موجودها

صالح

يصدق عليه موجود سواء كان بسيطا او مركبا يتوقف تمامه على تحقق
بالعدم استعماله في وجوده حينئذ وان كان لعدم علمه سا فلما كان
مجموع الموجودات بحيث لا يستدعيها على ذلك لتقديرها من المبدأ
لذلك من الموجودات المحكمه في حكم ممكن واحد في مكان طور واحد
بالطبيعة يحكم المقدمة البديهية لا بد لا بد للتحقق بانها من تحقق
مقدم على كل واحد واحد ويتحقق لا يبادل مقدم على جميع الاحاد يتوقف
بجاءة على تحقق موجودها لان استحقاقها لم يوجد لم يوجد لم يوجد
جميع احاد الموجودات متوقف على عدمه في علمه اندر وهو المطلوب
فان قلت فافهم تلك الاحاد غير متناهية فلا يكون لها مجموع ولا على
الاحاد المذكور من تلك العبارات ما يتصور في المتناهي فلتا اذا كان
الاحاد المذكور امورا موجودة كما هو المعروف مما نحن فيه فلا يصح
لومها بمتناهية في المطلق المجموع عليها انما هي حطه واحدة لجمالها
لا احاد المذكور باسرها صحيحة لا ملاقى المجموع وباقى منها عليه وانما المقصود
ان يتصور كل واحد محلا لمتناهية وبطلان عليه المجموع او بآراء من ذلك
والخلاصة في نسخ الاستارات واما الاعتراض المستور وهو ان الملاقى
على الايتناهي لا يصح فلفظ لا يتحقق في الحقيقة لا يجازي المتناهي
انتهى فان قلت يمكن ان يكون لا يبادل الذي يتوقف عليه تحقق المجموع
ستلحقها بالاحاد من المجموع مثلا فادام تحقق الجزاء لا يخفى بمرتب المجموع
لذلك لا يستلزم الاحتياج من حيث هو تحقق به ولا يحتاج الى ايجاد

هذا هو المقصود من قوله لا يتصور حصولها في مرتبة من مراتبها بل في شكوك من جنسها البعض افلا يكون لها حصول في مقتدره في نفس الامر بحسب قدره لا وادها هذا ما يمكن توقعه على نسبة عقلها وكذا او كما يقتضيه مقتضى من هذا لا بد من بعض ثوابات كانه لا يخلو كاسطال التسلسل مع امره التام المتفق عليه فلا يباين مع ذلك ان يوجد الطبيعة هذه من سائر المراتب من مرتبة اقل من مرتبة المستحق بسبب مخرج جميع البراهين التي لا يؤخذ فيها ابطال التسلسل على مقتدره بديهية لا يتم بدونها في جميع الممكنات الصورية سواء كانت او غير متناهية في حكم واحد في مكان طور او لا اتمام عليها بالكلية كلها على اخذ الطبيعة من حيث هي فلا يتصور حصولها استمالا البدئية في سبيل الاحتياج كما لا يخفى وتوجه على الثاني من الجواب ان الواقع ترفعه واحد من احاد الحد والتسلسل في البراهين المتناهية على واحد واحد من الاخرى تارة ما عاينها على التوزيع فلا تسلم ان تسلم تلك التوقفات وانما هي المورثة على الجزاء التسلسل الغير المتناهية تلك التسلسل على ما يتوقف عليها امورها باسرها حتى يلزم الدور ثم اعلم انه يمكن تفرقة هذا الدليل على وجه لا يتوجه عليه الاعتراض المذكور فقد يحتاج الى انكار تلك الجواب حتى يتوجه عليه تلك البراهين المذكورة على تقدير عدم الجواب في المكان لا شك في ان تحقق موجودها

دفع لاخره الذي اورد عليه فيسقط منه الغيب في وجوده الطبيعي
 ويوافق ما هو مرجح من محضتي من ان يحتاج الى جهة المقدرة لا يتعدى انما هي
 لا يبقى سببه في وجوده بل ما يدركه بعبارة اخرى من انه يتوجب عليه في
 محاذها وانما يمكن ان يكون عليه من ان لا يكون له في غير مقتضى لعدم تها في احد
 ما ويرى وجوده وعدم وجوده في اجتماعه في غير مقتضى في رعايته في كل
 وهذا حقيقة ان يكون طريقه في الصدق في ذلك بعض ساطرين في هذا المقام ان
 انما لا يستظهر في البرهان انما على ثبات الواجب منه حده في كل
 العالم وهو من غير انما يتبين من جهة سماء الطبيعة الموجود على العز في انما
 من جهة اصل الطبيعة الموجود في وجوده مع قطع النظر عما عداها وهذا في
 قد وصفه بتبع في الاستدلال به بطريق الصدق في الدين يستشهد به في
 لا عليه فاهم بعد ان يتبين الواجب ثباته على حظه اصل الطبيعة الموجود في
 مع قطع النظر عما عداها فيجب ان العقل الواجب ثباته لا يتم بقولون ان
 ثبات واحد من جميع الجهات ولا يصدر عن الواحد لا الواحد فلا يجوز ان
 الصادق لا اول العقل العاقل عن مادة وعندها وكذا يتبين سائر الوجوه
 الى ان يبين انما يتبين ان ثبات العقل الكلي يستشهد به بطبيعة وجوده على
 وكذلك في الوجود ايضا فله طبيعة الموجود في الوجود وهذا ان يبين ان الواجب
 ثباته لان الوجود في وجوده بالانفس الى الواجب بالانفس فيمكن ان
 يستدل من انما عليه في انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين
 ما في وجوده في وجوده من انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين

العلم لان ابيات ان جميع براهينه ثبات بالافضل عليه فيمكن
 كما ان لا يتبين انما يتبين في هذا البرهان هو ثبوت وجوب الوجود
 في طبيعة الموجود وان الوسط في عدم استناد ذلك الطبيعة او جميع
 ابرادها على اختلافها في غير من في ثبات الحكم المطلوب منها انما هو
 في حظه ذلك الوسط الذي هو وصف تلك الطبيعة او انما هو لا يتبين
 الطبيعة في تقدم ذلك الوسط الذي هو المطلوب حتى يكون عليه في الواقع
 ويكون البرهان المستدل عليه بما هو مرجح انما هو الوسط في ذلك
 الطبيعة لا يستشهد بها انما وقع بها الا الوصف المذكور وهو ليس
 غير ثباته في ان يكون البرهان لما هو مرجح من انما يتبين في
 الوسط الحكم في الواقع وهو من جهة ثباته في الوسط الحكم
 ليس تلك الطبيعة بل انما هو الوصف المذكور وهو غير ثباته في
 يتبين ان يعلم ان ما ذكره الشيخ في الاستدلال بالانفس لا يستشهد به في
 في طريقهم لا ثبات الواجب وصفا في الموجود في الحدوث والقيود انما
 بالصدقية في انفس في ذلك المسائل ولا يتبين انما يتبين انما يتبين
 طبيعة الصدقية في الاحكام في الام والامن ولا النظر في طبيعة الوجود في
 هو كما يريد ما استدلت به ارباب النظر الرابع على وجود الواجب ثباته بطريق
 افراد الموجود وابطال التسلسل فيمكن ان يتبين انما يتبين انما يتبين
 من غير ما ان يتبين انما يتبين في انما يتبين انما يتبين انما يتبين
 في ذاته في النظر في ثباتها فيكون غير واجبة ايضا في وجودها في ذاته

مبالغ

من حيث هو ليس له هذا ما يتم على تقدير وجود الواجب لا بطلان
 لا اراد ان يحتمل هذه المقدمه من موقفة على وجود الواجب في نفس
 الامر قسم ولا يصح ما لا يحتمل ان اراد محتملها موقفة على اخذ
 الواجب في البرهان بخصوصه ووجوده قد نساهم ادعى قهرا محتملا
 بدون من حفظه وجود الواجب بخصوصه كما عرفت **سواله** يتبع المحتمل
 لا شيئا محضا اعترض عليه نساهم في ذات هذا مسالك اخرى بطريق
 الاستدلال والمباحثه على هذه الطريقه يقولون ان ارد يقول جميع
 الموجودات ان الجمع المذكور بشرط كونه موجودا يتبع ان يحصل
 لا شيئا محضا فسلم لكن جميع الممكنات الموجوده ايضا كذلك فلا فرق
 وان اراد ان جميع الموجودات المفيدة ما الوجود يتبع ان يحصل شيئا
 محضا فينتزع وانما يصح ذلك على تقدير وجود الواجب لا لا بطلان
 ومن لم يساهم وجود الواجب كيف يساهم ذلك انتهى وقد اجاب اختيار
 الشرائع ان في دفع المنع بان الشيء لم يتبع جميع احواله وهو الذي لا يقدر
 لم يوجد على ما تقرر في محل انتهى لا يخفى اننا لو سلمنا ان المقدمه و
 ما بان جميع الموجودات في حال الوجود يكون جميع احواله عدمها من تعاضد
 فيمتنع ان يحصل شيئا محضا في هذه الحالة فتقول على هذا جميع الممكنات
 الموجوده ايضا في حال الوجود كذلك لهذه المقدمه بعضها فلا فرق بين
 وبين انظر من في هذا المقام من اراد تقريره من المحتمل على وجهه
 عند الاعتراض ان كونه موقفا على تقديره ان الوجودات اعتبارا ان

الوجود كونه
 في نفس الامر
 ت

انذار

اعتبارها بوجودات واعتبارها بممكنات فاعتبارها بممكنات
 عن الوجود ولا العدم فلا يتبع ان يحصل شيئا محضا باعتبارها بممكنات
 يتبع عليها العدم لا الوجود ولا يتبع الوجود الوجود بل الوجود بطلان
 سواء كان سائلا او لاحقا فمع جميع احواله العدم قبل الوجود او قبله
 وبعده جميع احواله لا يحصل لاس من علة واجب بالذات لا لكونه
 مستقلا في واجبه بالذات في نحو واحد من احواله عدمه وهو ان يتبع
 فذلك المعلوم مع علة لان عدم العلة من احواله عدم المعلوم في عينه
 يكون في الوجود واجبا للوجود بالذات ليس الوجود من يتبع وجوده بل
 هذا حاصل مراده باختصاصه ولا يخفى انه لو تقرر عدم اتكانه لكان
 عن الوجود وعدم اتكانه الوجود يعني لا يستند الى واجبه بالذات
 المذكوره لكن في ذاتيات الواجب حيث لا وجود له ووجود واحد فلو كان
 عن المحسوسات المتناسبات الواجبه السابقه والا فلا حتم لم يخف الى جميع
 الموجودات وجميع الممكنات بل يكسرها خد موجود واحد والمفروض
 الوجود له في الاستدلال الواجب بالذات وايضا سيد كوفي جله
 ابراهيم لا يتبرأ من تشييده بالوجود بل انهم التكرار وانما الابل
 حيث دام من التفريرين كما يقتضيه قوله وبغيره اخرى تأمل
 فالوجه الوجه في تقريره عن المحسوسات ان يقال جميع الموجودات
 من حيث الوجود مستعمل على احوال الموجودات باسرها فيمتنع ان
 يحصل شيئا محضا اعان بطريقه ائله لعدم الكليد ان الممكنات ذلك

العدم الطاري لا يمكن ان يكون العدم السابق ايضا لما تقرر في موضع
وهو بوجوب احتياجه في وجوده في مبدأ مقدم على كل من احاده
لانه لا يتم الترتيب بلا وجود هذا المبدأ لكونه موجودا في تصورنا بل يتم
ان يكون من جملة احاده فيلزم تقدم الشيء على مقتضى مقتضى استماع
ان يصير له سيد، محضا يتحقق ان يكون فيه وجود للشيء على
جميع الكمالات ليس يمنع ان يصير لا شيئا محضا بحكم المقدمة لا
هو وحيث موجودا بذات اصور ان المحضا الموجود بهما هاهنا اذا
اخذ لفظ يصير في الموصفين على حقيقة وما اذا انا على معنى
يكاد وان اذ ان جميع الموجودات بمنع جميع الكمالات لا يمنع
بل هو لا شيئا محضا الا بوجوده سا فيسقط ثبوت اثبات سلم
ان كان العدم اللاحق لانه ان العدم السابق فيصير لهما هاهنا
ويكفي هذا البرهان فقرر ان يقال لو امكن ان يصير في
الموجودات من حيث انه موجود مستقل على احد الموجودات القائمة
لا شيئا محضا للاحتياج اليه وجود خارج لما عرفت فيلزم ان لا يكون
منه المجموع ان يحدو حقه عا حو ح الموجود الذي هو المبدأ عند مقتضى
استماع ان يصير لا شيئا محضا ويتحقق وجود الواجب من اذ كوا
في التقرير الاول وان كان ايضا تقريرا له وهو ان يقال لو ان صير
المجموع المذكور لا شيئا محضا للاحتياج في وجوده الى وجود اخر
ولا يوجد وجوده والمفروض ان لا يوجد سواء يجب ان لا يوجد

تاما

مع انها موجودات هفت فثبت استماع ان يصير لا شيئا محضا فثبت
وجوده ان محضا مثل ما تقدم وان فرق بين التقريرات السابقة
على تقدير عدم صحة المقدمة الاولى في الاول تقدم الشيء على
في السابق فليس منه لزوم عدم كون الجميع مجموعا وانما في كل
من جهته لزم عدم كون موجود من وجود هاهنا ولا يذهب عليك
ان لا يفرق بين تصور مع كل هذه التقريرات ووجه دفع
اسات المقدمة في طريق متعدد ثم انما ان امر هاهنا
البرهان والادب يستأينون من جهتين الاولى امر في
المقدمة ان المقدمة الاولى الاولى هي سالبية المحول هاهنا
في ذلك ان المقدمة الثانية صير بها هاهنا دون الاو في
في هاهنا هذا الفرق لا يتفرق وحدة البرهان بحسب المعنى في
مركز التصور في المستوى الذي لا تقرر المقدمة الاولى في تانها
وهي ايضا لا يقدح في اتحاد اساس البرهان في مرتبة ما يقتضيه
جوله وبعبارة اخرى بلا طعة تقسم فتأمل **قوله** مستفاد على مقتضى
في هاهنا اثباتا جميع البراهين لغيرها لما حو ح فيها ابطال التسلسل
على هذه المقدمة لتتمام احتمال عقلي هاهنا هو استناد المكنات
بعضها الى بعض الى ما تدرى والاستناد الى ما حو ح بعد ابطال التسلسل
ابا تدرى ان ابطالها لا يخلل المشهور في التطبيق والاضافة وانما لها
بتمام لاثبات الواجب تدرى في هاهنا المقدمة في ذلك لا يخلل بطلانها

في



ثم دفع بسندنا بان اشاع لا نعدم على مجموعها سبكه
 منهاج من جهة لا ينفك في وقت المطالبات المظلمة كما هي
 مجرد سبكه من جهة لا ينفك في وقت المطالبات المظلمة كما هي
 بكمية من جهة لا ينفك في وقت المطالبات المظلمة كما هي
 ما رعى بحسن بلاهة من جهة لا ينفك في وقت المطالبات المظلمة كما هي
 ابدت بقدر من جهة لا ينفك في وقت المطالبات المظلمة كما هي
 على ذلك المجموع فالكل على المحقق في هذا المقام ليس بجواب
 الكلام عليه من جهة ما سلمه المستشرق اعني اصل المقدمة التي فيها
 اذلا بعد في خلق حكم القدر المستشرق عن حكم كل واحد في الامكان
 ولا مشاع وقد جرى وانظر في ذلك في المحدث والقدم فيفسر
 هذا السند منع تلك المقدمة وقد افاد الاستاد دام ظلته جوا
 عذر الاصول ان دعوى صحة هذه المقدمة مبينة على قولهم ان لو كان
 واحد من عدديات غير متناهية ممكن ان يكون مجموع العدديات
 من حيث المجموع يمكن ان يكون هذا القوم مبني على قولهم ان صدق الحكم عليه
 يستلزم ان كان تحقق جميع شخصياتها من حيث المجموع ثم دفع هذا
 انات ان امكان كل واحد لا يستلزم ان كان المجموع ان ينفك في ذلك
 ثم انما جاب عما يمكن ان يورد على ذلك من انه لو لم يكن مجموع العدديات ممكنا
 يلزم ان يكون القدر المستشرق جبا بالذات وبالصواب في المطالبات
 لا نسلم تحقق القدر المستشرق من جميع الحكومات في الحان ولو سلم قبحه

على

الترجم

على

الشيء
عليه من ان يثبت في نفسها كذا في الشيء غير ان يستحق
المذكورات ما قال بعضهم في جملة ما يستحقها
فهي هذه الاشياء في حقها ما اراد ما ارادها من البرهان في الدين سقا
احدها قوله على تقدير كون الموجودات مختصرة في الممكنات لم يرد
وانها الدليل الذي يثبت بصوابه ثبوت هذه البرهان عالم
فيها بطلان التسلسل يجب ان يكون اسديس عويده مقديس على اهل
مربع كلام المحقق وقد مر من غير ان يثبتها بما سويده فانها
عليها فانها في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها
عليها دون الاول غير موجودا فاصل فاصل فاصل فاصل فاصل فاصل فاصل
جميع الممكنات في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها
جميع الممكنات في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها
امرا ارجاعها في الاول اطلاق لثبوتها وكذا الثاني لا بد ان
علتها يلزم ان يكون الشيء على نفسه لعل وهو اطلاق ايضا
ان يكون على الممكنات ما هو واحد ارجاعها في حقها في حقها في حقها
جميع الممكنات في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها
البرهان في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها
بشيء من بينها ويغور ذكر ايجدها وايضا وحسب كون مرجعها
خارجا عنه فويل في هذا البرهان يدعى الضرورة على ما صرح به
وعلى ما هو هذا التفسير يكون مستندا لا عليه ما بطل الاستدلال الاخر

فقد روي في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها
موجود ممكن لا اختيار احد الى احد الممكنات بل يدعى كذا ان كل ممكن
من الممكنات يحتاج الى وجود خارج عنه وعن جميع احادها هو الواجب
بالذات ثبت المطلوب لا يخفى ان هذا البرهان على هذا التفسير هو
ما ذكره بعض متكلمي في ابطال الاستدلال فالتحقيق ان البرهان في حقها
البرهان على بطلان التسلسل من ثبوت وجوب البرهان الاول بطلان
الاسباب والمنسبات في غير اهلها بركات موجودة في الحقانية
على المقدمة التي تترتبها من العلة والمعلول بوجوبها معا واذ
فان كذلك فنقول مجموع تلك الاسباب والمنسبات ما ان يكون
واجبا لذاته في الاول اطلاق كل مجموع فهو محتاج الى كل واحد من
احاد هذا المجموع ممكن لذاته والفتقر الى الممكن لذاته وان يكون
ممكنا لذاته فهذا المجموع ممكن لذاته فله من مغايرته ولكل واحد من
وكلها كان مغاير المجموع الممكنات ولكل واحد من احاد مجموع الممكنات
لم يكن ممكنا لذاته وكل موجود لا يكون ممكنا لذاته لكان واجبا
لذاته فنبت هذا البرهان وجوبياتها جميع الممكنات في حقها
الاجابة وهو مطلب يتم ولا يخفى ان ما ثبتت بهذا البرهان
على تقدير تمامه ليس لا يوجب استناد هذه الممكنات للتسلسل
الى وجود خارج عنها والموجود الخارج عن هذه الممكنات يجوز ان
يكون ممكنا اخر ولكن سلمنا ان يقتضي استناد جميع الممكنات الى

معنى ذلك هو
لا يجوز ان يكون
الحاج عند

او ممكن لذاته

[illegible]

من خارج عنها هو الواجب الذي لا يقابل ان يقول هذا القول لا ينطبق
السلسل كما هو المقصود وكذا ان يكون سلسله غير متناهيه يستند
الى امر خارج عنها يكون ان يقطع السلسله فيدهنها من دفع
لاية الى اخرى يتم بطلان السلسله في حجر العدمه فيفرض ان
الامر متناهي في ذاته لا يمتد الى ما بعده من الامور علم ان
تتألف من المخلوقات انه يعقل سائر الاشياء التي هي مخلوقات
حيث يوجب ان سلسله العلوه السالفة من عنده اما طولها كسلسله
المخلوقات التي هي متناهيه اليه في ذلك الترتيب وان سلسله المخلوقات
التي لا تنهي في ذلك الترتيب اليه لانها تنهي الى امر هو كون جميع مكنها
الامر هو صاحبها هو متناهي في جميع احوال السلسله فيدهنها
انتهى الى امر هو المكنات الصمد لا يمكن ان يكون له انهاء الى البهية
المعسوب الى صاحب المخلوقات فيقرن على ادم صاحبها وقت فيضا
انها لا تمنع ان جميع المكنات من حيث هو جميع مكنها احياها احوالها
التي هو امر ملة عنه وهي يكون نفس ذلك المجمع او العلة مستندة على كل
في جميع مقدمه النفس على نفسه لاحرف او علة الكل على كل جزء ولا يمكن
على نفسه اعللها وان هو امر خارج عن سائر المكنات واما
لذا انه هو المطلوب انتهى وهذا هو الدوران الذي بالغ في تحريكه وتجميع
الدوران ولسانه لتدبره انات الواجب يتم اشبع الكلام في جلاله في
المرح والاشبه على ما يجب ان راد حقه التفسير في ايامه هذه البهيات

ایضا -

ابطال مستقيم لا وليس مثل اجزاء تلك العلة اذ اخرجت من
 اجزاء السلسلة وان جميع احوالها لو وقع بعضها كان مجموعها
 مفرودا ليس في المجموع حتى يسوي ذلك الاخر، ولم يكن عندنا حاجة
 على المجموع لا مستعانة في وجوده معها بالمرز واما ان تلك العلة اخرجت
 من اجزاء السلسلة فلا يكون ذلك انما هو مقتضى مقتضى
 في السلسلة لا انوار موجودات على مألوف واحد شخصي من وجود
 استناد ذلك الجزء الى علة داخلية في السلسلة حلة في معرفة ذلك
 من شأن كل واحد من اجزاء السلسلة يستند الى اجزائها في
 هفت واسنا اذا لم يستند ذلك الجزء الى علة داخلية كان طرفا تلك
 السلسلة فيكون متباينة مع بعضها غير متباينة واما استناد
 وجوده في عدمه كان محالاً فالسلسلة حال انتهى ولا يتحقق على
 استناده لتوارد الموجودين على مألوف البرهان لا احتياج في ذلك
 البتة بل لا يطاق الشقوق كل منها على حد بل يكفي ان يقال لو كانت
 تلك السلسلة بقولنا هتة لا حاجة لكونها مركبة من اجزاء
 الى علة وبما يعرف عن غيرها سواء كان نفسها او اجزائها او اخرجت اجزائها
 لا بد وان يكون على كل واحد من اجزائها ذكر في ابطال الشق الثاني
 والمفروض ان لكل واحد من الاجزاء علة اخرى مخصوصة في السلسلة
 فيلزم تواردها بالوجود على مألوف فلا يوجد في السلسلة في الوجود
 وهو المألوف فيكون لا يذهب على ان يتبين ان يكون في وجوده على

كما يظهر في قطع تلك العلة التي توافقت الله سنة الف من قبلها
 لا ابطال التسلسل، عطف الممكن والواجب عليهم لا ان يكون له حصة
 لا على لوجره وبراها يمكن الوجوده عند طاعت من عند ذلك
 او هذا المقطع معمول على واحد من وجهين ان علة رايدة على
 ليس يمكن على معنى ان ليس له علة رايدة على ان يتنازع عن صفاته
 لفظاً يمكن فيها اردناه فهو ليس بغيره انتهى فجزاها ان المألوف يمكن
 فانه علة عرفة ان يتنوب الواجب لا علة له سواء كانت داخلية او خارجة
 فتكون الكل يمكن لا احتياجه الى علة هي اجزائه فان قيل على هذا
 يتبين ان يكون المركب من الواجبين مثلاً لا احتياجه الى علة فيكون
 اولاً لا يبعد في التزام امكان ذلك المركب وان كان كل من اجزائه
 وقد تفرقه منهم وتبين ان كلاهما في المركب من الممكنات والحكم
 في ظاهره فلا يضرهم احتمال وجود مركب اخر لا يعرف الحكم في ذلك
 ان المفروض من محال التحال يجوز ان يستلزم محالاً اخر غير اعلم ان على
 من هذا البرهان سواء استعمل في ابطال التسلسل او باينات
 الوجبة غير صالحة اخر مشهورة اقويها ما اعترض على ما قالوا في ابطال
 الشق الثاني في اعمى المقدمتين المتبين باطلواها بالكون علة للمجموع جزو
 احدها اقويهم علة لكل علة على كل جزء وتبينها فويلهم فاذا كان علة
 لكل جزء وتبينها فويلهم فاذا كان علة لكل جزء يلزم ان يكون علة
 ولعله وكلام القوم في فقر بهذا الاعتراض مضطرب وما هو

1872

من التجميع والتخفيف مع كل واحد من بقدر ما لا يلازم استعماله في
ادارة كل عمل يحصل بها وذلك لتجميعه بمكانه فيكون على المكون له من
وهو قد من غير متوقع ان يكون ذلك العمل على كل عمل لا متناه ان يكون
ان التجميع والتخفيف مستندان الى ما من المعلوم لا غير العمل
الاجزى وما من المعلوم لا غير العمل لا غير العمل لا غير العمل
السلسلة في مجموع ما قبل المعلوم لا غير العمل من بينها لا غير العمل
عمل نفسه والعمل وحاصل ما دفع الى الاول من المبدأ العمل منه
المستقل الثاني على معنى ان لا يستند شي من اجزاء التسلسل الى
الى ما صدر عنه ولا يستند في ان العمل هذا الوجه ليس من الممكنات
تجيب ان يكون عمل الكل جزءا من عمل بعض الاجزاء البطلان بسطة
اولا بسطة واحدة عن الاستدلال في مطلقا لا يمكنه من غير زيادة
العمل فيكون ان يكون ما دفعنا عنه مستند الى ما قبله فيكون عمل مستقل
بذلك المعنى وهذا كانت محجة هذه المقدمة في التركيب من الممكنات
وهو فان دفع المعنى لم يبق التسلسل لاجل الاستدلال وحاصل ما دفعنا
ما ما زاد اقل من المبدأ العمل وقد ما ما المعنى لم يبق ان يكون عمل كل
جزء وكل ما دون من اجزاء التسلسل على الكل سواء كان ما قبل المعلوم
الاجزى او غير مجزأ كما هو من التسلسل ان يكون لا اقل عن نفسه
ايضا قطعاً فان دفع المعنى مع نفسه ولا يخفى ان مناط الدفع على
ذكر بعض العمل فاعل مستقل عن المبدأ العمل جزء من كل تلك السلسلة

وهو في معنى اقرب منه من كون كل من ذلك شيئا او مركبا من ذلك
في معنى طرزا له من جهة بالغير

المرتب من مركب من الاحاد المتناهية والمركب مما لا يتناهى في الوجود
فاعل لذلك ويجوز ان يكون جميع الممكنات متناهية ومستقيمة
ذلك الفاعل في حد ذاته لا بد فاعا ان المتكسر ليس به كما سبق في ذلك على عدم
بوجود المركب من الممكنات المتناهية والمركب من المتناهية من غير
على واحد فيكون له ان لا يدام عليه راسا وان لو جازا المتكسر
لا يمكن طرزا ان لا يكون محتاجا الى فاعل مستقل المعنى المذكور على ما سجد
المعنى من ان ذلك الغير المتناهي لا يرد في الاستمرارية في المتكسر
الاستمرارية في الوجود في غير ذلك المذكور في كل على ان لا يرد
جميع الممكنات متناهية وغير متناهية من فاعل كذا في انما
بالاستقلال المذكور لا يجوز ان يكون معاولا للمعنى من اجزائ السلسل
يكون على انما في الوجود في كل واحد من اجزائ السلسل
وهو ظاهر في عدم محسب الاعتبار الى الابد في العلة بالذات ومحسب الاعتبار
الناس في العلة على الاطلاق ثم لما كان اعتبارا في المذكور في اجزائ السلسل
الاستقلال المذكور حقيقة في الاصل في علم الموصوف بها في الحقيقة
في قوله في العلة في الحقيقة على جميع اجزائه قد برز ولا في حده
لا يمكن ان يكون ممكن من الممكنات محسبا لوجوب الممكنات في بعض النسخ
الممكنات الصحيح هو الاول في معنى قريب يحتاج الى تمديد مقدس مشهور في
كل وجود ممكن واحدا في معنى عدمه لا يجوز ان يكون وجود ممكن في ذلك
الوجوب في ذلك الوجوب على فاعل واحد هو الوجوب السابق على وجوده وهو

فصل

في بيان وجوده في المتناهي على ان الاول في المتناهي من العلة على فاعل وجوده
ما لم يصل الى الحد يستحيل تحمله من العلة وينتفع عدمه بها وهذا الحد الذي
بالوجوب السابق في انما هو الوجوب السابق لوجوبه وهو وجوب كون وجوده
سبب وجوده وهو الذي يسمى بالمنطقين بالوجوب في سبب وجوده
يكون محمول وجوده ما دام ثابتا لموضوع وهذا لا حق في كل واحد
انما اتفاقا في الوجود وينتفع عدمه في سبب وجوده جال في كل واحد
وجوده وهو ضرورة في البطولات والوجوب السابق ايضا بالنظر الى
صادر عن كل واحد في ذلك وانما بالنظر الى كل واحد صادر عن وجوده
فقط في انما في بعض المنطقين وجوده صادر عن وجوده في انما في
الوجوب في قوله ان ذلك الوجوب سابق للاختيار في بعض اخرين مع
بهم في الفلاسفة لم يجوزوه وكلوا بانما لم يجز في قوله وجوده
صادر عن وجوده في انما في انما في الوجود في الاختيار في انما
لاختيار في ذلك انما في القول بان كل ممكن موجود محض في بعض
وينتفع على هذا الخلاف في قوله في العلم من علمه المتناهي وعدم جواز
انما في النظر الى فاعل المختار المستقيم بجميع الشرائط على جميع ما يوقف
على العقل الذي يعبر عنه بالعلة المتناهي لزم ان لا يجوز عدم صدور العقل
فيحكم بوجوب المسابوق ويجوز فيحكم بانما في قوله في العلة المتناهي
فخرج في الوجوب السابق وينتقد استقامة العقل في قوله في قوله في قوله
هذا او الجدل بين من الوجوب في الحكم لا ينافي في سببه في قوله في قوله في قوله

[illegible]

مهد بها يمكن ان يسطر ذلك الاحتمال ويثبت ايضا ان كان راجع الى
 الوجود في المطلوب على وجه لا يمتنع فيه ما ذكرنا الاحتمال او حوث لا تناف
 وهي ممكنة بكل صلاحها **جواب** في الثاني ان المقدمين اعمل قول **ولا** في هذه اقل
 من قولهم **ولا** في هذه **جواب** في هذا السؤال ان المقدمين يتنازعان في كون بعض بعض
 ووجهه **جواب** في الثاني ان المقدمين اعمل قول **ولا** في هذه اقل
 ولا اتحاد **جواب** في الثاني ان المقدمين اعمل قول **ولا** في هذه اقل
 الوجود بغيره **جواب** في الثاني ان المقدمين اعمل قول **ولا** في هذه اقل
 اصله **جواب** في الثاني ان المقدمين اعمل قول **ولا** في هذه اقل
 ولا اتحاد **جواب** في الثاني ان المقدمين اعمل قول **ولا** في هذه اقل
 في مسألة القيد في قولهم **جواب** في الثاني ان المقدمين اعمل قول **ولا** في هذه اقل
 بعدم الاستغناء **جواب** في الثاني ان المقدمين اعمل قول **ولا** في هذه اقل
 يكون ذلك **جواب** في الثاني ان المقدمين اعمل قول **ولا** في هذه اقل
 يحتاج الى ما لا يكون **جواب** في الثاني ان المقدمين اعمل قول **ولا** في هذه اقل
 بان كل ما لا يستغنى عنه **جواب** في الثاني ان المقدمين اعمل قول **ولا** في هذه اقل
 عن احوال **جواب** في الثاني ان المقدمين اعمل قول **ولا** في هذه اقل
 انتهى **جواب** في الثاني ان المقدمين اعمل قول **ولا** في هذه اقل
 بها **جواب** في الثاني ان المقدمين اعمل قول **ولا** في هذه اقل
 الحسنى **جواب** في الثاني ان المقدمين اعمل قول **ولا** في هذه اقل
 تلك **جواب** في الثاني ان المقدمين اعمل قول **ولا** في هذه اقل

لہذا سچہ

31

ان دعوى ذلك المندة عامة وفي مقدمتها الحسنى خصوصية المالك
الذي ليس للملكات واستجديان ذلك التمسك وليس لا في المهور
فان ما شذف عليه الملك المندة من المندة مستعدة على غير المستعدة
على واحد من غير خارج وانما كسر وهو ظاهر في كل ما لا يملك في
ذلك المندة عدم الاستعداد في خارج قوة تمكنه من الحسنى اسكان
الاستعداد والتمسك بها استند رمان الاستعداد في الحسنى في حيز
الخارج يستند اسكان عدم عليه من حيث هو ذلك المستند
عليه من حيث هو يكون من حيث هو واحدا بل هو خارجا في
وجوده انما بل يستعدا عنه هب ولا للملك اسكان الاستعداد في
من يستلزم لونه خارجا في وجوده الخارج اذ لم يكن غنا
بما عليه بل يستعدا في حد ذاته عن غير له يمكن ان بعدم سر
في ما يكون ذاته طوية في وجوده يكون وجوده ورثا فلا يكون
عدمه هب ولو لا هذا الاستعداد لا يقع مقدم الحسنى مقصود
اذ مقصود انما ان تبسج الملكات اسكان الاستعداد عليه خارج
في وجوده الى ام خارج عنه ليست وجوده اوجا خارج تبسج الملكات
ما تم مقصوده لا بقوله هذا الاستعداد ناداء بها في المندة
من ان في الحقيقة بها ما سبق على مقدم الحسنى على هذا
المقابلة ايضا يمكن ذلك الحق انما ان دعوى بها هبها لا في
والمساكين لا ما حدسته قد خيدس بها بعض من بعض فلا يتم

31

[illegible]

بذلك كان الأصلي واخذوا الخدوت معه بخلاف هذا المسلك
وهو ظاهر بشهادة لا يخفى ان يبقى هنا شيء هو ان الحق في هذا المسلك
وان كان فيه هذا الاصل يمكن هذا الاستحسان يمكن هذا الاستحسان
في حق نفسه وقد فندم كما حقيق فالاستحسان لا غاوت به ورسول
في صفة نفسه هو لا شيء فيما قرع الله من ان يقال ان هذا الا
اعتبارية من ان يتصور في نفسه واعتبارا في استعداده لوجود
الحق في هذا المسلك هو بالاعتبار الثاني دون الاول قابل
في صفة نفسه وانما الفصل الثاني في صفة نفسه العلم استقامت
اهل البيت سلام الله عليهم اجمعين قسمت صفاته على اقسام
ايات وصفات لا فعل ولا اول هو الصفات العينية التي
يتمتع اشكالها عن الذات كالوجود والحياة والعلم والقدرة والسمع
البصر وخوها وهي صفات كائنية يتعلمها ذاتها لذاتها واذا
وس خالصها انه يتمتع ايضا صفات بانحدادها كالعدم والموت
والهم والجزع والصمم والعمى وغيرها والى الثاني الصفات البنيوية التي لا
يتمتع اشكالها بالبنيات كالاجساد والارادة والاختيار والادراك
والابصار والروية والسمع وغيرها كذا افاد الاستاذ ادام الله
تعالى في حاشية عدة الامور وكذا اشيع العلوم ثم في بيان حقيقته
وسمى بغيره لكثير منها وسماها بالارادة والاختيار والسمع
الانوار والروية والابصار والادراك والاختيار والسمع

مفتی

[Faint handwritten text]

يتعلق بها وسنذكر في مقام بنائها ان شاء الله تعالى ثم لا يخفى ان
هذا التقسيم للصفات الوجودية على ما بينا استلزمه ما أطلقنا
عليها اهم الصفة كما هو المشهور فيكون قسمها ثانيا الى وان لم يطلق
عليها اسم الصفة بل انهم كمال عن تلك من حيث انهم لا يطلقون
الصفة الا على الوجود في حين انهم يسمون العديديات شيئا من حيث انهم لا يطلقون
الصفة في الوجودية مستقيمة اما الصفات الذاتية والصفات الاضافية
كما عرفت واما الى الصفات الحقيقية والصفات الانشائية ثم الحقيقة
الى الحقيقة المحضه والمفصلة ذات الاضافة كما استمره والملاذ احكام
الاجوز يسمى ان علم من هذا المحصر والتقسيم باي وجه كان طالما هو
القياس الى اقسام الصفات وقد بقى التركيب فيها قال اشراج
العقوبات وجازفة بتركيب القسمين كالقدم فانه موجود ولا
يكون سبوقا لعدم وكالا زلية فانها موجوده سبوقا على الزلية
اسمى ايضا هذا المعرنا بما يكون بالنسبة الى انواع تلك الصفات
واما اتحادها فالحق انها غير مضبوطة في عدد ونوع المقام انما
المطلوب بان شيئا من صفات لم يست بموجوده في قسمها زايلا
فانه بل هي منهومات اعتبارية منتزعة اما من ذاته تعالى قطع
النظر عن جميع ما سواه وهي الصفات الكاليت التي يقال انها عين
ذاته تعالى واما من ذاته تعالى باعتبار بعضها افعاله وهي الصفات
العملية التي هي ما تدعونا افعالها لا وجود لهم في قسمها

3

في هذه من غير ان يكون له اعتبار في الالوهية بل انما هو اعتبار في الالوهية
 الخاصة بالاعتبار من ان الله تعالى وتعالى وتعالى وتعالى وتعالى وتعالى
 من احدى ذلك وان كان هو المسمى بغير اعتبار في الالوهية بل انما هو اعتبار في الالوهية
 على انها في غير الالوهية وان كان المسمى بالالوهية كما في هذا الالوهية
 في كتاب الله تعالى في قوله تعالى ان يحمد على كل شيء من الغائبين بالعبادة
 الادب بالعلم في قوله تعالى انما الله المصنف وجميع من الغائبين بالعبادة
 من هذه من صفاته تعالى فلا يفسد المقصود عليها باعتبار سوى كونها بما
 تكلم المتكلمون في انبائها ونعنيها وكونها غير الصفات التي يمكن
 ان يرجع اليها البواقي من غير اعتبار هذا ولكن الغائبين
 صفاته الكائنة بالعبادة موجودة في نفسها في الخارج زائد
 على ان الله تعالى قد مضى لها في هذا خاص لا يتجاوزون عنها كما في
 تعقيبها وكان وجه حصرهم وعدم تجاوزهم ان الموجودات التي
 لا يدان يكون في نفس الامر على عدد خاص منها اذا كانت قد عرفت
 ينفي جنتها ان يبالغ في تقليد ما بعد الالوهية بل لا يجوز التقدير
 فيها الابد لا يتجاوز اليه بها ان شديد البين ان حتى انهم اعتقادهم
 بتعدد الموجودات القدسية التي هي الدات وصفاتها الكائنة بما
 يمتدزون عن اطلاق لفظ القديم على الزائد على واحدنا المتعدينا
 في ترجيح اعتباري ينفي ان يقال ان الله تعالى قد مضى لها في هذا
 القول بالاعتبار في الالوهية بل ان كلاهما قائم بذاته ومرتبة

صغائر

صفات الالوهية ثم قال في الصغائر بهذا المقام ذهبت العقول
 والقدرة سبيل الى الصفات والكلمات التي في قديمها والاستعانة بها
 في غير ما عرفت منها انتهى وليعلم ان هذا لا يساهل على ان يكتب
 القام الى القول بالواسطة بين العينية والغيرية في حقيقة صفاته تعالى
 انهم لا اعتقادهم بانها في قديمها وجودات خارجة عن كونها في القول
 بالعينية اذ العينية الحقيقية من الموجودات في خارجها في الالوهية
 ولم يخفوا على القول بالغيرية ايضا حذرهم ان يقع فيه الصغائر
 وكثروا بدينها انهم قدما متعارفة لانه تعالى في الوجود العلم
 والحسوة ومهمها الالوهية والابدية وروح القدس وما انتفى العينية
 والغيرية بالحق الى القول بانها لا هو لا غير من العينية انهم بذلك
 ايضا لم يتخلصوا من موافقة الصغائر في ان الغسوط ودينهم على ما
 صاحب الملل والنحل ذهبوا الى ان هذا الاقاييم ليست زائدة على الذات
 ولا هي هو فتأمل ثم انما كان الظاهر منه خلافا لبدية من بعض
 حقيقة العينية بالاعتقاد في المعنوم بلا تفاوت والغيرية يكون في الوجود
 بحيث يتصور وجود احدها استعانة بالآخر ليس بالواسطة معقولة
 وهي ان يكون الشيء بحيث لا يكون منه مفهوم بالآخر لا يوجد
 كالجزم مع الكل لا يخفى انه انهم على هذا التفسير ان يكون كل المتكلمين
 بالنسبة الى الآخر لا هو لا غير مع القطع بالمناقض اتفاقا وروبا
 ان يكون معنى الغيرية المتعارفة في الوجود حتى يكون معنى الواسطة ان

مفهوم مفهوم الاخر ولا يكون وجودها في المحولات بالنسبة
 الى موضوعاتها فانه يشترط فيها التباين بحسب المفهوم ليعيد
 المحل والافتاد بحسب وجوده ليس المحل في ذلك ان هذا انما يصح في مثل
 العالم والقدرة بالنسبة الى الذات لا في مثل العلم والقدرة مع ان
 كلاهما في نفس الامر لا يحتاج الى واسطة الى الكلمات الغير المعبرة
 بها بل بعد ذلك يتاخر بهم من القول بها في نفس الامر مستظها بان المستعمل
 تعدد ذوات قدوة ذات وصفات فاحتمالها الى ان يعبر
 الضاري ما بالهم اختار الله لثباتها بهم زعموا ان اقوام العلم قد
 الى يد عيسى عليه السلام فلا بد لهم من تجوز الامكان والاستقلال في
 اعتقاد ذوات قدوة متغايرة وان تخاضوا عن التسمية بالذوات
 لا يخفى فانه وبالحال جميع المقالات في وجود صفاتها كما في المقالات
 في نفسها حصروها في عدد معين بالكم على انها انما هي المشعشع
 مستدلان بان لا دليل على ثبوت صفة اخرى فيجب فيها ربانها كقول
 بكما لا المعرفة فلو كان لثبات صفة غيرها لعرفناها فيرد عليهم ان عدم
 الدليل لا يبعد عدم الدليل في نفس الامر وان وقوع التثنية بكما
 المعرفة متنوعة ذات سلطان فلا تستلزم حصولها من جميع المكلفين بخلاف
 ان يتحقق بعضها ببعض دون بعض كذا ذكر صاحب المواقف وانه قد
 اثبات صفات اخرى غير السبع المستهوى ويحتمل تفصيلها فذكر
 واحتفظ فانه جعله مخفية في كيفة الصفات عسى ان يسهل على بعض

المستغنى

المستغنى فان معظم الناس لا يدركون وجود العالم بعد ذلك في
 الايمان بها انبت وجود الواحد من حيث يتاخر في اثبات صفاتها
 الظاهرة فابعدا ما ثبات القدرة لانه انما هو طائفة في هذا الباب
 العنيفة التي عليها اكثر المقاصد خلاصة الحقائق في هذا العلم
 ان وجود المستعمل في حد ذاته عنوان اثباته في نفس الامر في هذا الحول
 من ان يثبتهم اثبات الصانع المستعمل في نفسه على هذه الصفة
 التي ان معرفة الله عندهم في حقيقة عبارة عن الادعاء بثبوت
 متضمنة هذه الصفة فثبتت ثبوت الشرايع المأخوذة من واقعها
 في وضع فهم على ثبوت ذلك كماله ثباتا وبه يستحق التقدير
 وقد وجهنا هناك سبب حالة الغلبة فيهم في ثباته ثباتا انما
 المذكور ان يتاخر ثباته بعنوان الواجب فاحتمال من يتهم من بعض
 في طريقهم هذه المبادئ مستقلة بحدوثها ثباتا ثباتا ثباتا
 القول بوجود الصانع وحقيقة الشرايع كما هو مقتضى قول الكلام باعمال
 ان لهم في ثباتها طرقا عديدة شتى مستلكن حدوث العالم ولذلك
 المتكلمين يتاخر بعد ما على ثبات الصانع واخذ في ابراهيم عليه
 حيث لا شان اليه فلهذا اعتد عليه المصنف واستدل به عليها ولم يثبت
 غير من الطرق ثم عبر عن حدوث العالم بوجود العالم بعد ذلك ثباتا
 بان الحدوث مستلزم للقدرة انما هو الحدوث بهذا التفسير فان
 الحدوث استمالا في ثبوت الحدوث الذي في هذا لا يستلزم القدرة



لذلك لم يمتثلوا فيه مع اقتدارهم في القدرة ومهارة حدوث الذي
 الذي استعمل بعضهم في عين آية متوسطة بين البرهان والبرهان
 الحدوث لربما في الذي يتبعه اللاحق في البرهان والبرهان
 وغيا وتوسيع بيان هذه المعاني في الحدوث لا يمكن لا يستعمل على
 الحادث ولا على غير الحادث من الحدوث واللاحق وان اعتبره في
 علمه في حدوث البرهان هذا هو المطلوب ولكن مع عدم اخرج من البرهان
 فهو بين وتلك التسمية بان المسألة في عدم ما سبق في العلم بالعلم
 والاحتمال في الفهم وهو الحدوث في العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم
 الزمان في ادعاءات محل النزاع بين العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم
 في مقام اخر ما يجب ان يعلم هناك ان ظاهر عبارة المستفاد من العلم
 عدمه على تلك التسمية في العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم
 الناظرين بها كما استعملها في الجدل في العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم
 المعنيين والما كان مصير في هذا المسلك من نفي الاحتمال في العلم بالعلم
 الدليل في الحقيقة من جهة ان صورة الدليل في العلم بالعلم بالعلم بالعلم
 المستفاد من العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم
 فالواجب ليس هو جبر المنطق في العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم
 بصورة سلب متساوية في العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم
 بينهما في العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم
 عن الوجه في العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم

انما في هذا وانما في العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم
 هو منها معتمدين على الاحتمال في العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم
 امتناع الترتيب في العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم
 المطابق كالنظر في الاحتمال في العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم
 الطبايعي هو معنى مشهور ونقطة الاحتمال في العلم بالعلم بالعلم
 والترتيب في العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم
 واعز لا ينافي في العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم
 امتناع الترتيب من جهة لزوم العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم
 مقتضية عدم اعكاس العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم
 المحتسب من هذا المعنى امتناع انفكاك ذات مرتبة عن ايجاز العلم
 مطلق في الازل ونقطة الاحتمال في العلم بالعلم بالعلم بالعلم
 احكام من العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم
 وان كان وقتا هو ما لا ينافي في العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم
 اخر انما المتناهي في العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم
 الترتيب من جهة لزوم العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم
 من ذلك انك لا تميزون عن هذا المعنى بالاحتمال في العلم بالعلم
 في كلام المحتسب ايضا عن ترتيب ونقطة الاحتمال في العلم بالعلم
 والترتيب في العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم
 وينا في العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم

هو الاقتصار في لينة اقتضاها لاداعي وسائر التواضع هل تقتضي لينة
وعدم الاعتناء بالام لا بعد الاتقان ان لا يستلزم المذكور من جهة
ذلك التواضع لا من جهة الذات في الاول وفي الثاني المصنف كما انما
بالاعتناء به وهو انما يستلزمه المعنيين كما عرفت يكونان ارتباطا
بحتمل لينة المعاني المذكورة في الاحتمال لا بتبسيط المصنف
التركيب في سنة فيدمي تبسيط على وجه يظهر ما هو الحق في بعض
المقام احدها ان يستدل احدون الدهري على نفي الاحتمال
وهذا الاحتمال يمكن ان يكون ما المصنف بدلا لا يفتقر فيها رتبة
سببا ما اجاب به عن بعض شبه القائلين بالقدم في مباحث حدوث
الاجسام بقوله واخص حدوث بوقت اذ لا وقت قبله انتهى بانها
بطاهرها تدل على ان الحدوث القابل به صفت هو الحدوث الدهري
اد القائل بالحدوث الزماني المستلزم لسبق استمرار العدم لا يمكن في
الوقت والاستمرار واعتما وان قبل وجود العالم يخرج محققا في
فيه لا يستلزم ولا يتصور منه توجبه لاختصاص المذكور الا بان يستدل
بالمراد في المصنف والمصالح لخصا في حدوده الغير المتناهية
بالنسبة الى مكان القابل من حيث هو كما يستلزم عندك من ترتيب
ومنها ما استجيب به من شبه القائلين بالاجاب هنا كقولهم يمكن
عروض الوجوب والامكان لا في زمانين فان مظهرها كما استفت
عليه لا يلزم الا نفي الاجاب لطايعي فتملى هذا الاحتمال يكون المقصود

منه

من اذات هذه المسئلة انما يحسن تحقيق المقام لانها من الخطا البليغ
وعرفه كونه في موضع اخر من هذا الكتاب واما رد ما ذهب اليه من
من ادب الملا سنة القائلين بهذا الاجاب في حقه تعالى فانهم
على ما نقل عنهم غير قائلين به وانهم انما يستدلون بالحدوث الدهري
على نفي الاجاب بمعنى استلزامه لا يمكنه وعلى حمل كلام المصنف بعض
القائلين في هذا المقام فعلى حق قوله المصنف قدس سره وجود
العالم بعد عدمه على الايجاب وجود العالم بعد العدم المبرمج وليس
الفساد في نفي الايجاب الذي بمعنى استلزامه ان تكون العالم عن وجود
حق سبحانه على باذية القائلون بعدم العالم انتهى على هذا الاختصاص
يكون المقصود هو الرد على جمهور الفلاس سفلاهم لا يجوزون الاستحالة
ولا يقولون بمحقق العدم للعالم اصلا بل يقولون ان عقل نظام جميع
الوجودات من الاصل الا بدعي علم تتابع الاوقات المترتبة لغير
المشاهدة التي يجب وليقات فيقع كل موجود منها في واحد من تلك
الاوقات لا زعم لذاته لا يتصور عقله ويقضي افاضته ذلك النظام
على ذلك الترتيب والتفصيل بحيث لا يجوز عدم افاضته اصلا وهذا العقل
يسمونه عقلا زليلا وبعضهم يسميه رادة وبأنه انما يستدل
بالحدوث الدهري على نفي الاجاب الخاص وهذا الاحتمال يمكن ان
يكون ان يكون مراد المصنف لا نقدا لكل هذا الاجاب غير ان لم ي
شئ من تصانيفه بل يمكن حيل دليلا عظيم اصلا لان غاية ما ثبت

لا ينافي

الحدوث الدهري انكناك الواجب من وجود العالم واحدا من غير
 التبع في الشاخص وذلك لان ايجاب الخاص وهو ما عرفت انما يكون من جهة
 لزوم ارتباطنا بالاعمال المتصلة لا فكناك ولا سيما على احتمال
 ان لا يكون التقدم الدهري حائزا على الممكن من حيث هو اذ لا دليل
 على خلافه فترجيح الانكناك حينئذ لا يطرأ الى امر ايضا اذ لا يمكن تصور
 مطلنا انما يثبتنا في معنى ذات الامر اذ عرفت هذا فافهم عندك
 بطلان الاحتمالين الاولين من جهة عدم مساهمة الاول
 التقدم الدهري ان كان متنا على الممكن من حيث هو فطريقنا في
 يسد ولو كان موجبا بامري معنى كان محصورا في عجزه بعد عدم التبع
 بل في معنى ايجاب صلا وانما يدل على نفي معنى من لوازمه انما يثبت
 على خلاف ذلك لا حرقه من حيث هو الا سيما انما لا يمكن من جهة
 المطلق لا اتفاق فان قلت كذا لا يمكن الحدوث الدهري على
 بمعنى امتناع الانكناك مع ان الانكناك واقع على تقدير البتة فكذا
 معنى ذلك لا يوجب كما امتناع الانكناك من جهة مقتضاها المتعلق
 ولا سيما في الامكان الواقع من جهة عدم مكان لا شرفا لا يثبت الا
 الذي من صفات ذات الفاعل اختلفا فاضطررنا ان نثبت فيما بعد
 فظهر اننا بل الحدوث الدهري للعالم دون الزمان لا يمكن انما انما
 والاحتياج بهذا المسئلة صلا حتميا بمعنى المتعلق للظاهري واما
 ان يستدل في الحدوث الزمان على نفي ايجاب الظاهري وغيره

مقصود

لا ينافي
 لا ينافي
 لا ينافي

مقصود المصنف على ما يدل عليه تقريره كما سيجي وبعض الافاضل ايضا
 حمله عليه نظرا الى ظاهره عدا ان لا يثبت في جواب شبهة انما لا يثبت
 مع عدم ايجاب احتياج المقام الى معنى الامر الذي حمله عليه بمعنى
 والحاصل ان مقصود المصنف في ايجاب معنى لزومها حد في الفعل
 بالنظر الى ذاته مع قطع النظر عن الارادة وقد انبثجنا الحدوث
 الزمان في الحكماء من اقوالهم في المعهود دون الدليل وليس
 منظورة انما انكناك ذاته عن العالم في فتنس الامر وان لم
 بالعرض من الدليل انتهى وتبين هذا الاحتمال انما كثر المتكلمين
 هذا المقام نفي ايجاب الظاهري بالدليل الذي قرره الشاخص
 كما استنتج عليه فيما سب هذا الكتاب الذي هو موضح لغير المتكلمين
 انهم مبدان يكون على طريق تبيينهم هذا وخاصة ان يستدل
 بالحدوث الزمان على نفي ايجاب بمعنى عدم الانكناك وعلمه حل
 الحشوي من اذ المصنف على ما سياتي ولم يلتفت الى عدم ملازمة
 الاية استظهارا بما اعتقدنا من المعنى المتنازع فيه بين المتكلمين
 والادلة سنة فيكون هو المناسب للمقام وسادسها ان يستدل
 بالحدوث الزمان على نفي ايجاب الخاص وهذا الاحتمال كما لا يخفى
 انما لا يثبت المقام من جهة احدها اعراض المصنف بهذا
 الايجاب كما عرفت انهما عدم مساهمة الدليل بالحدوث وان كان
 زمانا لا يثبت في الايجاب بهذا المعنى لا انه لا يستدعي مقارنه لان

لا يخفى مع نحو من الامكان كما هو ايضا ولكن لا يتعدى حيزه الى
 الذي يقين في هذا المقام على نفي هذا الاجاب واثباته على ما حقه
 الاستناد دام ظله في حواشي العدة فبعد ما ذكر ان الوجوب السابق
 في حقه تعالى بالنظر الى افعالها في استحقاقه للنجس وان محله العقل
 وانزلت التي ذكرها المتكلمون في هذا القدر هي بمعنى عدم الوجوب
 السابق قال ويظهر بهذا غير محل النزاع في القدره بان تحقق المتكلم
 والقدره سعة القابلين بان السبق ما لم يجب بوجوب سابق لم يوجد
 فتخلص ذلك من سياق ما ذكرنا ان الصحيح من الاحتمالات المتقدمة في هذا
 المقام هو الرابع والخامس فان ان بين ساقاة الحدود الزمانية
 واحد من الاجابات فاعلم ان الحدود الزمانية كما عرفت يستلزم سبق
 عدم المتقدم على الحادث فيثباته في الاجاب بمعنى عدم الامكان بحدته
 كما سيجري به محتمل وذلك على تقدير جواز ازالة المحل كما طبق عليه
 القدره سعة وجمع من المتكلمين وانما على فرض عدم جوازها ليس حيث
 هو كما ذهب اليه بعضهم فلا وجوده يكون لا محالة في حد مخصوص
 من الاراء لا يمكن استناد ذلك التحصيل الى الممكن لاستوابة
 الى جميع الحدود ولا الى الفاعل لا قضاء نه امتناع الامكان فلا
 يجوز ضرورة ان يقتضي تحريم الامكان ايضا يقتضي تخصيص
 وهو تعالى الاتفاق واما ساقاة الاجاب لطبايعه على تقدير جواز
 الازالة للمحل في جهة الخلق عن الوجوب لتمامه لم يتوقف على شرط

لزم

لزم ان يتسلسل في الشرط الحادث ان يتوقف عليه كما سبق في قوله تعالى
 وعلى من عدم الجواز المذكور من جهة لزوم ترجيح بعض حدود الازالة
 على غير من الوجوب بالمعنى المذكور وهو محال الاتفاق ولعلكم قد
 انتم في العالم اعاد على نفي الاجاب في ان الزمان ليس هو ما
 سريته من مجرد سريته هو الوجوب لتمامه وان يكون من جهة العالم
 كما هو رأي محقق المتكلمين واما على تقدير كون كبر موجودا ومقدار
 الحركة المعارضة لجسم كما ذهب اليه القدره سعة ومن يتبعهم فيرجع الى
 الحدود الزمنية لا يدل على نفي الاجاب صلاها من الزمان والاشارة
 دام ظله في حواشي العدة بعد تحقيقات في سياحت الحدود بمقتضى
 بما ذكرنا في تضاعف الكلام انه على تقدير كون الزمان موجودا في الخارج
 ومقدار حركة الفاعل وخطه اعضا يدور وجود الفاعل لا دلالة لحدوث الفاعل
 زمانا لا بنفسه ولا بما يدور في فضاء الزمان بل يرجع على قدره موجوده
 الذي عليها استقامة التعريف كون القدره سعة وانما يعلم برعاية المصالح
 الاتفاق لا تقتضي غيرها من يتنكر في حلقه الكلام لا يقبل عليه ان القدره
 صدقهم بالخبر دون توقف على العلم بالقدره وان كانوا على نفس القدره
 او فسر حصول العلم بالصدق ليسيب الخ كما سبقته في فصل في ذكر يجب
 سرفته من صفات الله تعالى انتهى من التاسعة من زعمان دليل القدره سعة
 المتكلمين في حقه في الحدوث واثباته بما يتوقف عليه ثبات القدره فاعلم
 على من تنقضى من صفات الله تعالى سعة على القدم يمنع جواز ازالة العالم

بأنه لا يخفى هذا المقام من الفلسفة في قولهم في إثبات المقدرة
على سبيل الدليل يجوز أن لا يثبت لا وجوده بعد عدمه لا يثبت
الاجاب ودليلكم على غيرته غير جيد بان العالم اذ لم يكن وجوده
في الاول ممكنا فاجاده منحصرا في ان يكون فيما لا يزال صحيح حتى مع
الاجاب لطبايحي لا شترط ان لا يكون له وجوده في الماضي بل هو موجود في الماضي
فكان ان عدم احراق النار في الماضي لا يضر في كونه موجودا في الماضي
فان قلت هنا ايضا لعدم القابلية في الاجاب انه لا يمكن ان يكون له وجوده
الحق ما خذ عما ذكره في الرأى في الانبياء من حاسب الفلاسفة
قائلون بان كان تقدم العالم محالاً فيقولون ان الله الواحد لا يخلو
عنها اثرها عند تحلل الشرايط او حصولها من غير الشرايط
كون العلول في نفسه ممكن الوقوع من احوالها كونه ممكن الوقوع
فلم لا يجوز ان يقال الله تعالى موجبا لادوات لوجود العالم الا ان لم يوجد
العالم لان تحقق الاول لا يمنع من وجود العالم فلماذا لا يمنع حصول
اثره في نفسه الا ما عرفت من تقدم انحصار دليلهم على القدرة في الماضي
كيف يثبتون بكمية فلا يستدلوا على الدوريات بالقدرة من حيث حالهم
كون اثر الفاعل المتأخر قد جاء قال تعالى في الصحاح واجمع المعلوم على هذه
بان الزمان ممكن لغيره من الحوادث فيكون مستندا الى الله والله تعالى
فاعل الاختيار كما ثبتت وقيل الفاعل المتأخر حادث فيكون كثرات
وهذا حقا فاقم ما تقدم ايضا من بيات دلالة الدوريات الزمان

علافي

هذا هو المقام الذي عليه انفسنا في قولهم في إثبات المقدرة
على سبيل الدليل يجوز أن لا يثبت لا وجوده بعد عدمه لا يثبت
الاجاب ودليلكم على غيرته غير جيد بان العالم اذ لم يكن وجوده
في الاول ممكنا فاجاده منحصرا في ان يكون فيما لا يزال صحيح حتى مع
الاجاب لطبايحي لا شترط ان لا يكون له وجوده في الماضي بل هو موجود في الماضي
فكان ان عدم احراق النار في الماضي لا يضر في كونه موجودا في الماضي
فان قلت هنا ايضا لعدم القابلية في الاجاب انه لا يمكن ان يكون له وجوده
الحق ما خذ عما ذكره في الرأى في الانبياء من حاسب الفلاسفة
قائلون بان كان تقدم العالم محالاً فيقولون ان الله الواحد لا يخلو
عنها اثرها عند تحلل الشرايط او حصولها من غير الشرايط
كون العلول في نفسه ممكن الوقوع من احوالها كونه ممكن الوقوع
فلم لا يجوز ان يقال الله تعالى موجبا لادوات لوجود العالم الا ان لم يوجد
العالم لان تحقق الاول لا يمنع من وجود العالم فلماذا لا يمنع حصول
اثره في نفسه الا ما عرفت من تقدم انحصار دليلهم على القدرة في الماضي
كيف يثبتون بكمية فلا يستدلوا على الدوريات بالقدرة من حيث حالهم
كون اثر الفاعل المتأخر قد جاء قال تعالى في الصحاح واجمع المعلوم على هذه
بان الزمان ممكن لغيره من الحوادث فيكون مستندا الى الله والله تعالى
فاعل الاختيار كما ثبتت وقيل الفاعل المتأخر حادث فيكون كثرات
وهذا حقا فاقم ما تقدم ايضا من بيات دلالة الدوريات الزمان

في الاجاب على تقدير عدم جواز تقدم الزمان على الحكم قدسوا
ذهب للمتيقن قاطبة في ذكر صاحب كتاب الملاح في الجواب
عن الذين زعموا ان المتدين هو المسلم المطيع لغير الجزاء والحساب
يوم الحساب والمعاد والمكابير في الانساب يحتاج الى اجتماع مع ان يرى
ان جبره في قاضيه معاشه ولا يستقل له معاد وذلك لان اجتماع
ان يكون على شكل محض من النافع والنافع حتى يحفظ النافع ما هو
له ويحصل للمعاور ما ليس له ففقد الاجتماع على هذه الهيئة
ثم حصر ارباب الدانات والملائكة المسلمين واليهود والنصارى والمجوس
والنفر من المانوية وحصر مقاليهم الذين عرّفهم باهل الاهواء الفج
في الصائفة والفلاسفة ورجال العرب والهند والجملة يكون المراد
بالمليين ههنا من العرب بجملة شرع وادع عن قليله ليعتد بغيره في هذا
المليين قاطبة الى ان تاتيه ثبنا في العالم بالقدرة والاختيار واتفاق
جميعهم على ذلك ليس الا لان ثبات القدرة لثبنا من ضروريات قبول
الدين وتسليم ملة بحيث لا يجمع الاعراف بجملة المتتابعين ولا خرافة الجراف
والحساب في الاعتقاد بكونه موجبا غير مختار فترى قوم ان الاختيار
الذي من ضروريات الادب ان هو المقابل للاجباب لطبايحي فيكون قد
في جملة المتتابعين كون افعاله ثبنا على مدعى وطبق المصلحة وان كان
لا يثبت له لا تنفذ عنه للرقم المدعى ونحوه من شرايط التاثير وقوم اخر
لم يكتفوا على تلك المزية بل اعتقدوا انه هو الاختيار المقابل للاجباب

[illegible][illegible]

الغنى

البهيرة والارادة معا فمكن في هذا الجسد اربابا ان يضربوا الكلام
 لا مطلقا منهم المستهزؤ بقا لهم حذر من النفس بقى الالتماس
 الى معنى وليس متى منها لم استبعد الحق على الاعجاب على هذا
 المقام على الاعجاب الطابع لما اعتقد ان الجسد هنا مع جمود الخلافة
 وهم غير متنبئين لهذا الاعجاب له تقاض على الاعجاب على امتناع الانكسار
 القابل به جمودا فعلا سقد دون المجهود فأضطر الى حل الاحتسار
 المقابل له على جوار لا يمكن ففسر الصحة المستعملة في معنا وايضا
 لما يستلزم من عدم كون متى منها الارادة بعينه يستعمل ثم وقع عليه
 ان هذا النزاع في الحقيقة يرجع الى القدم والحديث واقام المناسب هناك
 بمسار الاعجاب باستماع الانكسار ثم حكم بان في معنى ذلك لا على الجسد
 باستماع الانكسار لاحاجة الى المتكلم الذي ذكره السراج اذ يكفي حديثه
 في بعينه ضرورة لوقوف القدم وهذا الاول فادارة كسرت في هذا المقام بان
 الظاهر من السراج ان حل الاعجاب في هذا المقام على الطابع وجعل الجسد
 مع من قال به من قدماء الفلاس كاجرت به سنة اكثر المتكلمين في هذا
 المقام قاله الفخر الرازي في بحث ابيات القدم من الاربعين فقص ارباب
 الملوك والادباء على ان تاييد الرازي فيما واجدا للعالم بالقدرة والاختيار
 الفلاس سفيحا حاشا في وجود العالم بالاعجاب كتاييد الشمس في الاعتناء
 وتاييد الرازي في التسليم من الاراد فانه في الالتماس في معنى الاعجاب لا حاشا
 هنا فاعتقد الحق في ارباع النزاع الى القدم والحديث ويصدق من معنى السراج في

انه لا حاجة الى المتعدي المذكور فان في الاجاب الطبايعي علمنا ان يحتاج الى الجواب
الذي ذكره في الاستدلال فهو دليل مشهور عن التكرار في هذا المقام وفي
الاجاب المذكور وما سيدكره في محاشي من انه لا ياتى اسبغ وجهه لمعنى
المعنى حقيقة عن قريب وقد ياتى ان بعض عبارات المصنف
في دفع المسئلة يدلي على الاجاب الطبايعي فلو تم هذا المقام على التبع
بناه وتبين على ذكره ان في هذا حتى قطع على ما تقدم عليه من الادعاء
يجب بتجربنا انكاره عندى نكاح الذات عن شئ منها بطايعنا
سبكه في معنى الاجاب والمردس على الاستدلال على ان لا يكون له في المقام
مبني على الامر مع ان الناس في تفسير الاجاب والتدبر المتأيد لان في بعض
الاستدلال فيها بالنسبة الى الذات المتأيد على اجاب عدم النكاح الا في
لا تتركها الله في العقل ساعة الحاشي في ذلك مبنية على ان الناس
جواز ان لا يتبدل في جوبها لم يلتفتوا اليه وهو كما لا يستعمل في الامر
فناستعمل ان يردوا ما فهم من معنى الاجاب في النزاع **قوله** في عدوتهم
اي يكون استعماله لانك ان ما تجميع الاوقات المعروفة ولا وقت في غير
ما ويكون الاجاب ان المعصية في كل وقت يمكن ومنه وقرن لانك ان في سجدة
والا واحد وحاصلها ان استعماله لانك ان لا تستعمل في كل وقت
بل في وقت معين فيكون قاطبة هو ما يكون غير مخصوص بجهة الاموال
باعتبار جميع الاوقات الموجودة والمؤثرة وان انصهر في استعماله خاصة في
ترك الامر في بعض حال الاموال يعرفون منها بالاجاب الخاص **قوله** والفرق

متعلق معنى النكاح هنا المتعلق لانك ان معصية وان المعصية من تفسيرها ذكرنا
ان معنى النكاح معصية في غير الادعاء من الملبين وجمهور الفلاس في تفسيره
لا يكون ما هو لطاهر منه معنى لانك ان بالنظر الى الذات المتأيد على وجه
الاذا في معنى في هذا المعنى كمن وجد في العمل بين المتعديين عن الله
في تفسيره في هذا المعنى في ما هو صدور الفعل لا صدور وان ارادوا
منها ان كان صدور الله صدور في النفس في الفعل من حيث هو ما على
ونابها ايضا موافقة لها في المعنى من حوا ايضا لان الاجاب وعلمنا
عكس بالنسبة الى الذات فلا يصح ان يفسر القدر المتأيد بها الملبون دون
الافلاس في معنى هو متعلق عليه بل يجب ان يفسر على وجه يكون متأيد في الحالة
الافلاس في معنى هو متعلق عليها فيهم لما قالوا ان الفعل مع مكان صدور لا
صدور بالنسبة الى الذات لانك ان لا تستعمل لانك ان في جميع الاوقات
بالنظر في الشريعة وورد في مواضع يجب ان يكون قول الملبين في متأيد لان
انما لا يفسر في معنى لانك ان في معنى يستعمل في جميع الاوقات في معنى
استعملها في الخارج هي على ذلك فتبين ان معناها ليس لانك ان بالنظر
الحوادث المتأيد فانه متعلق عليه في المعنيين وتبين ايضا ان الامر في
ويرى المعصية ليس لانك ان في عدم العالم وحدود فان لانك ان بالنظر الى ذات
الفاعل اذا كان متعلقا عليه فلا يبقى النزاع الا في لزوم العمل للذات على
الاستعمال المذكور وعدم لزوم ذلك وهو معنى التقديم والمردود في
ايضا ان المناسب في هذا النكاح ان يفسر الاجاب باحتياج انك ان فانه

تنقل من اجزاء العالم مطلقا في الاول سائر القدرة والمادة من مذكور في هذه
 الفصل في هذا الكتاب باكثر من غيره في فصول فاعلم ان هذا المصنف قد
 توهم معنى لا طرس في هذا المقام فاعلم ان هذا المصنف قد
 والحدود والاختيار في هذا المقام لا يمكن ان يكون له في هذا المقام
 كما يريد ان يقول في هذا المقام لا يمكن ان يكون له في هذا المقام
 في هذا المقام لا يمكن ان يكون له في هذا المقام لا يمكن ان يكون له في هذا المقام
 انتهى في هذا المقام لا يمكن ان يكون له في هذا المقام لا يمكن ان يكون له في هذا المقام
 هي لا على ما لا يمكن ان يكون له في هذا المقام لا يمكن ان يكون له في هذا المقام
 في بيان مذهب المليون يكون الكلام في قوة الاختيار على المشايخ
 المتصور في هذا المقام لا يمكن ان يكون له في هذا المقام لا يمكن ان يكون له في هذا المقام
 ايضا وهو غير مناسب لبيان مذهب المليون فاعلم ان هذا المصنف قد
 المليون في غير هذا المقام غير مناسب لما ذكرنا من عدم اسراع
 الامكان انتهى لا يذهب علينا في طرح جميع النسخ واختراع لفظ يحتاج
 الى هذا التاويل الذي هو بعد من المبدأ ثم لا يمكن ان يكون له في هذا المقام
 محذور في جميع النسخ اصله مع كل ظهور وعدم افلا في هذا المقام
 الى ما يدل على خلاف مظهر كما قرأنا في الايدش الا ما يستحق ان ينسب الى الفلاسفة
 وليت شري على الاغراض من ذلك التاويل المذكور كيف يستقيم لفظه
 الى المنسوخ في كلام المحققين على ان ليس له هل يمكن ان لا يكون في نفسه
 المشايخ في هذا المقام لا يمكن ان يكون له في هذا المقام لا يمكن ان يكون له في هذا المقام

على المشايخ

على المشايخ فلو احيوا المشايخ عندهم ان المراد من هذه هاهنا فمفسر
 بالنظر في ذلك فقط فاعلم ان هذا المصنف قد
 على المشايخ من عدم الاختيار في هذا المقام لا يمكن ان يكون له في هذا المقام
 كان في هذا المقام لا يمكن ان يكون له في هذا المقام لا يمكن ان يكون له في هذا المقام
 الاختيار في هذا المقام لا يمكن ان يكون له في هذا المقام لا يمكن ان يكون له في هذا المقام
 في هذا المقام لا يمكن ان يكون له في هذا المقام لا يمكن ان يكون له في هذا المقام
 والحدود والاختيار في هذا المقام لا يمكن ان يكون له في هذا المقام لا يمكن ان يكون له في هذا المقام
 تفهموا المصنف الموافق في هذا المقام لا يمكن ان يكون له في هذا المقام لا يمكن ان يكون له في هذا المقام
 ان المناسب في هذا المقام لا يمكن ان يكون له في هذا المقام لا يمكن ان يكون له في هذا المقام
 في قدم العالم وحدوثه قد عرفنا انه مبني على الاستبعاد من ان يكون
 الاختيار المتفق هاهنا هو لا يجازي الطبايعي في ذلك العمل الذي لا يرجع الى
 فيه وفي الاختيار المتقابل الى المتقدم والحدوث وهو ظاهر في ذلك
 تعلقوا بالصانع عن وجوده فيكون الاختيار والاختيار من صفات الله
 وكون الحدوث والقدم من صفات العالم مع شمول نزاعهما في مسئلة الاختيار
 والاختيار ايضا واخذ احدهما في دليل اخر الاخر في ان يكون الاختيار بينهما
 محصورا في الحدوث والقدم فاعلم ان هذا المصنف قد
 العالم عن ذاته ثانيا واسكان اسكانه عند سفيان بطريرك القائل في هذا المقام
 ثانيا وبهذا العالم لا يمكن ان يكون له في هذا المقام لا يمكن ان يكون له في هذا المقام

صفة يسمى الاعيان والاختيار وان اعترض طريق الفعل يسمى التقدّم في
 هذا هو مراد المحققين بمراد ما اورد عليه من ان النزاع في الابطال لا يثبت
 النزاع في التقدّم والحدوث انتهى بحصول ذلك لا بصلاح الظاهر ذلك الحدوث
 فان نزاع واقع في الحدوث والتقدم وان كان قد تم هذا الخلاف على
 عكس ما حققه بعض المتكلمين منهم صاحب طرائف حيث قال في بعض ابحاث الله
 انه يستند الى افتاد الاختيار اتفاقا والحكماء انما استندوا الى القائل
 لا اعتبارا بهم انه موجب بالافتاد المتكلمون لو سلموا كونها موجبا لم ينفعوا
 استنادا اليه فالجواب ان استنادا الى الموجب اتفاقا وانتفاء استناد
 الى الاختيار اتفاقا لان فعل الاختيار مسبوق بالقصد الى الابداد وانتهى
 لعدم قترانهم بالكون للباقي موجبا او مختارا انتهى فالجواب ان
 اعتقاد النزاع الحقيقي بينهما في التقدم والحدوث وان النزاع في القدرة والاختيار
 من جهة عدم وجوده في طريق الابطال بالاعتبار المذكور على عدم إمكان ذلك بل
 تصور حقيقة حدوث التقدم فارتفع الاستلزام وبطل التفرع وانما يستلزم
 وقوعه كان لازما في المليون لو كانا واجبة فيكون على الاعتراض بهذا الامكان
 لتسريح جهة الاختيار على الامر وجوبه لكن بعضهم منعوا ذلك الامكان لانهم
 ان يدعوا ان المعتزلة كلهم معترفون به فيكون ذلك وجه اخر لخصيصهم
 بينهم وبين الحكماء في الحدوث والتقدم عما نهى بعض الفضلاء ذلك الكلام من
 اعتراضه على المشايخ بعد ما قرأنا مراده من انه يعجز عن كون شيء من الفعل
 لازما لثباته بحيث يستحيل ان يكون النزاع محققا فلا بد من تقديره

عبر

عن انه عند ترجيح النزاع بينهما التقدّم الى ما لا يحدوده الا كونه متوقفا
 عند انزاله الى النزاع في الابدان في الابدان انتهى بحصوله لا يتصور ان
 يتقدم احد على الآخر في الابدان انتهى بحصوله لا يتصور ان
 الاستناد اليه كونه لا يحدوده فيكون له وجهان فيكون له وجهان فيكون له وجهان
 فان النزاع بين الاستدلالين في تبيينهما في تقدم الاول والى
 فانما في ذلك تبيين القائل المختار وجايز دون الرجوع الى النزاع في
 الاختصاص في ذات الامر المذكور من تعلق ذلك بالابتن براج احصا لما في
 مع الحكماء الا في اول الامر من وهو التقدم والحدوث مع اتفاقهما على
 ما انشأ عليه هو الحكماء واعتزل مع من تبعهم كما لمصنفا في الابطال
 متوقفا على الواجب فيكون لايجاد وعدم الابدان يمكننا بالنسبة الى
 مع قطع النظر عن اعتبار معنى اخر او ما باعتبار اقتضاها الارادة التي لا
 اعتبارها الى شيء سوى ذات وهو المراد بالعبودية فيكون لايجادا
 بالنسبة الى الذات ايضا على حسب اقتضاها وتوضع الخلق فكيف يمكن
 فان الحكماء زعموا انها يقتضي امتناع الاستحسان فزعموا في القول بتقديم
 والمتمثلة في الابدان يقتضي امتناع الاستحسان فزعموا بحدودها لا استنادا
 المطالبين في المقابلة لا ولا على إمكان الابدان وعدم الابدان بالنسبة الى
 وخالفوها في الثابت من وجهين احدهما وجوب الابدان فانهم ينفردون بذلك
 سلفا فانها عين الابدان فان لمصنفا كلها موجبات خارجة عن قدر
 لذات على انهم لا يتقدمون ان للعبودية دخلا في الوجوب بل كونه وجبا في

هنا اوجبا لايجاد وانما في العلم بوجوب ان كلا منهما مسئلة براسها ان
 القول بغير متاخرها دون الاخر كمن لا يعرف بعض المحققين وانما في العلم
 دون الاجابة المذكور دعاء قالوا بالعكس ان العلم بالاجابة لا يخلو
 فذلك لا يفسد العلم في المطاوعة فيهما مع ان المقصود انما هو بيان
 اقتضاها في الوجوب المذكور ذلك يخرج شرطها على ان يكون مستلزما
 بما يظهر به سببا في الكلام على اثرها ايضا كذا في قوله تعالى ان الله هو
 ان الوجوب المذكور ايضا لا يخلو عندها انما هو بالنسبة في الذات
 من حيث ان الارادة الموجهة هي عين الذات على انها يكونان منسوين
 الى موجود واحد باعتبارين مختلفين فظهر ما سندكم لمصنف بقوله
 عرفنا الوجوب والامكان لا ترابا اعتبارين وقاعدة الاسماء بذلك
 هنا بيان شده اقتضاها على معنى الاجابة المذكور فلو لم يكن المقصود
 بالعنف مع ان الحكماء قالوا بها انما بالعكس كان الوجوب المذكور على
 مذهبه لعنفية بالنسبة الى الذات وعلى مذهبها الارادة بالنسبة الى
 اخرى الارادة فكان بكمالاتهم ان الوجوب المذكور المحكوم عليه
 انما هو في الحقيقة بعينان مختلفتان باعتبار اختلاف ما يضاف اليها
 فانتاها على ليس الا في النقطه من امتناع انفكاك ذاتها عن ايجاد
 العالم اعرض عن ذلك المفاضل السامع انما ان التفسير ليس على ما ينبغي في المتأخر
 ان يفسر الاجاب بامتناع انفكاك ايجاد العالم عن الذات لا فاجابة
 بمعنى الظاهر في غير ما ان ارادوا انما في التفسير فيه فساد محسوس

الامر

الامر كذلك وانما ان هذا التفسير ليس بواقعا للتفسير المشهور
 مسلم لكن لا يجب ان يقبل المشهور ويأجل ان كان المقصود ايجادا
 حسن لعل تلك المتأخره تنفي لا ينجي انه اذا لم يراع في حاله تفسير
 سيما اذا تعرضا للمعنى كذا في المتأخره حسنة وقد فطن بعض المتأخرين
 بكنهه في الامتناع الى ان الاجابة لا اختيارا باعتبار هذا المعنى
 فلو انما على كون العلم بحيث يقتضي امتناع لا يفسد العلم
 بل لا يمكن ان يكون الذات وانما لا يخلو في طرق العمل فانه التقدم
 ولا ينجي انه يمكن غير ما قسمة المعترض بوجوبها حدها ان يقال ان
 نسبة مثل الانفكاك المتأخر وكيفية تمام الموهوم للتفسير في ذاته
 غير ما سببا في المتأخرين تنافي تلك الحالات الى ان كان واقعا
 قد قيل لا يخلو من رعاية ادب ولطافة وتايها ان يقال ان الحق
 لما خرج يادنا لتراعى ليس الا في التقدم والحدوث ما سببا في الذات
 الاجابة المتأخره فيه بمعنى موافق لاحتيا التقدم وهو امتناع انفكاك
 ايجاد العالم عن الذات لا يمكن فيكون تلك المتأخره في الحقيقة
 الهمم ولا في اعتبارها في الاولى ثم عدم موافقتها وكذا هو من غير
 الكلام ويكتفي ان يحرر في تلك المتأخره المحسوس ايضا على وجه واحد
 ان يقال ان الذات ملغوم في الاجابة لا روم واقفا المتأخره انما كان
 من حيث انه ملغوم عن الارادة من حيث هو دون العكس وتوهم ذلك
 ما يستعمل كثيرا في هذه الحاسية من ما لم يقبل انفكاك العلم

عن المعلول بحال ذلك يمكن انتفاء الذات عن المبدأ وكيفية حكم انتفاء
 الإرادة عن بقائها فاما فيما يتعلق بان يقال ان مناهة ذلك لا يحل
 على ما عرفت مراد امتناع الترتيب من جهة اقتضاها الذات فغير لطيف بل
 يتصور من جهة عدم إمكان الازالة بل لا تزال تلك الذات الفعلية قد لا يمنع
 الانتفاء بالانفسية الى الازالة بل هي في الحقيقة لا يمنع من بقية ذلك
 الامتناع الى لا تزول بحكم بانه هو لا يحل لبقوت ذلك الامتناع على
 تقدير عدم امتناع الامكان لنفسه ليد كما تصورنا فيما مضى
 الامتناع المذكور في ترتيب ذلك لا يحل الى الذات ليد لنا قسمة
 بان لا نراه هو او جود الامتناع من جهة ما بينهما متضامان متلازمان
 في تحقق ولو انتفى لا نراه لعدم إمكانه يكون الامتناع ايضا مستكافيا ليد
 باعتبار تقدم شرط التاثير في الامتناع المذكور لا نراه ليس من شرطه بل
 التاثير من جهة **الامتناع** فلهذا العالم يعنى كونه موجبا الى منع انتفاء
 ذاته من ايجاد مطلق العالم بان لا هو بعد شيئا منه كما هو دعوى المتأخرين
 لا ان يمنع الانتفاء بالانفسية الى جميع احوال العالم اذ هو متوقف عليه
 والمقصود هو منع الامتناع في وجوده ما سيفيد المحسنى قول الشارع
 قد تقدم الفعل المطلق الذي هو من العالم ناظر اليه ان الامتناع يعنى
 يمنع الامتناع من مطلق الازالة وحاصل يرجع الى الاول واما الامتناع
 يعنى هو ان يمنع مطلق الانتفاء ولو بان تداو وهي تكون ناظرا الى
 في معنى الامتناع وانما الامتناع يعنى انه هو مطلق الامتناع لا بالانفسية

الى الذات فمطلق بالانفسية الى الازالة ايضا الاول بالانفسية الى وقتها
 هو بالانفسية الى جميع الاوقات ومولاه الى الازالة يمكن عقلية بكل من المتأخرين
 فالامتناع لا يمنع ساعدا من جهة ما تراه اسبب ودلائل القيد او ان كان
 على بعض الوجوه مضمون في ترتيب الامتناع لما سبق ولكن سماع في المثل
 المذكور . وحجته لا حاجة الى اي حجة ما تحققنا بالامتناع في وجود
 الامتناع ونعني الامتناع بالانفسية الى الامتناع المذكور لا حاجة الى ان يكون ذلك
 التاثير في مقتضىات التي احدها الشايع في الاستدلال بل الحق في حجة
 التي بمقتضى في ترتيبه بالانفسية مضمون في الامتناع الذي هو الامتناع بالانفسية
 المذكور وقد علم العالم وفيه بعد ما مر من مقتضىات الامتناع هو مقتضى الامتناع
 الطبايعي يحتاج دليله في مقتضىات المذكور كما لا يخفى في مقتضىات الامتناع
 بها الامتناع بمعنى امتناع الانتفاء وقد علم العالم ممنوع والمستلزم
 خواص من احتمال عدم جواز الازالة للعالم من حيث هو فكونه متقابلا
 بمعنى كونه في الازالة مستلزما للشرائط المستند عليه لمقاومة الازالة المتضمنة
 لامتناع الترتيب بالانفسية ليد لنا يستلزم الازالة لا نراه على تقدير انتفاء
 في مقتضىات الامتناع على تقدير عدم الامتناع في الازالة فلا بد ان يمنع فيما لا يراه
 ولا يراه الانتفاء في الواقع بينهما على هذا التقدير بثبوت الامتناع في مقتضى
 المذكور اذ يمنع مع ما هو كونه على الطبايعي في السماع مقتضىات مطلق
 الامتناع من مقتضىات ذات التاثير على حاصلا مقتضاها التاثير وهو ما
 جازية سواء كان مقتضىات من حيث هي كما في الطبايعي او من جهة مقتضىات

قلوب

[illegible]

قدّمه وسعواها لما لا زلنا من الإيجاب لطايعي لم يمتد الاستدلال
تختلف الاثر عن الموجب هذا الصلح لا يكون الا بان لا يكون الموجب تاما
سبحوا الله ما يطابق الموقوف عليهم عقوقا ثانيا في نفس الامر يكون
يقوفا بغيره على شرط غير متحقق في الارز كوقف المزارع في الارز
في الخطوط على تحقق خمسة مناه فلا يمكن ان يدعى ان هذه هي تلك
ليس كذلك لان الموقوف الايجاب لطايعي في هذا الحق لا يكون له
الحقوق اليومي منه ثانيا في امم هو حدوث لا ينافيها على انما
وبذلك صحوا ربط الحادث بالتقديم **ملف** ان يمار من المصنف
تحرير هذه المارضة ان تاتي في وجود العالم سواء ومن قدما او
ان لم يكن بالاجاب المعنى المذكور بل بالاختيار الذي يتاخر على
والترك وعدم لزوم شي منهما لانه على سبيل الاستدلال المذكور في
النسبة المتأخر على الترتيب غير مرجح على تقدير التقدم لا ستورا
والقول في معنى الاول على ما يدل عليه تعريف الاختيار المذكور في
المرجع بنا على ما ذهب اليه المصنف من القول بالاجاب الجاهل بالاختيار
في مذهبنا ايضا المارضة من الامكان ولزم احتياجنا الى الشرط
حادث وهكذا المستلزم للتسلسل على تقدير الحدوث لانه لم يمتد
عن القاع التام فتمت ان نعلم ان لم يكن موجبا يلزم احد الامرين
عند المصنف ايضا ان الروم الاول فظاهر واما الروم الثاني فعلى فرض
تسببها على اجزاء اصل الدليل المأخوذ فيه هذه المقدمة من قبله

الصدق

فلا يخفى ان تلك المارضة على ما حررها احسن راجع لما حمل عليه
الافاضل تعالما من مذهبها الفاضل السماع في وهو تخصيصه بالامر
المستحيل بل في غير ذلك على وجه الحدوث العام في الايجاب المذكور بان
على فرضه ان لا يكون له ثبوت في غير ذلك اذ يلزم الترجيح من مرجح
وان توفقت يلزم التسلسل على المقدمة الاولى المارضة بكون قول
يؤيدها لانه يلزم لتختلف عن الموجب تاما وانما جلتها على اهلنا
لوجهين الاول لا لاسبقا في الكلام غير مدون ما حل عليه القول
لورسيع المارضة على سبع اصل الدليل ولم يقل ان لم يكن بالاجاب
المذكور لتوقف على شرط حادث لانه يلزم ان يكون على المخصص المذكور
واحصل ان يكون الزايد عليه مكرما مستند كما وجبت ان يتبدل حديث
تختلف ما ترجح به مرجح على تقدير عدم توفيقنا على شرط حادث غير
موجب لان تختلف على التقدير المذكور اظهر منه المارضة بالمثل المثل
ح ان ما سبب جحد مرجح المرجح كما لا يخفى حيث انما سألنا
لا امرنا في فرض الحدوث على طبق ما ذكره الشارح وانما سقطت
التحليل لظهور الاختصار ولزوم ان كتاب تدبيل موجب لفاعل
او هو لعدم المطابقة مع ما ذكره الشارح وحيث لم يخصص الدليل
الاق على تقدم صورة الاجاب والاختيار بل انما المطلوب على التقدير
فنا سبب ولا يحصى ايضا في هذا الدليل على الاجاب صورة فرض
والحدوث لانه ان حقيقتا المارضة بكون دليل تام يدل على ختم

في ذيل الحاصل لها ادعاء اول من ان هذا الاستدلال المذكور في الاستح
 انما يثبت بغير الاستدلال في حقهم انتهى وما لم يتحقق مراد بعض الحكماء
 من جعله على الامتناع بالبعدية المستحقة واجاب عنها بما هو المستحقة
 فلا يظن ان الكلام بذكرها في الاستدلال هو من الاستدلال المذكور في
 قائله يقول سلمنا ان المقدرة المذكورة غير مستلزمة عند المحققين وحسب
 لاهم قائلون بالاختيار الذي يخالل لا محاب المذكور في القول بهذا
 لا اختيار وجوده لا في وجودها في سبب في توفيق الحدوث على
 حاله في توفيقه عند عدم سبب الوجود ولا ولو به باعتبار ذلك في
 بدو احتياج الى شيء اخر وكذا لا يجوز ان يكون المقدرة المذكورة
 لغير الاحتياج المذكور فتكون حجة على هذا الفرع وان اعتقدوا بطلان
 في نفسها كما في كثير من نوازل المصنفات التي قد يفتها مع كونها باطلة
 في نفس الامر تكون حجة على فكره في وقوع مقدماتها على ذلك فيستحيل
 والمقدرة هذه المقدرة في دليلهم حيث تنزل الكلام على توفيق الاحتياج المذكور
 فلا يتوجه عليهم المعارض لان المعارض استعملها فيها تأييد لفرع في الاحتياج
 ولا دليل المصنف لاثبات تقدم لان المستدل استعملها في فرع لا في الاحتياج
 المحتج به من هذا السؤال المقدرة ان القول بالمقدرة المذكور كما انه لا يصح
 نفسه عند ذلك لعدم لاهم لفرع الاحتياج المذكور في حقهم يستعملونها
 على زعمه ولا يجوز لهم استعمالها اسد ببيان عدم اللزوم على ما هو الحال
 في الاحتياج المذكور هو استماع الحكماء في ادعاء اول من ان هذا الاستدلال

حصول جميع مبرراتها في الازل عدم توفيقه مطلقا على شيء استدل
 يمكن مع استدلاله عدم توفيقه المذكور ان يستلزم ايضا توفيقه في حال الاحتياج
 على شيء من الاشياء لئلا يلزم اجتماع التقيضين في شأن توفيق العالم
 حال حدوثه في حادثة لا يمكن ان يكون لاهم لفرع الاحتياج المذكور في
 على تقدير تسليم استدلاله بعدم التوفيق مطلقا ولا عامر عما يريد من حلال
 عدم جواز توفيقه لاهم من حيث هو ان محال الحكماء المذكورين على وضع محال
 ان يستلزم محال اخر فلم لا يجوز ان يكون الاحتياج المذكور محدودا في الزمان
 بل هو من غير محدودا في الزمان وحدث ان اجتماع مقتضيهما يكون
 من مقتضيهما في زمانه هذا وقد سلك بعض المناظرين هذا في شرح هذه القضايا
 وبان عدم لزوم مسئلة اخر في قوله تعالى كون الحوادث متوقفا على
 حدوث لا يكون لاهم لفرع الاحتياج المذكور في حقهم مقتضيهما في الزمان
 ان استوفى على السطر الحوادث والزام بتسلسل في الزمان لا يقول به الا في
 صراط النابذين بالقدم قاله من المحققين في رسالته ان لا واحد ما دسه
 لزم هذا التسلسل للحكايا فافقوا وقالوا بان مقتضى شرحه في شرحه
 قدما الحكماء المحققين فانهم لم يروا ذلك ولا يجوز ان يفتوا على مقتضى الاحتياج
 مهم وانما الفرق في من المتسلسلين المتأخرين على اعتبارهم في الزمان لا في الزمان
 للتسلسل في استمرارية الحوادث فيكون كسيرة حدوث حوادث التوفيقية
 اخر وهو انهم يقتضوا حركة سببه وهو امر واحد متصل ولا اخر افرصة على
 فروع من الحوادث مستند الى بعض مبررات من تلك الحركة الواحدة وتفصيل ذلك

في المعاني من المصنفين على من الاختيار مستند الكتاب الذي جند عن
 المذكور لا يدفع له وعدم جواز منها في الدليل المصنف على تقدير الالزام
 المذكور لا يمكن دفع المنع وانبات المقدرة المنوعة عند ما لم يثبت
 على طرحات بل كان جميع ما يتوقف على جازله في الاركان بغير ان يكون
 قد يما من غير جازله فان عروضا ان يكون وقت جند على طرحات ان
 ان كان وقت جازله هو ما في فرض الالزام المذكور لجواز ان هذه المعارضه
 تقربا لان حدوثه على فرض الالزام المذكور محال فمجرد ان يستلزم
 فانه يضر ما يقتضاه من استلزام الوقت المذكور قائل **هذا على تقدير**
 التقدم لها في المعالم واما على تقدير عدم جوازها في تمام الاستدلال
 المذكور لا يبطال صورة الحدوث ولا يكون فيها دعاء ضرورية بكون
 لان حدوثه على هذا التقدير لا ينافي فرض الالزام المذكور كما يستلزم الوقت
 على طرحات على هذا التقدير ظاهر فله يتوجه عليه المعارضة ويتم الدليل
 قبل العمل به شبهة وقد سبق تقريره فتذكر **قوله** ثم مع استعمال الاستدلال
 لعل لا مسلم عندهم يستعمل دلائلهم فيصير اجراء الدليل المذكور في الشرح
 ثم قبلهم ولا يفرجه معارضه الدليل المستعمل ولا يثبت التقدم عليهم
 ما احدهما من امتناع الترجيح والتفكير من الحاروا اخذ في دليل الشرح
 امتناع تفكير من المرجح وهو مسلم عندهم وهذا الفرق هو مناط ترجيح
 المقامات اعني جريان دليل الشرح من قبلهم وعدم ورود المعارضه على
 المذكور في الخاص عليهم وقد خفي هذا الفرق على جميع المتساهلين فمما قل

والفرق

فان عرض على المصنف في المقام الاول بغير اجراء الدليل المذكور من جانب
 الاستدلال غير تمام اذ هم يجوزون تفكير المعارضه في المقام الثاني استلزام
 ما خرد في الدليل فلا يصح الالزام من جانبهم ولو قيل ان عرضا لا يمكن
 من جانبنا لا يستلزم اجراء الحكم بقوله **الاجراء** من جانبنا لتمام الالزام
 ظاهر جدا مع ان المقام ويات حامل الالزام من جانبهم حيث سقط التفكر
 ياتي عن الالزام انتهى فلو انما عرفت ان المعارضه في الدليل هو استعمال
 عن الموجه لتمام وهي مسلم عندهم ولو لم يستلزم بها احدا من الطرفين
 امتناعا لوقوعها في تفكير عند الاستماع وهذا الفرق بين جازله
 كنت عجب على الجواب انهم كمال ظهوروا استهارة كيف يمكن ان يكون
 على مثل ذلك لتفاضل حتى يقع في هذا الاعتراض فاذ اننا اعجب
 ان بعض المتأخرين فيه تصدي عن دفع هذا الاعتراض فيقول **المشقة**
 لان المعارضه لا يجاب المذكور اشار الى دفعه وقوله بما نقلناه عنه
 سافنا من ذكر انكار محقق الحكم التزام التسلسل في الاستدلال والبراهين
 وبما ان كنهه محدث الحوادث على وجه آخر فتفكر كثيرا فاملت طويلا
 سكرنا فانظرنا بادراكنا في بطلان هذا الاعتراض وهذا الجواب
 ثم ان بعض المتأخرين كان اعجب هذا الاعتراض فاخذه وجعله وسيلة
 اخرى على المصنف في المقام الثاني ففكره بقوله جريان هذه المعارضه على خلاف
 ما ادعى المصنف عن ثبات الالزام بالمعنى المذكور وعدم جريانها في خلاف
 الاستدلال في ضمن ثبات الالزام المذكور غير مسلم لانها كره المصنف جازله

مدعى الاستماع بان يقال لو لم يكن الواجب وجوبا المدعى المذكور لو
 لم يكن العالم قد علم بالزم اما التعلق بالفاعل العالم عن الفاعل التام
 للترجيح من غير مرجح ان يتسلسل ويظهر ان اللازم مستلزم لبطالة
 المرفوع فان قلنا لا شتر في الجواب لزام التعلق بالترجيح بلا مرجح
 فابراد تلك المقدمة اى ايراد مقدمه استماع الترجيح في مقصودهم و
 هو فنى الاجاب مطلقا انما هو بطريق الحد ولا لزام على المحكم لئلا
 بهذا الاستماع لا على سبيل التحقيق عندهم فنقول والله اعلم ان
 عدم وجوب توقفت الحوادث على شرط حادث وابراد هذا الكلام بطريق
 الجدال انتهى ولا يخفى انهم عدم الفرق المذكور عقل من عيان استماع
 ايضا بحسب كان قوله التعلق من المرجح انما لفظ الترجيح لا مرجح
 ومع ذلك ايضا لم يستطع بالترتيب سرور الاجاب والاختيار
 في ذلك مع تصريح المحققين في هذه المسألة غير مرة ومرة ثلث ثقل
والله اعلم لا يجاب اصله بعمى الاجاب الخاص ايضا ولا يخفى انه
 ان اراد ان الدليل المذكور في الشرح المستعمل فيه تلك المقدمة لئلا
 يظهرهم هذا عام فغير ما مر من الحدوث الذى استدلل به من
 وسطا في هذا الدليل بحتم مع الاجاب الخاص فلا يدل على نفسه فاما
 ان يمنع الشرطية لئلا يكون حادثة لوقت المستند لئلا
 ففرض الاجاب الخاص لا يتوقف الحوادث على شئ اخر بل على الداعي
 ويمكن ايضا ان يلزم جواز التعلق من المرجح بهذا الاجاب لئلا يتم

الدليل

الدليل وان ارادوا استعمال تلك المقدمة في الدليل المذكور لئلا
 يظهرهم هذا التعلق من فنى لاصولهم وقواعدهم ولا نسلم ايضا ان
 يتحقق فنى منها لزوم التوقف المذكور لفرض الاجاب الخاص كما
 وهما متناهيان متناهيان لظواهر اذ فرضه في قوة فرض عدم احتياج
 اجابته في التحقيق لحدوث اخر فلو استعملوا هذه المقدمة
 في فنى الاجاب بعمى استماع الانكسار لكان له وجه كما سبق وانما اذا
 استعملوها في فنى الاجاب لطايعه الذى لم يحل عليه التحصيل فلا
 انه لم يقصود في هذا المقام فلا حد شبهه قبله فلو افترض استعمال
 تلك المقدمة في هذا الدليل واقع موقعه وسواء في استعمالها فيه
 والمعتزلة ولا استماع بل جميع التامين محدث العالم من قاطبة لا بد من
 وتخصيص الاستماع ايضا بذلك لا احتياج لاصولهم وقواعدهم ولا نسلم
والله اعلم فانهم جوزوا ان ارادوا استعمالهم المقدمة المذكورة في
 على الاجاب المطلق استنبها من كلامهم فلهذا لا يجوز لهم ترجيح على
 المختار بل لا مرجح ايضا باصلهم الذى يوجب عليه التحصيل المذكور ثم نقلنا
 لمختص دليلهم على فنى احتياجهم ثانيا في ما يراه في الحوادث الى مرجح غير الاول
 ثم حكمنا بالثبات حاصل كلامهم في هذا الدليل هو فنى الاجاب المطلق
 فاستعمالهم المقدمة المذكور فيه في قوة استعمالهم في ذلك لا يوجب
 مقصوده ان القول بالاجاب الخاص يبنى على القول باستماع الترجيح
 بلا مرجح اذ على تقدير جواز لا يتبين وجوبه ولا ان يورد فنى من العمل

المتعلق عندئذ حدوث العالم فنقول لايجاب معنى استماع الانبياء
 التبرج بدور المرح فقولوا لايجاب العالم والمصداق في الثاني والثالث
 القول لايجاب الخاص وهذا ديقه هي ان الاصل الاول مع نفي النجاس
 بمعنى الاستماع متلا زمان بدور القول باحد هاهنا على القول الاخر وجراد
 عدما وله فجميع المقادير بالحدوث بنسبها وبالعكس جميع المقادير بالقديم
 انشور وبالعكس واما الاصل الثاني في نفي الايجاب الخاص ليس كذلك لانه
 انما يدور بقول نفي هذا الايجاب على القول بذلك الاصل وجودا فقط
 وفي العكس بالعكس وذلك بعض التاثير باستحالة التبرج بلامرج
 يقولوا لايجاب الخاص بالقول لهم بان المرح ينفذ الاول وفيه المرحوب
 نقل الخبر الرازي في الاربعين عن وجود الخوارق واما القول بالاستماع
 المتعلق بالقول لايجاب الخاص بعينه فهو لا شك في الحكمة فاجبه
 ان نزاع الاشعر مع الحكماء في استحالة التبرج وجوان ليس نفي الايجاب
 عندئذ اذ لم يقولوا به كما عرفت وبعث قولهم بالحدوث لا اثر لهذا التبرج في
 نفي الايجاب معنى استماع الانبياء انما ان نزاعهما هذا بظهور مقام
 اخر قبل الخلق فكم في هذا المقام وخصوصا على سبيل التبرج وجملة دينا
 لهما في القدم والحدوث غيرها سبيل الحاصل انما ارادوا ذكر نزاعهم في
 في المشيئة المذكورة بفتحها المتنازع فيه بينهما مطلقا فالتخصيص فيه
 موجود وان قصد به قد انزعما المؤثر فيما نحن فيه وقد عرفت ان النزاع
 المتنازع في نفسه من هذا النزاع منهم مع المتنازل لايجاب الخاص لثبات

هذا القول لايجاب الخاص وهو
 لايجاب العالم والمصداق في الثاني والثالث
 القول لايجاب الخاص وهذا ديقه هي ان الاصل الاول مع نفي النجاس
 بمعنى الاستماع متلا زمان بدور القول باحد هاهنا على القول الاخر وجراد
 عدما وله فجميع المقادير بالحدوث بنسبها وبالعكس جميع المقادير بالقديم
 انشور وبالعكس واما الاصل الثاني في نفي الايجاب الخاص ليس كذلك لانه
 انما يدور بقول نفي هذا الايجاب على القول بذلك الاصل وجودا فقط
 وفي العكس بالعكس وذلك بعض التاثير باستحالة التبرج بلامرج
 يقولوا لايجاب الخاص بالقول لهم بان المرح ينفذ الاول وفيه المرحوب
 نقل الخبر الرازي في الاربعين عن وجود الخوارق واما القول بالاستماع
 المتعلق بالقول لايجاب الخاص بعينه فهو لا شك في الحكمة فاجبه
 ان نزاع الاشعر مع الحكماء في استحالة التبرج وجوان ليس نفي الايجاب
 عندئذ اذ لم يقولوا به كما عرفت وبعث قولهم بالحدوث لا اثر لهذا التبرج في
 نفي الايجاب معنى استماع الانبياء انما ان نزاعهما هذا بظهور مقام
 اخر قبل الخلق فكم في هذا المقام وخصوصا على سبيل التبرج وجملة دينا
 لهما في القدم والحدوث غيرها سبيل الحاصل انما ارادوا ذكر نزاعهم في
 في المشيئة المذكورة بفتحها المتنازع فيه بينهما مطلقا فالتخصيص فيه
 موجود وان قصد به قد انزعما المؤثر فيما نحن فيه وقد عرفت ان النزاع
 المتنازع في نفسه من هذا النزاع منهم مع المتنازل لايجاب الخاص لثبات

كالمع

كامر ينفذ ههنا وبنا سية كمر المقام اللهم الا ان يقال ان نزاعهم هذا
 مع الحكماء وان لم يكن لنفي الايجاب عندئذ ولكن سية لنفي الايجاب الذي
 يتولى بعينكم في انما للعباد فيكون من جهة ما يقتضي عليه وسئل
 سائل مطلق لايجاب لنزاع مناسية بهذا المقام قائله واما
 ليجادته لما ذكره في المصنف للحكا في استحالة التبرج بدور المرح
 اراد ان يبين محل خلافة لهم ليجر قوله بحدوث العالم دونهم وهذان
 وجود حادث عنده لا يتوقف على مرجح حادث كاد هب ليمس الحكايل
 يكون عنده علم الفاعل بالمصلحة في جميع ايجاد العالم في الوقت الذي قد
 فلا يلزم غير قول الحوادث لثبات ههنا ههنا مقدم لعالم كما يلزم عليهم
 واما ما بين سائنا عدمنا سية الدليل المذكور في السجدة لهما بان
 وجود الحادث على شرط حادث غير مسلم عنده ارادات يؤكد ذلك ببيان
 طريقته في تحقيق بطلان الحادث بالقديم على وجه يتضح هذا المطلوب منه
 البيانات المصنف وان كان قائلة بوجوب المرح الموجب في العمل
 كبري كى لايجاد حادث عند المرح القديم الذي هو الذي يمتنع علمه
 بالمصلحة فاما ما نرى على الحكماء القائلين بوجوب مرجح حادث من قبل
 المستلزم لقديم العالم في وجود الحادث عنده في وقت حدوثها انتظر
 الى الداعي المذكور فيعترف بهذا الايجاب الخاص لا يثبت لاجتماع
 القول بحدوث العالم وانما يستلزم نفي ان يستلزم لقديم من الايجاب
 استماع الانسان في كينته في الاستدلال على ذلك امر سابقا من ان

المقدم

ولما لا يلزم الضرورة ولا يناسبه الدليل المذكور في الشرح
بخلاف الاستدلال المذكور من سائبة الدليل المذكور في الشرح
المصنف ببيان طريقته أكد سائبة مطلوب الاستدلال
طريقته في ربط الحادث بالقديم ونحو ما قالوا انه لا
الوقت الذي وجدده محققا لمراد الاولي ليعبر به في
الفاعل مما يدور مرجع خبره لاداة اللازم وجود الحادث
في وقت حدوثه بالنظر في معنى الاستدلال لا يحجب
لاستدلال الضرورة والقدم فقامت عليهم الدلائل المرادة
من لزوم القدم والوقت المذكور مستلزم للتسلسل فيكون
من تعيين القول فيه وذكره في الشرح قال المصنف استدلنا
بالاشارة بتعريف الاحكام بطائفة اجلة في المصنف في شرح
عندكم لا شئ في اواخر النظم الحاشي على مذهب المشكك في العالمين
يحدث العالم قوله ومن هؤلاء من قال ان العالم وجوده
يوجد ومنهم من قال لا يمكن وجوده الا بعد وجودهم من قال لا
وجوده غير ان الاستدلال في المصنف لا يسأل عن لزوم الشئ
القول في حدوثه عالم ليس هذا فقط المصنف وانقل المصنف
قدس سره بعد ما قسم العالمين لوجوده الواجب تعالى في وقت
حدثهما الى ما عداه سبقوا لعدم سبق زمانيا ومكانا
سائر المكنون والثابت بان معنى ما عداه غير سبقوا لعدم

باللغات

بالذات وهم جمهور الحكماء قسم الفرقه الاولى الى الفرقة المذكورة بقوله ثم
ان هذه معرفة لا اهلوا لبيانها بتخصيص حدوث العالم بالوقت الذي
حدثت دون سائر الاوقات التي يمكن فرضها ما لا يتقاضي قبله وجوده
اقتربا بحسب الاول امكنه فيه لوقايل بقى بتخصيص الوقت
اما لايت ذلك الوقت وانما على ما استقر عندها والوقايل من التخصيص
ما يستلزم في فرضه في نافي بتخصيصها من حيث يتقيد بسببها في وجودها
فادسا للفرقة المذكورة او قد قال في الفرقه الاولى
في الفرقة الاولى على ترتيب كلام الشيخ وان وقع في عقب مصنف الى ما نقل
تنبؤا بتخصيص شئ غير شئ الوقت وعلى ما على بي اسبقه عندنا في
لعام فان تصاب هنا على قولنا على ما لم يساخر عمادا على الظهور فيه
فوسيل الاول فيقال المصنف في قولنا على ما لم يساخر عمادا على الظهور فيه
بغير وجود الفعل والحد لا يوجد وقيل بضم مع هذا الاول فيقول
ذوق في الفعل ان كان امكن ولا يكون ولا ولو لم يشروا ولم يكن كانت
الابوتية في الوجود ولا يتغير حكمه بتغير الالفاظ انتهى لا يخفى في اعتبار
اسبق ذلك قوله فلا يكون لا ولو لم يشروا نقلنا اثره بحجة صدور الفعل
حتى لا يصر الى وجوده لا يمكن منع الصدور عنهم فان قلت
فيمنع منع عدم الصدور كونه مرجحيا وهو التسق انما في وقت اجرة
ان يكون لكل من الفعل والترك داخ محقق مرجح على الآخر فيكون ترجحا
هذا الاعتبار مرجحيا باعتبار داخ لا يترك ما يقع بها ما لا يكون اعتبار

باللغات

وحاشا ولا يصل بغير هذا الوجه إلى ما لا يشاء من انما في الا
 فان قلت مع كون كل منهما حجا ومرحبا بالاعتناء به يحتاج ان يخص
 متى منهما بالوقت الى مرجح اخر وينقل الكلام اليه قلنا امرنا بغير احدهما
 المحكم المعقولة ثانيا كذا في اختصاصه بالوقت والاعتناء به اليه
 تحت الشق الاول بصره وانقطع السؤال بخبر ما كانت وقته على منها
 مع وجه بغير هذا هو في المحكم عليه بغيره ومنع حررنا وبعدها في ذلك
 والوجه بهذا الاعتناء ليس بمرجوب سابق لا ينافي الاعتناء بهذا
 في فعاله ثانيا اعتبر فيها حلا في العدل في حكمه واما في فعاله ثانيا
 غير اعتبر فيها ثانيا مراعاة والاخصاص فما يحصل من امور مستمرة
 غير متقطعة لا يعلم تباصلها الا من بعد ازالة الامور كلها انك تعلم
 بملامات شيئا منها غير وجهه ثانيا وجوبا سابقا ثانيا في الاحتياط
 بطله لا يستحقا في المذبح والذم والقبول والعقاب في محله
 تعود الى العالم قال انما اصل الروح في ثباتها ثلثة سقطة وزائلة
 ان المصالح المتعلقة بآتياء العالم في ذلك الوقت المكلف
 الله تعالى قد علم انه لو خلق العالم في الوقت الذي خلق فيه حصل المكلفين
 في خلقه في ذلك الوقت بزوج مخلوق ولو خلقه في وقت اخر لم يحصل
 المصلحة ولذلك تعالى اذ امر بخلق في ذلك الوقت دون سائر الاوقات
 ورد بان انما ضرورية ان الله تعالى لو قدم خلق العالم على الوقت الذي
 فيه تمكنا من الاجرة من الجنة واحدة لم يحصل بغير من مصالح

فوات لاوقات متساوية في انفسها ليجعل بعضها مخصصا لمصالح المكلفين
 دون بعضا من امر يمكن تخصيص بلزم انما كان كل واحد محصور في ذلك
 المحصور لما في يكون قد علمه وحلوا فان كان ثانيا يكون مستبدا
 جميع الاوقات على المكلفين بان كان حادثة في كل كلام ليس من انفسهم
 التسلسل ثم ان جعل خلقه في وقت معين تأجلا لتمامه في كل وقت
 فوات قد علمه في تاج لغيره وهو مستحيل في كل وقت من انفسه بانفسه
 ضرورية انما كان محصورا في كل وقت من انفسه في كل وقت من انفسه
 عيوس في فواته عتاة عتاة في كل وقت من انفسه في كل وقت من انفسه
 بغيره اختلاف مصالح على تقدير تقدم خلقه ما هو الواقع بمقدار
 قليل غير متبوع وان مجرد دعوى شيئا في الاوقات في انفسها غير باع
 هو ان يكون الاوقات محدودة يكون بعض منها اوسع من بعض لما يقع فيه
 بالقبول في حال المكلفين او غيرهم ويكون من الامور المحتملة الدائمة التي
 لا يمكن ان يعلها غير من لا يفرق عن شئ في ذرة ولا يلزم من عدم ثباتها
 بعد ما تغير ذلك ما وقع من تخصيص جهات المكلفات وتغير احوالها
 من السرعة والبطء وواقع الاوقات والمصالحات والتدابير
 الكواكب وانما لها على ما هو الواقع وتزيد كالمختلج في كل الاوقات
 من احياء والعزالي في هذه المسئلة وانما على ان المحصور تلك الامور
 بمراساتها المحبوبة من الاستعداد والاختلاف فيها بمراسات يكون هو كونه
 انما في نفس لا وابداء ولا يستند في كل وقت من انفسه في كل وقت من انفسه

في جميع افعال المعلومه كما هي دون غرض ولا يلزم ان يكون امر او
 في الخارج حتى يكون قد عاين او جازا حقيقة القول باستحالة كون
 فعله عاينا ناعا الذي منصوص ودعوى الصغرى فان الفعل المنساز
 المنساز الى الفاعل كما انه خرج بنفسه عن صفة الغرضية **قوله**
 وقوله انما يخصص الى تخصيص ان اول الامداد باعدوت ذلك
 الوقت وهو العرقه الثانيه على ترتيبه من الاول على ترتيبه **قوله**
 وهو قول ابن القاسم الخي هو كذا في الحسن من اني غير الخيال
 رئيس لحياتيه من وقت اخر له وهما من معتزليين ادعى انه واحد
 الا ان الخيال قال ان اتات المعذور شيئا حتى يتذكره كونه غير
 عرفت وانما هما من صفات الاحياء وانما قدرا كعدمه من سبيل
 منها ان اراد الله كونه قادرا فيكون كذا كان وهو في افعال الله
 الخلق وفي افعال عباده الامر هكذا اضبطه الله سبحانه في ما صاحب
 المواقف فخصب هذا المذهب الى الخياطية قاله **قوله** ومن سببه
 من جلد من سببه في ذلك المصنف قدس سره في باب حدث الاحكام
 في جواب سببه من مشهور في القدم هي على نفي الاستراح ان الاجسام
 لو كانت حادثة لوقت حدوثها على امر حادث يخص بوقت حدوثها
 اذ لو توقف عليها لزم الرجوع به مرجح لان اختصاص حدوثها بذلك
 الوقت دون ما عداه من الاوقات مع تساوي نسبتها الى جميع تلك
 الاوقات تخصيص بلا محذور الكلام في ذلك الامر الحادث ومنها

فقد

بوقت سببه كما في الحادث الاول ولزم التسلسل هنا في اجابتيه
 عنه بقوله واحق حدوث بوقت الاول وقت قبله وحاصله مع التوسط
 الثانيه ما بها لو كانت حادثة لوقت حدوثها على امر حادث يخص بوقت
 حدوثها مستلزما لغيره ان يكون جميع ما لا يتقدم في حدوثها حادثة
 في الاول واخصا من حدوث بوقت دون ما عداه من الاوقات
 ان لا وقت قبل ذلك الوقت قد يلزم الرجوع به مرجح فان الاوقات
 التي يطلب فيها الرجوع هناك معدودا في ترتيب الاجزاء لا يخرج
 عنهم كالمكان خارج عالم كذا في اقسامه كان لعالم في مكان الذي
 وقع في مكانه لا يقال لم يوجد لعالم قبل الوقت الذي حدث فيه هذا
 هو مبني على التسلسل مع قطع النظر عما وردوا عليه لا يمنع مع
 المشقة هنا من الاستدلال على نفي الاجاب بالحدوث وقد مر وجهه
 في تحقيق مني قوله وجود لعالم بعد عدمه يعني الاجاب بتكرار ان
 المتكلمين في دفع هذا التسلسل مسائل كثيرة مذكورة في الكتب المتكلمة
 من حيلتها القرام جواز الرجوع به مرجح من القاد وهو المشهور بينهم
 عليه عموما والاشاعة كما ذكر الخ الرازي وغيره فارد المصنف بيدهما
 اجاب عنها في الكتاب بما ناسب طريقه المتكلمة في بيان المتكلمين على
 اختلاف اصولهم وقوا عدم تصدق ذلك منها من طرق متعددة المدا
 لسون عنقران الله سبحانه اذ هي عديمة المعطى وعرفتهم الوقت
 في هذا الباب قد ذكر مسائل الاشاعة ايضا في دفع هذه التسلسل

يقول المختار يرجح احد متدورين لا احد معتد بهم وقد عمل المتأخر
 عن ذلك لجعل هذه العبارة استبان الجواب شبهة اخرى لهم طرف كلامه
 عن وضعه واستقطعه من رتبة متدورين وقد استشهد على تقريره ان
 لا اجسام لا يجوز ان يكون مختار لان المختار الذي يصح منه الفعل والترك
 انما يعمل بمقتضى وسيلته فلا يحتاج الى اختيار ولا ميل له الا فاما ان هذا
 ما يرجح به لا محذور على تركه انما هو ان لا يكون له اختيار في نفسه
 فكان لا يحتاج محذور تلك الاولوية في مستحالة بها وكان يدور ذلك
 الامكان فاقصا في ذلك وهذا ما هو وجوب ان يكون المبدأ الموزون لا محذور
 موجبا ان لا موجب يجب ان يكون قدما انتهى وجها على طريقة المصنف المتأخر
 ظاهر جدا وقد ذكره المتأخر بعد تقرير هذا الجواب عن قول المصنف بقوله
 اما المذنب من يحدوهم فادعوا ان الفعل الثاني عن المصنف بعينه في الله
 سبحانه وتعالى من غير وجه الرجوع اليه حال التقابل عن المتأخر في
 ويكون راجعا الى المخلوقات ووجهه مصلح العباد والامسار اليهم انتهى
 وقع ذلك لا يقتضي بان الاما من هذا الجواب الظاهر الموافق لاعتقاد
 المتأخر المتسلسل في وجهه انما هو من خواص الاشياء والاعتقاد بها ان
 ذكرنا في قوى اعتقادها على هذا الكتاب الملق ببيان المصنف كنهه في
 على ان بطلان الترجيح لا يرجح عند ذلك متدورين فالشبهة واردة عليك
 حوايه وليس على هذا القريب سديد من الشواحي فانه كثيرا ما حمل على
 المصنف في هذا الكتاب على مخالفة الاحتمالات وادعاءه من مدد الاشياء

٥٢١

والمذكور بمقتضى ما ذكره في استبان الجواب من المحتملين في غير ذلك على سبيل لا يرجح
 منها في جهة مركبات من دعاء محذور قدس سره في قوله في جوده عندنا
 بعضها في بعض فشرح الشواحي بقوله في بعض المركبات سادسها ما
 تحصل اجتماع الاعضاء وتنا عليها المتصل لا سيما انها في لقيتها التنا
 وذلك لانهم لا يمكن ان يكون واحداتهما مسبوقة الحركة فيكون مسبوقة
 بالزمان فيكون حاد نمر وادركه طاهر فلهذا ما ينبغي حدوده في المركبات
 واما انما هي المحذورة فيقال لا اختصاص بمحورات يكون قد علم انتهى
 ولم يستشعر بان الحاد والمقام بالاجزاء هذا المحصل كماله لان مقتضى
 يقتضي الدلائل على حدوث جميع الاجسام بسا نظرها ومركباتها انتهى
 وانواعها فتخصيص المركبات هنا بهذا الحكم بالدليل الذي لا يعيد
 الاحدوثات انما هي المتفق عليه في غير المشكوك فيه خارج عما هو
 داهيل في باب سائر المصنفين من مراعات تاسيس الاحداث و
 الاختلاف عما لا يستدبر لم يقتضيان مراده قدس سره في ان يبينه
 حدودها مع ان لفظة عندنا على بعضها تنا على ذلك لو كان مطلبه
 الاستدلال على حدوثها بالتنا على المذكور لكان المتأخر
 يقول لتنا على بعضها وايضا ما وقع على هذه العبارة بقوله فيعمل
 الكيفية صريح في مقصوده ومطابق في بحث السق حيث قال قد استقر
 وطريق معرفة صدق ظهور المجرى على يد وهو نبوت بالحق سبحانه
 ونقيا هو معتاد مع حرف العادة ومطابق لدعوى جعل الشواحي

فوله ومطابقة الدعوى من تقدم فيها المحرر فافادته واحدة ان
الكلمات فاعرض عليه وان يخرج لادها ص والمحرر المكذبة لئلا
النبوة ايضا والمصنف يسلمها بغيرها سيما في التمهيد ففعل
تحتي الكلمات ايضا محرر بقوله هذا ما لعبارة بله فصل
موجم وغيرها يعطى جزاء ظهورها على يد الصالحين بغيره سواء
وتأيدت الصمد ايضا سماها محرر بقوله في ذلك ملته على علم
وظهور المحرر على يد كليلع باب غير على ما صرح الشارح بهذا في باد
المراد بالمحرر هنا الكرامة فلا يتولى ذلك لقوله ومطابقة الدعوى
وجه اصلا ولم يقطع بان خارج عن تعريف المحرر المعنى طريق
معرفة صدق ظهور المحرر مع مطابقة الدعوى في عبارة وقدر
في قواعد العقائد وعمر صحيح وفيه شاهد على ايضا قوله هذا
الكتاب بعد ذلك وظهور المحرر الزان وغيره مع اقتران دعوه فيها
محرر صلى الله عليه واله يدل على نبوته فانه فصل بين المحرر واقتران
الدعوة وجعل علمه اذ ليله على نبوته فلو كان مطابقة الدعوى
في تعريف المحرر لما اوجب ذلك هذا القول تطابق اطراف كلامه
يتوجه عليه لا في تعريف المذكور ولتقتصر على هذا القدر مخافة الالتباس
والله الهادي الى الصواب **قوله** وقد لم يعرفوا في الفرق الثانية
على غير كلام الشيخ والراجح الموافقة للثانية على ترك كلام الشيخ
والرابعة الواجبة الثانية على ترك بقية نسخة وهو لا يسان غايتها

عدم توجه السؤال لمحرر ان افادته صادرة عن حكمه او موافقة لها
فكون حسنة لا يسان عن غيرها فهو متفق على ان لا توجب حاشا
مركبا على مقتضى العمل القبيح لا يترك الواجب بينهم كما لا ينافي بين
ان لا يقع منه ولا واجب عليه فلا يضره فعله ولا تركه واجبا
كما قلنا من جهة ان ما هو صحيح بتركه واجب عليه بعملة لا لا يمتنع
مستحق وغيره كما كان وحسبا وعلم حسن لا يقال فيها وقد علم
ان دعاهم بالقبيل المستحق عنه لا يضره عنه **قوله** او اعترفوا بالتخصيص
الترديد في هذا المعنى عدم الفرق في الحقيقة بين ما في التخصيص
شبهة بتسبيل لما على وحده **قوله** غير لما على يعني من الامور المفصلة
عنه انفصال الوقت المصلحة لئلا يتوجه اليهم استدلال التخصيص
ارادته شيا وهو ما يرد عندهم **قوله** ولا يخفى في ان المعنى بناء على
الارادة المخصصة لغايتها بما وافقها عنده هي الداعية المتغيرة
بالمصلحة مع انقضاء الوجوب لتسابق دعوى الاولى ويذكر ذلك
ينتقوا الثاني بالحدوث الى ريع مروي عن الشرح لا ينافي ذلك
لم يتغير من المحرر ولا الوجوب ولا لونية فيمكن ان يكونوا ائمة داخلين
الاولى كما تضييع آية على الملك وعلى الاول منهم غايتها في تخصيصه
على سبيل الاول لونية دون الوجوب على ان يوجب ائمة غاها هو في حد
شرح كلام الشيخ في بيان يفضل الفرق في انشائها بها الشيخ على ما عليه
في زمانه والرائقة مستحقة تبيده فلذلك اعترض عنها قيل واعلم ان في الداعية

فذهب احد هاتين الدائرتين الى الارادة وهو مذهب الاستيعاف
المرجح عندهم هو نفس الارادة بناء على انهم جروا الترتيب الامري
وتبينوا ان الداعي يقتضيات الواجب قبل بناء وهو مذهب الحكم
وتبينوا ان اول الاجاد وهو قسمان اما بالاولوية والوجوب
حصلت اربعة مذاهب فذهب بعضها بمصلحة تقوى العالم وسادسها
الحكم بالمصلحة وهو مذهب المصلحة المحقة قد سمره انتهى فلو كان
يسر في التاثير باعدوت الخمس فوق رتبة نظر من وجهه الا ان
ان الداهية الى ان الداعي هو ان اول الاعداء يعني انما يذهب
لوات بوقت كان ضرر عليه المصلحة الواجب وجوبه والوجوب
غير ذلك لوقت منتهى من جهة لا وقت قبله ولا اثر في الكثرة
عن التاثير على سبيل الاولوية وانما هو مجرد احتمال الظن ان الداعي
الى ان الداعي هو المصلحة اذ ادوا ان الباع على سبيل ما تقتضيه المصلحة
اختصاص حدوث العالم بوقت واحد وفيه القدرة والاختيار فيكون
ان ليس هذا التخصيص الى المصلحة والى العلم بها والمال واحد لذلك
يانه يقولون بالمصلحة بناء على العلم بالمصلحة اعتمادا على المظاهر التي
مذهبها لتاثير على المصلحة غير مذهبها لتاثير على العلم بالمصلحة
يظهر ذلك مما نقله عن الفاضل الرومي في تفسيره مذهب المصلحة وما
سيذكره الشارح في بحث الارادة من دسائس المفسرين وما فعل المحققين
هذه الحاشية في تفسيره مذهب المصلحة ولا نقول بل يكون علم الفاعل بالمصلحة

وتبينوا

وتبينوا بقوله ما خالف المذهب الاول مع ان المذكور في الاول هو المصلحة
التاثيرات في تفسير المذهب الثاني الى مذهبين باجرا والقول الثاني
والوجوب مجرد الاعتقاد لا السكوت عن اجرائها في الخامس والسادس
مع الوقوع غير موجود وقد بينا في اي قدم الفعل المطلق قال الفاضل
الشيخ انما هو الوجه للتخصيص في الظاهر لزوم قدم كل فرد شخصي
لجواهره والاعراض والجلد قدم كل ممكن سوى الافعال الصادقة
عن العباد بالاختيار باقتداره لا بسلام وقد تم الكل على مذهب
الاشاعرة التاثيرات بان لا فاعل في الوجود لا الله جريان السبل
لا يتم هذا السمع والقياس لا يقتضي انتهى وفيه ان هذا الاعتقاد
مضى على الخط بغير المعنى الطبايعي والاجاب والمعنى الذي فاده المعنى
منه مناسب الكتاب بمعنى امتناع التمكن ذاته عن اجاد العالم
في الاول فانه كما اشترى اليه في تفسيره قوله مطلقا يحتمل ان يكون المراد
امتناع التمكن من اجاد شئ من العالم لا جميع اجزائها فلا نزاع
فيه كونه متبعا بالضرورة والافتقار فاللزام لا يجاب المذكور
المقتضى ليس الا قدم الفعل المطلق وكلام المحققين في علمه وما
نزهة المفسرين عما هو على تقدير ارادة المعنى الطبايعي فانه يلزم منه
ندم جميع الاجزاء لعدم الفرق بينها في جرياتها الدليل في تفسيره ان اثر التاثير
بهذا المعنى ان توقيت على شرط يلزم التمسك بان لم يتوقف على
يتاثر في المنان لانه يلزم التمسك في الترتيب لا مرجح فانهم قدم جميع

انما لوحدت الموجب المذكور والله تعالى قد علم بلا شبهة فيلزم على
 فرضنا ان يكون جميع اثاره قدما وهو المطلوب والعلوم على تقدير
 من رجوع الاول الى الثاني ما لم تقدم ما هو اشد لا قدم كل فرد
 من اثاره لا يجوز ان لا يكون كل فرد شخصي من اثاره بل يكون اثاره
 الاول وهو الاحتمال الذي ذكره لنا من المذكور فاحتمال ما بين
 انه ليس له الا لا بد ان ينتهي اليه والى واجبه استحالته ترتيبه الا
 الوجه المتناهي عنه ومقابلته وما هو من الموجب القديم به واستلزام
 فكذا ما هو من اثاره لا واسطة لزوم قدم كل سطر وذلك من الاجازة
 في التمرين الى اخذ استحالته فقد والواجب كما بهما ان انتهى لا يحتمل
 في الامعان لا اختياره بل عا دايضا فيلزم على الثاني ان يكون ذو قوة مطلقة
 فيما في ما ذكره الا من الفرق فلو تفعل الثاني ان يقال لا يجوز ان
 يكون بعض اثاره قدما قادرا ومنه قدما فيهما بل الحوادث هو الاحتمال
 الذي سبق ذكره الشارح في دليل قول المحقق والواسطة غير مفترقة
 هناك على حقيقة الحال الثاني ان يقال يجوز ان يكون بعض اثاره
 جبريا كما في كونه على اعتبار الحوادث من الموجب القديم وهو الاحتمال
 الذي جاء به في قوله سندا لتفصيل هذا المصيق وقصدنا التوصل الى
 ربط الحادث بالقديم من هذا الطريق والمحقق ما انهم ان الحوادث بها
 احدها جبرية ذاتها وهي كون الجسم بماله يصح ان يغيره في كل آن قد
 من الاوضاع غير الحوادث المعرفه لان السابق واللاحق ويبرهن هذا

المعنى

المعنى بالتوسط بين الاوضاع وهي بهذا الاعتبار قد علم مستمرة
 الى الابد فلو انما جبرية بالنسبة التي يلزمها وهي بهذا الاعتبار حادثة
 ضرورية ان النسبة المتفرقة بحسب القرب والبعد من اثارها لا يفرق
 في كل آن غير متفرقة في آخرها فحركة قد يجرى من حيث الحادثة
 من حيث العوارض الا انه هي مستندة من حيث الحادثة الى القديم
 العوارض مستندة اليها الحوادث استنادا كبرها الى العوارض مستند
 بغير مدخله فتسبب الاحتمال مع ذلك لا الى اثاره عايتها يلزم هو
 التسلسل لا من العوارض مع وجودها بل عدم اجتماع احادها فلا
 يتكرر العقل من التطبيق فيها الذي هو هذا بل هو ان الدال على استحالته
 التسلسل هذا حلا صريحا ذكره في هذا المقام ويمكن دونه اجراء
 التطبيق العقل الى ارجح الى من الاطراف كما مر في اول هذه الحوادث قد
 يطرأ وجود اخر منها ان تلك العوارض مستندة اما الى الذات او الى
 اثارها قد يطرأ الى اثارها وهي ايضا قد يطرأ الى غيرها وهو منتقلا الى اثار
 الحوادث ترجع الى امر واحد مستلزم بتدليله يمكن تنصير فيها متكررا
 بحسب الفرض بتبدله بحسب النسبة الواقعة فيها متغير بحسبها من حيث
 المقارنته وعدمها وتلك النسبة الواقعة فيها معلومة لذلك الامر الواحد
 دفعة واحدة وهذا هو الاحتمال الذي ذهبنا اليه وهام القائل بالاحتمال
 وقد اعقته الدوافع في القولا وقرره بقوله اذا اعتبرنا الاستعدادات
 في الذي هو محتدا لتغيره التبدل وعرض الحوادث لكونه بما يتاخر من الحوادث

قوله انكرا كانا ليقفنا انما نثبت فيكم كونه فلو لم يثبت تسعير المظن لم يرد في
منه لعدم تعلقه به لا يجب ان يفرضه وان كان يستند الى الحال بل يستند بتقديمه على غيره

جملته واحدة وجدته شاملا له استثنى العلة الاولى الى خطا جميع المستوفى
 ثم ان اعنت النظر جدت العلة في اعتبار حضور جدود ذلك الاشياء
 وعيوبها بالعبس الى الزمانا لثبات الواقعة تحت حيطتها واما المرافعة
 العلية عليه فلا تقا في عبسها بل بالجميع متساويا وبها لتعبد لها
 مختار يرضى الحضور لها بما طابك ما على وتوافق العوا اليه وهو على ذلك
 صباح ولا مساء انتهى ولا يختل في حال سترى غير ملتفت اليه عند
 الحضور لما سعى ان يقال مثل هذا لا شك ان يتوجه على اثر العلة
 المختار ايضا فان ان توقفه على غير ما يلزم من التمسك وان لم يتوقف
 يلزم المقارنة في الزمان لا متاعا تختلف والتعجب بلا مرجح ولا يبرهن
 مع قدم ذلك المختار ان يكون ناقصا حادثا وهو مدخوع يمنع استعمال
 المختلف بحسب الزمان من اننا على المختار ويجوز ان يكون هناك
 مصلحة مرجحة لا يلبسها الا عالم لا شعور له ولو فلا يجابا
 لاختلافه وان قدم العالم من الزمان لا يعبس لا متاعا لانك ان الكا
 عن اجاده في الاول فلا يحتاج لونه لا يجابا المعنى المذكور في تنبيه
 حضوره في العقل بل في فهم قدم العقل المطلق لا يجابا بما ينظر فيه
 كون لنا على قداما وظاهر ان لونه لا يلزم المذكور لا يجابا بحسب
 يحتاج حيث لا يحتاج الى تبينه ناش عن العقل عن ستر ذلك الاشياء
 فوه كما لا يستأثر اليه ينبغي في قولنا ان تاتيه ثباتا في وجوده العالم
 ليس الا يجابا المعنى المذكور ولا يلزم فيه صرون قوله ذلك

التحقيق

ان توقف الحق يعني في هذا الكلام شيئا بالاوليات متوقفاً
على حدوثها على المشقة القائل بان تكون احاداً متوقفاً على شرط
منها ما كان من ان غير مسلم عند المصنف والمقتول بل كثر المتكلمين والفقهاء
ان توقف الحدوث على شرط مستلزم للتقدم الشيء على نفسه والاول
عنه على المشاج بلا شبهة والثاني ما عداه من تحقيق المقام وقوله
الحال في هذا الحدوث وشك انما استدلت على ان يكون واحد التوجه في الحدوث من
قوله انما قيل مقدم لكون توقف مستلزم للتقدم الشيء على نفسه بمعنى
ان هذا الحال اثنان من عالم الحدوث المذكور بتوسط استلزام الحال
هو توقف قسمة احتمالاتها على السام كجعل كل واحد على
المتاح والحالية قليلاً مقدماً على ما يظهر من عبارة قاعاً من على
الحسنى بقوله ولا يخفى ما يفتاد قد عرفنا ان المقصود انه لو كان
من العالم احاداً متوقفاً على احداث وهذا محالاً شبهه فيه وعلى تقدير
كون الواحد حدوثاً الفعل المطلق لزوم التوقف على الشرط محالاً
المتنع ايضا وبغاية ما نرمز من استلزام الحال الحال هنا كون
العالم متقدماً على خلاف تقدم الشيء على نفسه من ان في الكلام
عن قانون المناظرة فانهم انتهى وليس من ان كون المقصود حدوث
فرد من العالم مسمى على اناد سابقاً من ان على تقدير لا يجب ان يفرم
قدم جميع اجزاء العالم وقد بينا انه حقيقة وان يكون لزوم التوقف
على تقدير حدوث الفعل المطلق محالاً وبمثل المس لا يمكن ان يكون

التحقيق

مبنيا على ان الحدوث لا يتصور مع كون الموجب له الاستحالة العقلية
 ضرورية فيحتمل تقديره ان يكون ناقضا لحاج في فعله الحصول على
 محتقن في الاراد وهو المراد بالتوقف على شرط وهذا ظاهر لا يقبل
 او ندس على الاشارة اليه في توجيه الاحتياج الى المقدمات التي ذكرها
 الاحتياج ههنا وان كونها لا يتم تقدم في على ولا تقدم الشيء
 نفسه نظريا نقلنا عنه في براهين اثبات الواجب على قول المنسحب
 للوجود المطلق من حيث هو جريديا والا لزم تقدم الشيء على نفسه
 من انه منزع اذا الوجود المطلق ليس الا الوجود العام ومحتقن
 ضمنه وديتوقف على محتقن في ضمنه آخر وهم جريديا لزم التسلسل
 لا الذي قد كثر ان يكون الكلام مستلزما على الخروج عن قانون التنا
 اشارة الى ان محالة الحدوث على فرض الاجاب المذكور تسليم
 المستدل مع ان المانع في صدق تبيينه وانما الى ان بطلان التوقف المذكور
 باستلزامه توقف الشيء على نفسه بخلاف المستدل بل انه له فانه ايضا
 يصعد وابطالها بزم التسلسل هذا توجيه كلام ذلك الفاضل وانما
 بعبارة اخرى في هذا المقام قيل لا للزعم من كلام المحتج على الاشياء
 والمحالة مستلزما للتعقير الاستدلال بالتوقف على الشرط الحادث يجوز
 يكون محالا لاجزاء ان يكون حدوث الفعل المطلق محالا على تقدير كون
 تأثيره تقا فيه الاجاب بالمعنى المذكور ويكون ذلك محالا مستلزما محالا
 وهو لتوقفه على شرط الحادث فلا يكون التوقف على الشرط له ادواتا محالا

حتى يجوز استعماله في الدليل لان استعمال محالة الدليل في المستدل
 لا يوجب عند الخصم ان يتولى محال الزعم من احد لان محالة الدليل
 التي هي اجاب في توجيهه عليه من انه تسليم مدعى المستدل ويكون ثاب
 عن القانون ان بعض تسليم المانع مدعى المستدل لا يستلزم
 بل لا يلزم من براهين بالبرهان المذكور مدخول بنا على الاحتجاج
 المحال المذكور ايضا هذا دخل في الاستدلال الاخصائي الذي قد راد تقرير
 المشا على توجيهه دفع عنه عن ان الفاضل المذكور ان لا لزم تقدم
 فرد على فرد لا تقدم الشيء على نفسه فذكرها حاصلا ان الشرط الحاد
 المتوقف عليه الفعل المطلق فرد من فرد الفعل المطلق فيكون الفعل
 المطلق محتقنا به فيلزم تحقق الطبيعة قبل تحقق الطبيعة وهو
 الشيء على نفسه ثم اجاب بما يتوجه عليه من انه يستدعي لنفسه
 باستدلاله بغيره بان مقتضاها خروجه في الدليل وهو التوقف على
 الشرط الحادث غير مسلم عند الخصم بل بطل عنه ما لوجه الذي ذكرنا ان
 يجوز استعماله استعمال تلك المقدمات الباطلة في دليله بالجد اجاب
 اخرى بما يبين ان المستدل على تقديره يكون مقدمات دليله صادقة ولا يكون
 امرا محالا ونكر اذا كانت مقدم من مقدمات دليله محالا ويكون ذلك
 محالا مستلزما محالا لآخر فلما منع ان يتولى ذلك المحال فثبت ان محال
 الدعا خد في الدليل وهو التوقف على الشرط الحادث فيكون الدليل مقدرا
 انتهى ولا يخفى ما فيه انما اولا فلا يستدعي ان يكون متاخر لنفسه

النافعة أو سلبها بمعنى الاغصن ووقفه المانع أو مصلها أو مدخلية متى
في وجوده سلبها من حيث وجوده فقط كما فعل السطر بالمعنى المذكور
ومعها أو ما من حيث عدمه فقط كما فعل أو ما من حيث وجوده ^{ومعها}
سلكا معنويا أو توقف المتأخر في وجوده على وجوده في واقع الحال ^{التي}
كون العدم مؤثرا في الوجود متبذلا له لا لتفسيده الحدوث نظرا
جميع ما يحتاج إليه في وجود الحادث لو كانت قديما يلزم التحلل ^{التي}
غيب على هذا التقدير بأن يتوقف على حادث لئلا يلزم التحلل ^{التي}
أن التحليل بعدم لزوم التحلل ليس ملحقا بالتوقف بل هوها ^{التي}
الغرض من الذي يكون المتوقف عليه فيه هو الأمر الحادث ^{التي}
لا حاجة إلى هذا التقيد ^{التي} وهو عرفت سابقا أن الإيجاب ^{التي}
المذكور أيضا لا يتأخر في عدم وقوع ما يقتضيه المانع أو عاين في عدمه ^{التي}
متبذلا الثانية التي هي استبعاد السلبات المتعسر في التأثير عيسى ^{التي}
فحتاج إلى التقيد المذكور احترازا عما لا يستحيل التحلل عنه من ^{التي}
التقدير القائم أو أقاد بعض المتأخرين في هذا المقام أن ^{التي}
المعمول يكون معناه ما اجبت له الإيجاب الفاعل الموجب بصيغة ^{التي}
لا يكون لا تاما ولا يبطو هذا الأعلى الطبائع كالما، والثاني ^{التي}
المتوقف طبيعة ما والفاعل الموجب بهذا المعنى لا يكون متايزا ^{التي}
المتأخر والموجب بصيغة الفاعل هو ما يقتضيه الوجوب ^{التي}

وليس غير من العز عن الاذلك مع ان عدم كونه عانة للمستدل لا يكفي
لمناسبة المنايا بل لا بد ان يكون مفيداً لريصود نسبة القبح ^{بها} والذ
وهو ما هو من ذلك اذ لم يفد المستدل بهذا الثاني بطريق اوله ذلك
ظاهر اذ في ما لم لا يخفى انه ان راو بعددات الدليل اجزاء ^{الاولى}
او القضايا بها وظاهر اطلاق هذا القطع فيها ايها واستلزامها
لحال اخر غير مضمون لا بها من خواص المفردات فان اوابها اجزاء ^{الاولى}
التي هي اطراف القضايا كما مرح بان المفردة لما حوزة فيه هو الوقت على
المستط الحادوث فلا يبا في حالها حقيقة القضايا المستتملة عليها ^{الاولى}
الدليل دون المفردات فلا يصير الدليل بما فيها مقدر وخالص ^{الاولى}
بها لا يريهم ممن يجعل الحال بما يكون تقليده مقدياً بل جعلها استد
للمنع فلا تعقل فظهر ان محله ازم الحشوي ههنا على الوجه على السراح كما فهم
القوم ما يستعمل في جهده جدا ولذا خرج بعض الافاضل كونه تحقيق القضايا
بان يكون واذا تحقق في تلك المناسبة ان ذلك الوقت الذي هو الثاني
الان كان الوقت مقدر مضموناً على الاستد المذكور فكانت الاستد ^{الاولى}
من هذه الجهة عليه انك باطل من نفسه من جهة لزوم الادراك هو باطل
من جهة لزوم التسلسل فيكون محتاجاً على الدليل من جهة وتوقيف ^{الاولى}
جهة اخرى وان كان سوق العبارة خلاف ذلك فتأمل فرفعتا تركناه
في هذا المقام فافترس الطويل **الاستد** على شرط حادث المراد
بالمراد هنا على الحاج اليه فلا يتصور عليه احتمال الوقت على غير لزوم ^{الاولى}

1. *Phyllanthus* *sp.*
 2. *Phyllanthus* *sp.*
 3. *Phyllanthus* *sp.*
 4. *Phyllanthus* *sp.*
 5. *Phyllanthus* *sp.*
 6. *Phyllanthus* *sp.*
 7. *Phyllanthus* *sp.*
 8. *Phyllanthus* *sp.*
 9. *Phyllanthus* *sp.*
 10. *Phyllanthus* *sp.*

ان والموجب هذا الشيء قد يكون تاما او غير تاما انما اذا كان تاما
 المتصور مستحيلا للشيء لا يكون موجبا تاما او اذ لم يكن مستحيلا للشيء
 قائما لم يكن موجبا تاما او موجبا لواقع في غيره الشيء يكون مستحيلا
 وقوله ان تام هذا حقرا في ذلك ان الشيء قد يكون بصيغة المفعول في موجب
 بصيغة المفعول لا يكون الا تاما ولهذا اعترض على المتأخرين بان قد
 التام مستند في الشيء لا يتحقق بالشيء كان خلافا لفظا الموجب في
 كل فاعل كما يظهر من كلامهم هو باعتبار انه فاعل على يوشق في غيره
 باعتبار انه من فاعله فعلى هذا لا يتاسل في صيغة المفعول
 التي حاصل معناها انما هو على الطبيعة ولا على غيرها الا على الجار
 اذ ان الموجب عليه معنى المستطرد في الحقيقة على الطبيعة وفيها
 على السواء ويكون متباينا للحتم في الجميع ثم ان عدم كونه تاما يتحقق
 لما مر من ان تأنيذا لطابع ايضا يتوقف على حصول الشرائط ودرجتها
 ثم ان كلامه في الموجب التام على القائل المختار الصحيح للشيء لا يكون موجبا
 فلا يصح على كلامه قد استحققت في الايجاب والاختيار وكون
 الاختيار لا يتناول الايجاب الخاص بصفة الموجب السابق طلقا
 فلا يتصور ان يطلق على الايجاب شيئا من معانيه فانه قد
 هذا التقيد للتوضيح معنى ارفع الاستسقاء الذي يمكن ان يتساوى معه
 عن معنى الايجاب المتنازع فيه فيحصل على المعنى المعترف به المستلزك
 في جواز ذلك لفظ الموجب عليها فالقيد بما يتم رتبة ذلك لا يتبا

للموجب

لا حيل ان الموجب لما قل به المستند في تام ولذا يخلص عند انزاعه المختار
 وقت كما لا يخفى ان العلم فيكون وقتا للمصلحة قوله قلنا لا يتصور في
 لان الموجب التام مستند في الشيء ان الموجب التام لا يكون مستحيلا
 لا اعتمادا من جميع ما لا بد في اجزاء العالم من ان العلم من غيره من غير ان
 حاصله لا يزال وانه قد ساء في العالم على ما ليس من غير علمه في الشيء
 ادلا وقيل وقتا محدودا وقد مر في غير هذا وقتا في ذكره في الثاني من
 التام في قولهم حيث ان المتبادر من الموجب انما يكون ذاته
 كانه في الفعل من غير احتياج الى السطر ولا الى العلم المستند وهذا عند
 انتهى في معناه في بيان الفرق بين الايجاب المذكور بالايجاب الخاص
 القائل بالمستند من اهما مستغاث فان الذات غير فاعله بل هي
 وسائر الشرائط واما الاختلاف بينهما في كيفية اقتضاء الداعي في الايجاب
 المتبادر في الثاني من الاستحسان وقائله بمعنى الاستحسان في هذا
 وكان الحق على وجهه في الموجب القيد وعدم الاستغناء ولهذا السبب
 ما لا يتصور فيه لا يستند له ذلك بل لا بد من التوضيح في
 هذا القيد ليس لاختراجه بل يكون بياننا انتهى لا يخفى ان ظاهره
 عيان الحق في ذلك على ان ليس يحتاج مذكورا مقصدي لاعتقاده هو احتمال
 باور الى هذه فاورده جوابه فقل ذلك هو وجهه في قوله
 وانما اعلمت من الموجب احتاجا على سبيل الدليل على اصل الدليل
 والفرق ما اورد على الدليل على سبيل المطلوب المستند في المنع من

والما رتبة الورد على التساق لا يفر بالمطلوب كما ستدرك
 الانفاظان بعض المقدمات ووضوح بعضها في غير موضع على وجه
 حال لا يستلزم عدم بثوق المطلوب والاحتياط في هذه المسألة
 من هذا القبيل فتر هذا الجملة ان محاليتها هذا الجملة لا يوجب
 لتلا يكون ذلك لا دوما لا بد من المدح حتى يعلم بها بعد توفيقه ولو
 التوقفت لدى يقال يجوز ان يكون مع كونه لا لان المدح على
 اخرها اجتماع المتناقضين كقولنا الموقفت المذكورة والوجود في
 بين روم ولروم التوقفت المذكورة على سبيل منع الخلو الجوانب تلك
 السياقة نوع احتصار فانه في قوله ان يقال لو كان حادثا لوقوع
 محال في تباين الملا ما الباقى في الضرورة وما الاول في التسلسل
 بتقل الكلام الى الشرط الحادث وهكذا فاقترع عن اثبات وقوع المحال
 وبطلان الضرورة بقوله كذا انتم تختلفون في ذلك شاع هذا
 الفاصل السام الى ان هذا الجواب لا يستلزم لا لا دوما واجاب بان
 التقدم بينه وقوله ان لو كان محالنا فبقية الكلام على تقدير ان
 لا يضر المنطق المتوجه عليه بهذا المطلوب وقبيل ما قد مر من
 المناظرين في ان توجه هذا الجواب الى ان ذلك محال في
 احد الاممال الى اجتماع المتناقضين في الدليل فيكون الدليل استلزام
 ذلك المحال عدو حاد في زمانه قد ذكره كان بعض الافاضل ايضا جله
 على مثل ذلك فظهر عليه بقوله قد يقال لا يحتاج من قائله المناظر

هذا الجواب لا يضر المنطق المتوجه عليه بهذا المطلوب وقبيل ما قد مر من المناظرين في ان توجه هذا الجواب الى ان ذلك محال في احد الاممال الى اجتماع المتناقضين في الدليل فيكون الدليل استلزام ذلك المحال عدو حاد في زمانه قد ذكره كان بعض الافاضل ايضا جله على مثل ذلك فظهر عليه بقوله قد يقال لا يحتاج من قائله المناظر

فيكون

اذن قد نقول بحال المقدم ودليل الخلف يتم دليل المستلزم لهذا الجواب
 بالمستلزم لا يتم فقامل ^{منه} وايضا ذلك المحال هو خارج عن
 ايضا فتر ما يدعى في ان استعمال الحدوس المذكور يستلزم بمرور
 اذ لا يشترط في ان الموجب ان كان قدما ولا زجاء تا لمز تحت عتد
 محلا من ضروري فلا حاجة الى اعتبار التوقفت على شرط الحادث وبطلان
 ليقوم بتسلسل فيكون مستدركا وهذا الجواب ما قلناه انقول ان
 ولا يخفى انه من نوع بما سبق فتر من ان لا يجابا بعض المذكور لا
 عدم وقوع ما يقتضيه وتخبر ههنا حاصل معنى هذا الاجاب هو
 انصاء الذات من جهة لزوم الداعي ونحو امتناع لا يمكن ان
 ودلائل لا يبا في انك كذا مانع عايد الى غير الذات كعدم المكان الا
 مثلا يجوز ان يكون الموجب بهذا الاجاب غير مستلزم للسرابط المتقد
 في تناثر محسب نفس الامر فلا يكون تاما فلا يستحيل التعلق عنه
 اذ المحال مضرورة هذا الجواب عن الموجب التام فيجب في تمام هذا الدليل
 ابطال احتمال التوقفت على شرط قد يكون مستدركا هذا مع ان
 الشارح لا المصنف ايضا ههنا هو في الاجابا الطارعي وقد سبق
 وجهه وتبرره على وجه ظهر ما احتياج انعام هذا الدليل على ذلك المحال
 الى تلك المقدمات **قال الشارح** متناقضا وحقيقة قد حققنا
 ان التسلسل موزوننا حديها ان يكون حادثا السلسلة متعاقبة
 في الوجود وغير حقيقة في اتصاله فيكون لا محالة متعاقبة في الحدوث

هذا الجواب لا يضر المنطق المتوجه عليه بهذا المطلوب وقبيل ما قد مر من المناظرين في ان توجه هذا الجواب الى ان ذلك محال في احد الاممال الى اجتماع المتناقضين في الدليل فيكون الدليل استلزام ذلك المحال عدو حاد في زمانه قد ذكره كان بعض الافاضل ايضا جله على مثل ذلك فظهر عليه بقوله قد يقال لا يحتاج من قائله المناظر

أيضا ولا يفتقر إلى أن يكون مجتمعة في سائر فرضت مجتمعة في الحدوث
 أيضا لا يفتقر في بيان حدوثه شرط عقيب حدوثه شرط الكون في
 السابق مع الله حق وهكذا حتى يجمع وجود تلك الاحاد المتعاقبة
 في الحدوث في آن والحاصل ان المنفعة المتعاقبة والاجتماع هنا على
 استمرارية الاصطلاح حال وجود احاد السلسلة لاحال حدوثها كما
 توهم انفاضل السماكي ومن تقدم من بعض الافاضل فادخلوا السق
 الثاني من المجتمعة باعتبار تفاقبه في الحدوث في صورة المتعاقبة
 غفلوا عن ان تقسيم القوت في السلسلة الى هاتين العورتين يوجب
 محل نزاع التلازمة المجوزين له في الامور المتعاقبة مع المتكاملين
 الثانيين بطلان من مطلقا بقصد التساوي ايضا هاهنا من التفرع
 بخصوصه المصوبين هو الايمان الى النزاع المذكور ومعلوم من مذهبهم
 ان التي جوزوا التسلسل فيها هي الامور المتعاقبة في الوجود كالعليل
 المعدة ولا يجوزونه في الامور المجتمعة وجودها في آن بحقق فرض التقا
 في حدوثها كما ثبت وعلى ذلك ليس لهم عذر عن جريان التطبيق فيها
 اصلا اذ غاية ما يمكنه ان يروا به عن جريانه فيما جوزه على ان الاحاد
 اذا لم يكن مزجوه في الخارج بما لم يتم التطبيق لان وقوع احاد
 احدهما يارا احاد الاخرى ليس في الوجود الخارج وليست مجتمعة
 مجسما خارج في زمان اصلا ولا في الوجود الذهني ايضا لا سيما
 وجودها منفصلة في الذهن وتقدم من التعليم ان لا يفتقر احاد

الذي

المتنوع باذنه احاد لاخرى الا ان كانت موجودة معا اما في الخارج او في
 الذهن هكذا ذكره ويظهر ان لا يخرج هذا الشق المذكور فلا يكون
 داخل في المتعاقبة التي يجوزها باستقنا هذا العذر فظهر ان جميع
 المتعاقبة داخل الشق المذكور منها على ان اصطلاح المقوم وصيغته
 مقصود التساوي **قول** على هذا التقدير يلزم تقدم الفعل المتعاقبة
 فوهم ان المتعاقبة في الامور المتعاقبة ليست متميزة بل هي على ما كان من
 ما بينها وهو معنى تقدم النوع مع حدوث كل فرد على نحو ما ذهب اليه
 في الصور الجسمية وانما ما كان تفرده في وصفه وما اورد عليه من انه
 اذ كان كل فرد مسبوقا بالعدم يلزم ان يكون الطبيعة ايضا كونه
 غير متحققة الا في ضمن الافراد مسبوقه فيكون حادثة متتبع
 بان هذا الحكم في المتعاقبة هو ظاهره وتكون على تقدير عدم تناها في الافراد
 لو كان الطبيعة حادثة لما تصور ان يكون فردتها متحققة وتلك
 ان يكون الافراد متناهية وهو خلاف المراد فيحصل يكون قد
 وبعض الناظرين في هذا المقام لو عد ان الحدوث والقدم مستعملين
 ههنا هو الحدوث والقدم الواقعيان يعني الدهر من على ما مر وانه
 ان الطبيعة اذا كانت قد عرفت غير القدم الرماي فلا يتصور ذلك
 لا بان يكون جزئي من جريانهما الحقيقة قديما او دوما على الحسنى ذلك
 الشروط الغير المتناهية ما فرضت حادثة بهذا الحدوث يلزم ان يكون
 الطبيعة متحققة في ضمن تلك الشروط حادثة كذلك ولا يلزم تحقق الطبيعة

مجردة عن الفرض فانظر فيه في تدبر **فرض** من حدوده من فرض
حدوث الفعل المطلق ايضا بنا، عليها افادسا تمام من القول في
تقدير الاحكام المذكور هو قدما الفعل المطلق فيكون الماد من
المفروض المقابل ايضا وهذا الحدوث **د** وذلك غريب يادرس
يتفق على ان لا يكون هذا ايضا هذا القياس ان يطلو التاويل ما يكون
يستلزم الحال اجتماع الفرضين وخوفه ما يكون مستلزما للحدوث
هما انتق مع كونه مستلزما في مسر لحال هو التسلسل استلزام
التقدير المذكور لحدوث المطلق يقتضي المطلوب ايضا فالمتصور هما
تدقيق ما يستلزم انتقام لا ياتر استلزام الكلام على خلافه
كما فهم بعض الفعلاء فذكر هنا ما حاصله ان الشارح تمام بكيفية
استلزام الاحكام المذكور قدما الفعل المطلق كما افاد المحقق سابقا
بل قد لا يتبادر الى الذهن المذكور او هو عليه المحقق بان جزء هذا الدليل
وهو وجوب تحقق الشرط المتسلسل بمره نفس الذي
كون الفعل المطلق قدما وهذا الازدواج في هذا الدليل
في هذه الفعلاء ينبغي ان يكون لا يخفى ما فيها من غايبه ما ان
يكون الثاني في الدليل المذكور مستلزما للذي هو بطريق الثالث وهذا
من اخذ الذي فيه مثل هذا الشيع من ان يتوهم فيما مثا ان تلك
بل هو من الطوائف الا استثنائات وذر من نظره ذلك في وجوه
تقريب الدليل الذي ذكره المصنف اثبات الواجب فذكر وفيه في تفسير

ط

كله لم الحسنى اي يلزم من ارتكاب القول بالشرط المتعا في التسلسل
القول بقدوم الامر الذي افاده كليا حاد نه وهذا غريب ينبغي ان لا يخفى
عاقلة انتهى في الحق هذا النفس بارتباطها بهذا المعنى كما لا يخفى
فرض يلزم تحلتا المعول لا يخفى ان هذا الحكم لا يجري في الشئ
من المجتمع على ما بل هو في حكم المتعاقبة في لزوم التزم فيحصل انه
اخذ في المتعاقبة بنا على التوهم الذي مر ذكره عا خلا عن انه حاد
الا مصداق او عقل عنه وحمل المجتمع على الشئ المستهين من الحكم
ما نه على هذا التقدير يلزم تحلتا المعول من المرجح تمام قال القائل
اسم الى قول هذا اذا كان لا اجتماع في الالزام حاد احتمال
اخر هناك عليه وسيد انتهى لاحتما الاخر على ما بينهما مما عليه
في ذيل تفسير استقامت بقوله في الحدود ما من حدوث شرط غيب
شرط سواء في الاول والاك في المعاد وعلى الثاني يكون في اطلاق الشرط
توزيما حررا يظهر معنى الاجتماع انتهى هو الاجتماع فيما لا يزال
الحدوث في مكان في مقابلة وقد قدس فهم مراد على بعض المناظر في
هذا المقام فقال بعد ما افترض على ما اعترض فيمكن ان يوجد كذا
بان مراد ان الشرط المجتمع الحاد نه في الله الالزامات غير متناهية
يكون الطبيعة متحققة في شئ تلك الجزئيات غير متناهية فيكون
الطبيعة قد حيزت في الافراد حاد نه فلا يلزم تحلتا الطبيعة عن المرجح
التمام انتهى ولا يخفى ان هذا الترجيح الكلامه بحيث جدا لا من جهة

ما اورد عليه فقط وهو ظهور ان تقدم الطبيعة مع حدوث الازالة
 في الشروط المحتملة هذا المعنى غير مقصور اطلاقاً على جهة اخرى
 ايضا هي ظهور ان الفرق بين الاجتماع في الازالة والاجتماع في الازالة
 تسليم تحلف الطبيعة في الاول مانع في الثاني مستنداً بتقدم
 الطبيعة غير مقبول مطلقاً بل لو عكس الفرق كان له وجوه وهذا
 الظاهر ان يلتبس على احد فالوجه ان يقال في توجيه مقصوده
 ان الكلام هنا في الشروط الحادثة مع حدوث الفعل المفروض فيجب
 ان يكون الاجتماع فيما لا يزال البتة حكم المحسني بالتحالف المذكور غير صحيح
 لان مقتضى مقصوده ان يكون الاجتماع في اذلة اذ لم يكن كذلك لم يكن
 الموجب بتمامه في الفعل المفروض المتوقف وجوده على تلك الشروط فلا
 يلزم تحلف الفعل المفروض عن الاجتماع التام وهو المطلوب وتجاوزاته
 يمكن ان يكون مطلوب المحسني انه على تقدير الاجتماع يلزم تحلف عن اجتماع
 التام وان كان يكون المتوقف هو الفعل المفروض او الشروط المذكور
 اذ لو فرض الاجتماع في الازالة ان تحلف ما فرض من حدوث الشرط
 يلزم تحلف الفعل المفروض واذا فرض الاجتماع فيما لا يزال على ما
 هو مقتضى المقصود يلزم تحلف الشروط لا محالة فيكون تحلف المحسني
 السامع لهما عن موجب التام لارنا البتة اوانه على تقدير الاجتماع
 المفروض اي فيما لا يزال يلزم تحلف المحلول الذي هو شرط من
 موجب التام فان قلت على فرض الاجتماع فيما لا يزال يلزم تحلف

الفعل

الاجتماع
 التحلف ايضا لكونه حادثا او الموجب قدما قلنا فلو كان المطلوب هو
 عن موجب التام غير لازم لان موجب المذكور ما يتم بالشروط التي
 غير مقتضى الازالة بل كما ان ما لا يخلو حدوث الفعل في تحلف
 فان قلت تحلف الشروط المذكورة المجتمعة في ان حدوث الفعل ايضا
 يجوز ان لا يكون عن موجب التام لحرار توقفها على ارجاع عنها
 طحا اذا استلزم مجموع ما يتوقف عليه الفعل من السلسلة المفروضة
 القائم بها اذ لا محالة يحصل سلسلة كبرى يكون هذه السلسلة
 البسيطة اجزاها فان كانت غير متناهية على ما هو المفروض في جميع
 احادها اما ان يكون جمعة او متعاقبة فعلى تقدير التسلسل الاول
 من المجتمعة يلزم التحلف وهو المطلوب وقد عرفت حكم غير فان قلت
 يمكن ان يكون السلسلة ملتبسة بها ان يكون طابعا منها جمعة
 واخرى متعاقبة فيقتضي التوقف لهما على هذا التقدير قلنا لم يتصور
 هنا لهذه الصورة لظهور ان حكمها حكم احدهما لانها ان اقيمت
 على جميع اجزا الزمان بان لا يخلو جزء منه عن شي من احادها في
 في حكم المتعاقبة في لزوم تقدم التقدير المستلزم للاحق في حكم التسبق
 المذكور من المجتمعة في لزوم التحلف **قوله** لزم التحلف عن موجب التام
 لما سبق بقوله وايضا ذلك التحلف لازم بغير المعصيان الذي تقدم
 ايضا التمهيد ذكر ما مر عليه بقوله فان قيل لو قال بعض المتأخرين
 في هذا التام ان التبع يلزم ذلك التحلف لحدوث مطلق اثر الاجتماع

لما لا يزال

للبحث الذي ذكر في ذيل قول المشايخ متما قد يقبل في هذا القول
 يلزم قدم الفعل المطلق ثم قال في الاعتذار عنه ويمكن ان يقال ان
 على واحد من الطرفين يكون مع قطع النظر عن الاخر واصل هذا القول
 ذكر السيد الشريف في حاشيته بفتح حكة المعنى في مثل هذا المقام
 على هذه الاحاط متما لغة في مقام المتع والجدول انتهى لا ينبغي ما فيه
 ادخل في قدر يات يكون كلاما يحتاج على المشايخ كما في قوله تعالى لا يكون
 انه على تقدير الحدوث المذكور متما قبل السقوط يلزم التحلث وقدم الفعل
 المطلق جميعا كما انه يقول فيهم وقبح المتأخرين ولا يستبعد في ان يرا
 تلك المنسبة في مقام البحث استدسيرا ادا حدها فيكون متما فندرج
 في هذا المقام واربع المتأخرين المتذوق مع ان محتمل كارباهة في قد
 يتحقق المقام لا في مقام نقص المرام وان لمحال الذي هو الحدوث في تقدير
 الايجاب يجوز ان يستلزم امتنا بين فلا بأس لمفهومها جميعا له فلا حاجة
 في الاعتذار المذكور فتدبر **و** وذلك كاقاي المتسك لمفهوم
 التحلث على تقدير الحدوث كما في المطلوب يعني في بيان استلزامه **لا**
 للتقدم المذكور ويكون اعتبار التوقف وما يتبعه من بطلان التسلسل
 مستبعد **لا** فان قيل في توحيد من جانبنا الشارح لدفع الاستدلال
 المذكور وحاصله ان المتسك التحلث ليس كما في المطلوب فيكون
 واعتبار التوقف ليس مستدركا وانما كان كذلك لو كان المراد ههنا
 ان لا يلزم من الايجاب المذكور قدم الفعل المطلق فيكون يقتضيه صدور

القول

فعل المطلق في هذا لا محالة يلزم التحلث بل لا يقصر التوقف على ما بناه
 على ما مر من انه يستلزم تقدم السبق على نفسه ولكن يجوز ان يكون على
 المشايخ ان لا يلزم من الايجاب المذكور قدم المام في شخصه ولا في غيره
 فيكون يقتضيه حدوث الشخص المذكور وحده من تلك الاخر وعلى المتأخر
 جواز ان لا يلزم التحلث بخلاف توقفه على شخص واحد اخر وهكذا يحتاج
 تمام الدليل الى بطلان هذا الاحتمال فيكون مستدركا وبمعنى ان
 المحقق جدير بعلوم المشايخ وان كان تقريبا بذكر التوقف وما يتبعه من
 المقدمات وكثير متعديا هو بحدوده اعني تقريبا الدليل على صحة
 على حدوث العالم كما هو معاد وعبارة مست وذلك لان حدوث
 جزء من عالم ضروري فلو كان مرادوه حدوث جزء متاخره بما
 المذكور فلا حاجة له في تقرير الدليل الى الحدوث الى ما ثبت قبل حدوث
 العالم ولا يوافقه ضرورة تقرير عدم معقولة التماسطة وما اورد
 عليه من ان الثالث فيما سبقا ما هو حدوث الاجسام وعوارضها
 لا جميع ما سوى الله تعالى فتدبر وحاصله في التوجيه المذكور انه اذا
 كان لوقوع التحلث كما في بيان استلزام الايجاب لتقدم النوع وسبق
 استعماله لتقدم مطلقاته ثبت بمحض بيان استلزام حدوثه للتحلث
 الايجاب يهدد احتياجا في ثبوت بيان استلزام الايجاب لتقدم شخص
 والجزء حتى يحتاج فيه الى استسكان التحلث من المقدمات فيكون
 الاستدلال بايقان بعض النظار في هذا المقام وحاصله ان

ان ما اذا استخرج من قوله بلوهم قوله لا يقدم بالمتحقق او لا يقدم جميع الاخر
 الا يقدم الحدوث بالمتحقق حدوثه بالمتحقق لما يتم استلزامه حدوثه
 ولا يصح قوله لو كان حادثا فلا يكون مستلزما له حاصلا في ذلك
 الخرج هو ان لا يستدل ذلك بان لا يخلو لا يقدم المقصود به وقضايا في
 في بيان مشافاة هكذا ان تأخره تنافي في وجود العالم ان كان بالاجاب
 بلوهم تقدمه بالمتحقق لا يقدم بجميع الاجزاء والكميات المتناهية في
 ادراكها حادثا المستند في بيان انتهى لا يجوز ما فيه لان السور
 والخروج لا يرتبط على ذلك بالدعوى المذبذبة بها اعني كفاية بلوهم التعلق
 على تقدير الحدوث بنا على القول وتسليم احتياج العالم الى بيان لا
 الاستلزام وعدم الاكتفاء بما من ضرورة الاستلزام المذكور
 فكون اعادة الدعوى المذكورة وتزجيم السؤال والجواب عليها اعز
 ثم لو كانت الدعوى مستندات مطلق بيان استلزام الاجاب
 للقدم وعدم الاحتياج مطلقا الى قوله لو كان حادثا لم يكن
 السؤال والجواب على هذا الوجه وجها وليس فليس له وجه
 لا يتدفع له دفع اخر للتوجيه المذكور حاصلا في هذا الدليل
 التوجيه انما لا يتم الا بحقيقة المقدمة القائل لو كان حادثا بالمتحقق
 او بالجزء لتوقف على شرط حادث وقدمه عليه لا يتدفع بهذا التوجيه
 انها باطله عند المصنف مطلقا فلا يجوز اجزاء الدليل بهذا التوجيه ايضا
 من حاشية المصنف فانما هو جرح التزجيم على الاجمال السابقة خصوصا

بالحق

وهو انما هو جرح التزجيم على الاجمال السابقة خصوصا
 من حاشية المصنف فانما هو جرح التزجيم على الاجمال السابقة خصوصا
 من حاشية المصنف فانما هو جرح التزجيم على الاجمال السابقة خصوصا

لها على الحق ما في غير ما سابقا به لو كان وجها بمعنى بلوهم
 لا يقدم ضرورة فاما في ذكر لاحداث ليسا بغيرها بل هو عليها
 قدس سره ولو سطره حقولا بطوفا تارة في اسطره
 حينئذ يكون الواجب شيئا والعالم فيكون عدم معقولية الواسطة
 بينهما مبدئا على ان المراد من العالم ما سوى الواجبين جميع الممكنات
 ولا يتصور الواسطة بينهما لشيء وما سواء ويكون هذه العبارة
 الاستدلال في دفع التوهم الذي ذكره الشارح وهذا الحق موافق لما
 ذكره المصنف في التخصيص بمحصل بقوله اما ابطال الواسطة باجتماع
 السببين فليس كما ينبغي والمعتد في ابطالها ان الواسطة قد غت
 ان تكون واجبة الوجود لا مستناع ان يكون الواجب اكثر من واحد
 فاذن هي ممكنة وهي من جملة العالم لان المراد من العالم ما سوى
 المبدأ الاول فاذن وقوع الواسطة بين واجب وجرحه لذاته بين
 العالم حال انتهى بحيث ان يكون الطرفين الاجاب والاختيار
 فيكون عدم معقولية الواسطة بينهما سببا على ان المراد بالاجتماع
 استناع القرب والاختيار محتمل على اي معنى كانا كما سبق في نفسه
 ولا يتصور الواسطة بينهما لاستناع والصحة فاذن انفي الاستناع
 بقية الصحة فتكون العبارة اشار الى دفع ما يمكن ان يتوهم بها

من المقصود في هذا المقام اثبات الاختيار لا على الإيجاب وهذا
 الحل فصار بعض شأني الكتاب وذكر القدر في حق هذه العلم
 آخر سبعة لا تطول الكلام يذكرها **سنة** - فلم لا يجوز ان
 يكون الواجب لذاته قسراً في المقيد من تأثير موجب بالاختيار
 وعن تأثير القادر بالإيجاب فيه لطافة ولا يبعد ان يفهم منه ان
 المقصود من الإيجاب هو الإيجاب لطبيعي كما لا يخفى ان
 في إمكان استبعاد القادر الى موجب نظراً اما هو جهة من حيث
 اليد القادرة بحيث لا يكون قادراً على نحو ما استدلوا به المعلوم
 على اليد العلة واما من جهة ان القادر لا يترفع عن موجب وربما
 فيه الضرر ولا يجوز ان يكون المعلوم لا يترفع عنه وعليه في القدر
 كثير من مطالبهم قال صاحب المظارحات وما ينبغي ان يعلم ان
 جملة ما حمل القدر على اعتقاد الاستبعاد لا كرم في الامور السواء
 في شرفه وغيرها شهادة القطر بوقوع الاستبعاد ثم قال فاذا كان الجور
 اشرف من المنسحب ان يكون قبلها ولما كانت الانبياء اشرف من
 المنصريات مجبان يكون حاصلة قبلها يضرب من القدر التي لما
 من جهة ان القادر يكون بهذا الاختلاف والافعال وهذا
 شأنه لا يجوز ان يستند الى موجب قال مستراح الصمعي ان لو كان الله
 تعالى مرجحاً بالذات لما صدر عنه حتم لان المختار من شأنه وفي
 طبيعة التقدير الاختلاف فيما بينه والارادة والقصد والتأثير بينها

دستور

الموجب لها ما يتقوى تأثيره في كل من التقضين والصدور ان
 في اخذها غير التاثير في الآخر وطبيعة الموجب شأنه لا يتاثر
 بل مقتضى الخسائر والتاثير على وجه واحد ولذا ذهب الحكماء بان
 الموجب لا يصدر عنه ما لا يختار لا اذا كان اختياره على غيره
 واحده غير منقطعة كما ابتدأ التقدير المحركة فلا بد ان يعلم
 انكون هذا الجنا انتهى على ذلك يكون ويجوز مقتضياتها في امكان
 اثبات ذلك المبدأ شأنه لا يحتاج الى ايجاز الى مزيد اثبات
 حدوث العالم ولو لا ان الله سقته مستقيم بالحر كذا ذات حتمين
 زعمهم انها يجوز ان يكون واسطة ربط الحادث بالقديم كما تقرر
 بما في كتابنا ان لهم مخلص من الاعتراف بتقدمه ثبات الضرر وخروج
 المتغيرات الحوادث وتسليلهم ان الموجب لتأثير الذات والتاثير
 يتبع ان يستغنى القدر الذي هو الانقلاء من حانه الى اخرى فبال
سنة لم يثبت فيما سبق ان جميع ما سوى الله حادث
 حاصل ان المصنف بنى في الإيجاب وعدم مقتولية الواسطة
 على حدوث العالم المنسحب جميع ما سوى الله تعالى من الممكنات ولم
 يسبق منه في هذا الكتاب ما يكون دليلاً عليه ولا يكفيه مجرد اعتقاد
 به كما لا يخفى فلا يتدفع هذا الالتزام عن المصنف لمقتضى ما دعي
 فيها حث الامور لعمارة حدوث جميع ما سوى الله تعالى بتولاه
 قد تم سوى الله تعالى كازم المحقق المستحك وعبر عن امره بديل هذه

الثانية لأن الشرط مع الواجب يصير علة تارة وان حدث بعد ذلك
 يلزم تقدم المعلوم على علتها وكلاهما باطل وهذه المقدمة مبطلة
 مستندهم في تساوي الشرط وان كان حدوث ذلك الشرط في
 ان حدوث الحادث يعود الكلام في كيفية صدور عن الواجب
 ان لا يتوقف على شرط او توقف على شرط فقديم لزم احد الامرين
 المتضمن وان توقف على شرط حادث لزم حدوث ذلك الشرط في
 حدوثه وهو هذا فيلزم اما احد الامرين المتضمن ان لا يتوقف
 بقاها من الحاصرين لانه لو انتهى لما لا يتوقف صدوره عن القوة
 على شرط او توقف على شرط فقديم لزم احد الامرين المذكورين وان لم
 يتوقف على شرط حادث على شرط اخر حادث يكون في ان حدث
 او غير انها لا ينتهي الى الواجب يلزم ان لا يتوقف بقاها من الحاصرين
 احدها الله تعالى والاخر ادبنا الاول ان لا يتوقف بقاها من
 الحاصرين بدعي لا يستلزم او يتوقف من الابتداء لوتوقف الحادث
 الاول على شرط حادث فخلية ما توقف صدوره عليها من الشرط
 لا بد وان يكون حادث في ان حدوثه كاهم وصدور تلك الجلة
 عن الواجب يجوز ان يتوقف على شرط اخر والا لما كانت الجلة
 ما يتوقف صدوره والتقدم بها كذلك اذا لم يكن صدوره
 الجلة عن الواجب توقف على شرط لزم احد الامرين المذكورين في
 هذه المقدمة في غاية الحسن انتهى ولا يخفى ما فيه اما ان لا يتوقف

القول

لزام ان يكون حدوث شرط قبل ان حدوث الحادث ولا
 يلزم الخلف جواز ان يكون وصول متبادرا بقا الشرط الحادث
 الى حد معين وحده اضاف في تمام علة الحادث المذكور فلا يتم العلة
 الا بعد الوصول المذكور فان قيل يتوقف الشرط هنا ما يتم به علة
 وجود الحادث فلو لم يتم العلة الا بالوصول المذكور لكان الشرط
 المفروض هو هذا الوصول ولا شبهة في ان تحققه في ان حدوث
 الحادث مستلزم للكلام اليها به يتم علة تحقق هذا الوصول فكيف
 يمكن جواز ان لا يحتاج هذا الوصول الى علة غير ما كانت عليه حدوث
 ما يصل استنادا بقاها الى الحد المذكور بناء على ما مر في تحقيق علة
 البقاء فتذكر فان قلت هي هذا يمكن ايضا ان يلزم عدم التوقف
 على الشرط او يلزم التوقف على شرط فقديم ولا يلزم العتمة بنا
 على جواز مدح وصول استنادا بقا الواجب بالذات والشرط
 التقدم الى حد معين وان نقل الكلام الى هذا الوصول يلزم عدم
 احتياجها الى سوى الواجب وموجبا لتقدم المفروض نظيرا ذكر
 لي فيصح حرا تقدم الشرط الحادث فخلية ما توقف صدوره عليها من الشرط
 ذلك وهو ان الحادث يجوز ان يكون متغيرا بنفسه وان يمتنع
 على التدرج حالات مختلفة حقيقة فيجوز ان يكون بعضها من تلك
 الحالات خصوصية يتوقف على حضورها حدوث حادث من نوع
 موجب بدور ان يتوقف هذا المصنف على سبب سوى انه لا يتوقف

ان تلك الحوادث المذكورة على ما هو في القدم من ان يكون واجباً بالذات
 او غير فليس هو وعدمه جوازا اختلافاً في الاحوال فيكون كما تقرر في محله
 لا يتصور ان يكون حضور بعض من حدوده بقائه وغيابه في نفسه
 فيحدث شئ على الوجه المذكور بل يمتنع ما يتصور في القدم
 هي ان يكون لا مستقار بقائه حدوده مختلفة بالاعتبارات ومنه هذا
 انما يمكن ان يكون مناط الرجوع لفاعل المختار وخصه ما يحيا وبعضه لغيره
 مقارنا لبعض الحدود المذكورة مع تساوي الجميع بالنسبة اليها في امكان
 وقوع المتأخر المذكور واما المورث الموجبه فيصوره الترجيح والاعتبار
 الاعتبار بين صفة والحاصل انه لو فرض توقيتها بالوجوب على شئ فثبت
 فيه وجوب ان يكون الشئ المذكور من الامور الحقيقية جوده واختار
 فانه يمكن ان يرجح بالامور الاعتبارية واختلاف حدودها
 بتا الحوادث يمكن ان اختلافها مسطيقا على اختلافها لا حقيقة
 القديم فانه لا يتصور فيه الاختلاف الاعتباري فاقامهم واما ثانيا
 فلا ان القول بلزوم اختصارها لا يقتضي هي عين حاصرين على تقدير
 كل شرط على شرط اخر الى غير النهاية لولم يتوجه عليها في الوجهين جواز
 يكون طريقا لهذه السلسلة جواز ان يكون لسلسلة عرضية يشترط
 احتياج جميع احادها بالنسبة الى الواجب في ذلك المتوقف على كون
 التقاضيل واجتماع في ذلك على السواء لان ما لا يتناهى في مطلقا
 بديهته ان يكون محصورا بين جاهرين فكانت تهيأا يشان كل واحد

من

التردد

المستوي يجب ان يكون حادثا في آن حدوث الحوادث الموصولة طالة
 في ذلك لغوا او محصور بقدر الاختصار لبعض الموقوف على التهيأ المذكور
 بحيثما هو المطلوب هذا ما يتوجه على التفريل الاول بل دليل المذكور
 يظهر حال التفريل الثاني ايضا فانهم **س** من الحوادث حدث
 الاجسام وعوارضها يعنيها التباينة باقاة لا دليل عليه بخبر في ذلك
 ولا صرح المصنف في الامور العامة حدوث الجميع بقوله ولا قدم
 سوى الله تعالى ايضا صرح في مباحث النفس جودها بقوله
 وهي حادثه بدو وقاية دليل على شئ منها بل قال في الثاني وهو
 على قولنا وعلل السابح ثم ظهر حدوثها على قول المصنف بان انما
 تقا ما على الاختيار على انهم وانما المختار لا يكون دائما ولا يتحول
 مراد المصنف ان ذلك كما يشعر به اتصال عبارته الاولى بما ذكر قبلها
 بقوله ولا يمكن استناده الى المختار انتهى كان اثبات الاختيار هنا
 العالم ووقا على **س** ولما لم يثبت عنده وجوده في الاطلاق
 الجرد استلزام على ما ينبغي ادلت عند المصنف وجود النفس مجردة
 لا متناهية كما صرح به في مباحثها **س** لم يثبت عنده
 ايضا كما قاله في صرح المصنف بعدم الدليل على امتناع العقل يستقر
 بجوده وجوده في هذا القبول بما يجمع مع اعتقاده ان لا قدم شئ
 الله تعالى اذا قال بحدوثه على تقدير وجوده وهو خرقا لاجتماع المركب
 كما لا يخفى ان ما فعله المصنف من تعيين رسالة عجيده في خصوص

[illegible]

القول بكونه ان يكون مما سجد الفلاس سجدوا في امر عقايدهم
كما فعلوا في خروج الاسلافات واعا يستقروا ما ذكر في هذا الكتاب
على اصح منه في اوله **في العمدة** في آيات حدوث العالم احاج
المليين استعار بعد من تأييده من الالاب العقلية التي قررها الله
في هذا المطلوب الاضافا انه غير مستعد لان المطلوب مستحيل
ثم اذ اثبت له ثبوت اول القدره والاحتياط بابعين الذي انقضى فليكن
من طريق اخر جردت العالم ما اثبت حدوثه من جهة اول فعل الاله
الحادث والمعرفه بالحادث والصمم ونحوها محياي يكون حادثا كان سلم
واستقل البتة سائر اولنا ابو الحسوس المصاعليه حيث قال في المطلوب
معدني في ثبوتهم بخلاف كون حاقنا لئلا لا يزل معه فكيف يكون
خالفا لمن لم يزل معه الذي فمن اراد اثبات هذا المطلوب دون ثبوت
على ثبوت الاختيار فقد صعبا لا يمر على نفسه قال المعاصي لا يستدل
في رسالته الفارسية السماعه انما استقامه ان ثبوت دلائل ثبوت على جرد
كلها سوى الله تعالى احدى ما يقتله الحق المازي في الاربعين وذكر
الحق المطوس في القصور في شخصه ان يمكن لو كان قدما فثبوت
المطلوب فيعلم ما خالفنا في احوال ثبوت احوال حدوثه وعلى الاول
تخصيل الحاصل وعلى الاخير من الخلف مع المطلوب وثابتها ما سخر
هو ان يمكن لو كان قدما فيثبوت وجوده يكون قدما فكان الارجح
في زمان ايضا. فحينئذ حاصل كذا ايجاد الموجود والديم البقاء

الحضرة

أيضا تحقيق الحاصل بالضرورة وثباتها من سواها أيضا وهذا
ثابت لما علم على قسمين أما إيجاد المعدم وأصله الموجود في تلك
القديم لا يتصور ولا في الوجود المكتسب عن العلة لا يكون الثاني
هذا ترحم الله ولا يحسننا عالم هذه الدلائل بما يشتملها من قوت
على تحقيق بقدره صعوبة هي من على الربط الذي يكون فيما بين بعض
كربط مركزه ويدور حركة المتناهي من أن الثاني مع كونها عاجزة في
وجودها إلى الأولى ملذلة لها من أي ما يكون مما لا نأخذ من ذلك
أصله لا يجوز أن يكون فيما بين بعض القدماء فيكون قد علم هو قفا
وجوده على وجود قديم آخر واجبا لثبات مستلزم اليقين غير القفا
بينهما فإن جواز هذا الاحتمال بما يتقدم في تمام هذا الدلائل أن
ينال العلة لها من ثابته لا على القديم وإيجاد له وكذا من كنه
الوجود منه لا هذا النوع من الربط بينهما وظاهره ليس بما للمعدم
وأحداث الحوادث فإن سميت لما تسمى حال البقاء وأيجاد الوجود
القديم البناء فقولوا إنه لا يارن من الحاصل تحقيق الحاصل وأن سميت
ضبط الموجود فقط هو أنه يكون في الوجود المكتسب عن العلة المذكورة
سميته شيئا آخر فلا بد لا تمام الدلائل من أن لا يربط لها أيضا قفا
فإن الدليل على هذا المطلوب يتبدلون في بطل هذا الاحتمال عالا
يستحق العلل ثم أن الاستاد دام ظله سلك في حواشي العدد لا في
حدوث العالم زمانا على تقدير بثوت موجود له مسلما عقليا متينا فلهذا

ثانياً حينئذ تقدم على طبيعة العالم من حيث هي المفهوم المشترك
 اجزائه تقدماً باعتبار يكون التقدير المشترك بقرينة شخص موجود
 في الخارج موزعاً على سواها كان التقدير المشترك موجوداً في الخارج
 او متبوعاً ما انما اعتبارياً محصاً لانه ثمة تقدم على كل فرد مشترك
 المشترك يتقدم واحداً يكون حقيقة باعتبار وجود واحد قبل
 تحقق كل واحد من افراد مفهوم ما سوى الله ثمة تقدم على
 كل واحد من افراد شئ يتقدم واحداً بمعنى المذكور تقدم على طبيعة
 الشئ من حيث هي بمعنى المذكور فله ثمة تقدم هذا التقدم حصو
 في مرتبة من مراتب نفس الامر فصول من هذه الجبهة ما هي ثمة
 العالم ارحمن حدوده لا يخرج سقي على تقدير تقدم العالم زماناً او
 ازماناً من مقارنه حدوده الزمان وان لم يكن زماناً ولا اولاً ولا
 لا استلزاماً من حوله والفرق بين هذا الجاهل من تحصيل الحاصل والثاني
 المطلوب وهو حدود العالم زماناً على تقدير ثبوت واجبا لوجود
 انتهى فان قلت يمكن اجزاء هذا الدليل لخصائبات فانه ثمة تقدم
 كونها زائدة على الذات كما هو راي الاشاعرة مع انها قد يرد زماناً بل
 شبهة في بعض الدليل فكل مادة النفس محيان يكون ممكنة لا يستحيل
 ان يكون ثمة صفات موجودة زائدة على ما يقر على محله وان قلت ثمة
 ان يجرى في اللوازم الموجودة لتقدم مرفوض لا يستحيل لوجود كونها
 كذلك كالتفكير فانه اذا فرض ان يكون قد يرد لزمانها الراية عليها

الخبر

الخصومة بين الكيفية والحوادث بحيث لا يكون قد يرد مع انها
 من هذا الدليل ان يكون حادثاً هيف قدنا المفروض كذا حال
 فيتحقق الدليل بل هو جرياً بكان مادة النفس ان كانت سالوة النفس
 ليست لها من مطلقاً بل اوزر على تقدير جرياً المفروض ولا شك
 انها على هذا التقدير بما يمكن وجودها بل يجب وان كان التقدير
 محالاً فلهذا انما اعترضتم باستحالة الوجود في اطلاقها فيفسخ على
 جميع التقديرات فيستحيل على ذلك التقدير ايضا فلهذا يصح لان
 يكون مادة التقدير ان ثمة استصحابها على اطلاقها يستلزم ثمة
 على التقديرات ممكنة مطابقة لنفس الامر ولا شك في مكان
 سقي محاذ فيفسخ الامر على تقدير سقي محاذ يرد كان فساد العالم
 محال على جميع التقديرات المطابقة لنفس الامر مع انه يمكن على تقدير
 وجود سقيها لباري بل لا يجب ثمة مادة النفس محيان يكون
 بحسب نفس الامر لا نسف ان كانا على بعض التقديرات الغير المحال
 الواقع ولو اكتفينا بما كان حق المذكور على تقدير تقدم النفس
 يتم النفس ايضا اذ بناها النفس على عدم جزاء حدوده مع اقتضاها
 الدليل حدوده ولا باس المستدل ان يتم حدوده على ذلك التقدير
 المحال مستلزمه يجوز استلزام المحال المحال فان قلت فكيف يجوز ان
 حدودنا الصنوع على تقدير تقدم النفس فلا مع ان هذا التقدير
 مستلزم لتقدمه هل يجوز العقل ان كان المرفوض عن لانه ان

كان المرفوع محالاً قطعاً غاية الأمان يكون هذا الاستحالة محالاً
 ولا بعد في التزامه على تقدير محال الجواز استلزام المحال المحالان قلت
 جواز الاستحالة المذكور على فرض محالة المرفوع جوازاً لا نفدت
 صدقته على من المصلحة التي يكون مقتضاها محالاً مع ان
 محرم صدقته على تلك المصلحة كقولهم لما لو كان فيها الهبة لا الله
 والقرآن وقوع النسيان في هذه المصلحة مثله لأنم لوجود المصلحة
 المحال فاجزأ الاستحالة بينهما الاستحالة المرفوع لزم ما يجوز في
 الباري في محال من محسوس وهو ظاهر المصلحة قطعاً جوازاً استحالة الاستحالة
 المذكورين على استحالة المرفوع لا ينافي في وجوبه لا عرق بثبوت لازم
 ايضاً على تحقق الملازمة الواجبة فعائنه ما لزم في المصلحة بغير
 وجوب عدم بثبوت جميعاً وفي صورة العفص بثبوت عدم المصنوع جواز
 حدوثه ايضاً وهذا الجواز لا ينافي في مطلوبنا لما عرفت بنا، على عرفت
 ان المنقضى عما تم باستحالة وان قلت هل لا يمنع لنا قص ما عرفت به
 من بثبوت قدمه قطعاً عما يستلزمه كان ما نفا عوج جواز حدوثه الذي ينافي
 سطره ولا يفسد ليس فان قلت وهل لا سطر مستلزم عرقه بثبوت قدم
 قطعاً عما عرفت بالأمم يجمع مع ما هو مقتضى البطلان لحدوثه لا ناس
 اجتماعهما على تقدير محالهما، قلت ليس على المستدل اثبات محالية
 التقدير المذكور حتى يتم دليله على محال المستدل في مقامه لنا نقص
 ما نفا على ما هو المقرر في كنهه جواز الاعتناء في مقامه **قوله** والحد

المشهور

المشهور اراد به الحديث النبوي عن قوله صلى الله عليه وآله كان الله
 يكن معه شيء والحديث القديس عن قوله عز وجل كنت كنزاً مخبئاً
 ان اعرف خلقت الخلق لا عرفت فان ظاهره على انها لا سيما لا دلالة
 على ان ما هو في محال حادث الحدوث الزمان في ليس على خلاف ما ذكره
 عليه دليل على محال حتى ينفاء الى ما قبله وان كان محالاً في المظهرية فان
 الدلائل التي اوردناها القدية ستدروس بتبعهم في اثبات تقدم الزمان
 لما يسمونه بالمبدعات كالاعتقاد لانهم ان كانا مبدعاً وحدهم
 كما تقدم في محله فيجب المصير له ما يدل عليه ظاهره نقول لا يتوان عن
 الابنية الثالثة صدقهم بكلام المحركات الباهرة ثم **الاعتناء** في
 الاعتناء بالبرهان عن القول لا تقدم الزمان في المبدعات المذكورة تصدق
 لتاويل الحديث من وجهين ما بعض المتكلمين منهم فاجزأ الى ما قبله
 صريحاً بصرف لقطعة كان عن ظاهرها الدال على الزمان الماضي تكملاً
 الى ما توهم من ان ظاهرها يستلزم ان يكون تكملاً بنا بناء على عدم
 معنى كونه تكملاً ليس بنا في محال ما يستلزمه فانما هو بالعمية
 عليها لم عدم جريان السؤال عنه على كان وعدم جواز التغير بغير علم
 متاويل للزمان والى ما توهم من وجوب كون الزمان موجوداً او
 ستدروس من موجود ما دى يحتاج على تقدير حدوثه الزمان في الزمان
 اخر وهكذا بنا، على عدم مرفق ان الزمان يجوز ان يكون مراً هو
 متدروس بنا الواجب تكملاً انه ليس من الموجودات الحاضرة ولا ما

يتخرج من موجد حكوم عليه بالحدوث الرنا في تحمل الحديث اعتماداً على
 هذه المقدمات وأنها على بيان انما سواه شيئاً حادثاً دهرى
 يعنى تحقق الواجب شيئاً في مرتبة من اواقع واحاج كان جميع ما سوى
 المتقدس في تلك مرتبة معدوماً بدم مبرح حاله وليس من خارج وما
 يدل على بطلان هذا التنازل اننا لو فرضنا ان يكون قبل كل شئ من مخلوقات
 شئ اخر منها بلا نهاية وانقطاع فلو جئنا ما ان يلزم التقدم الغير الزمانى
 او الزمانى ولا يلزم شئ منهما الا ان لم لا يكون تقدم لعدم الضرر
 الذى في مرتبة شئ على كل واحد من احوال السلسلة فتقدم
 مستلزم التقدم على التقدم مستلزم فلو لم ان يكون الحقيقة شيئاً
 بذلك لعدم فله يكون تدعيه بهذا المعنى ذلك لما اول ايضا من باس
 الايراد والظيفة في هذا الحكم على انقلنا عنه سابقاً فذكر على المتكبر
 الاخرين على انهم انما في عدم لزوم التقدم اصلاً ببيان ذلك
 الصور المعروضة مقتضى الحديث على التنازل المذكور انما يقر بما يكون
 والاخرين على الصلوة والتمسك في هذا الامر بالجميع بقا فيهما واستند
 بثبوت مقتضا على بطلان الصورة المعروضة حيث قال عليه السلام خلق
 المشرق من شئ كان ولو خلق الشئ من شئ اذ لم يكن له استطاع
 انما لم يزل الله ادا مع شئ ولكن كان الله ولا شئ معه الحديث
 فظهر بينهما فوله عليه السلام ان المناقاة بينهما من جهتان الصور
 مستندة للتقدم الرنا في فان مقتضى الحديث فله ولعل من ذلك

مقتضى هذا الكلام ان الله تعالى
 قد خلق المشرق من شئ كان ولو خلق
 المشرق من شئ كان ولو خلق المشرق
 من شئ كان ولو خلق المشرق من شئ كان

فانما

فانه بطلان لتنازل المذكور على الاخرى في التنازل وتبين المطلق
 بوجه لا يمكن خارج الا من التنازل فاحفظ شيئاً مما هدى
 اعطيه في ذلك بطلان المزمع لا تنوف الجاهدين واما بعض
 منهم فاشارة الى انهم كايدهما نقل عن بعض مستأجرين انهم لما سمع
 هذا الحديث قال لا ان ايضا كذلك كما انما في ما تروونه من ان الله تعالى
 امر واعتبار به يظهرهما باعتبار التحليلات السارية فيها فلا يكون
 معه شيئاً سوى وجه دس لا زلزالاً بدخول الحديث بغير ما عسى
 المعنى بالحدوث الرنا في تمكثات وتدرج الاوراق في شرح الرنا
 بان حاصل امر كذا هو مضمون الحديث القديم كذا
 محمداً فظهر الحق في المظاهرة ليعينى والى تغوذاً لله عن حمل ذلك
 لصاومات النبوة والورقات القديمة على انما هذه لينا لا
 لسمير والقرهات لما طلة **قوله** فليس المتكبر الى انما على
 ما ذكرنا من ان المتقدم في ثبات حدوث العالم هو الاجماع المنعقد
 على حدوث جميع ما سوى الله تعالى والحديث الدال عليه ليس على
 في هذا المقام الثبات الى التميز المذكور لثباتها فانه دليل على
 حدة على ابطال الرنا في فيما استند اليه ثبات حدوث الجميع من
 الاجماع والحديث لا يخفى انه على ذلك فثبات حدوث العالم
 المبني على ثبات القدرة على الاجماع والحديث فيقتضى ان توقف
 اثبات اصل القدرة ايضا عليها بالوسطه وفيه شئ ما لا انقلا

ص

الواسطة غير معقولة نحو اثبات المقدرة بها الا لا مؤنة
 تلك الواسطة ما بانها قلة من الشايع سيجز في بحث اسم
 بان الصدوق بان سأل الرسول وانزل الكتب برفق على الصدوق
 بالعلم والقدر في كنهها بان من سنها ما لا دولة السمعية وما
 والتحسني ايضا فلم يجردها من ما عد عليه بل هو في الاشارة
 بقولها علم ما فيها من لا يخفى وما خفية من هو حجة
 المتسلل المذكور ولا يجوز في غير محقق كيفية دلالة امر
 العلم الحاصل بان يصدق معنى القوة وسخف هذه المساحة
 محلهما انما الله تعالى اي لا دليل على غير ترجيح من
 جانب المصنف لدفع امر من الشايع يعني ان المصنف لم يرد
 معقولة الواسطة انها غير محتملة بل اراد بعدم المعقولة عدم
 دليل على علمها فيكون مجرد احتمال ومثل ذلك الاحتمال غير ملتفت
 اليه عند المتكلمين في مقابل الايجاع والحديث والحاصل ان المصنف
 لم يرد في الواسطة المذكور على ما افترقه بالبرهان المعقولة حتى
 يرد عليه انه لم يثبت حدود الجميع بل بقي ذلك على الايجاع والحدود
 ولا خلاف فيهم في دلالة وجوه وقائل ان يقول هذا التوجيه في
 ما سبق من نصيحه المصنف في تخصيص المصنف ان ابطال الواسطة باجاء
 الملايين ليس كما ينبغي هو وغاية ما يمكن ان يقال في الواجب ان
 مراد المصنف ما ذكر في تخصيص المصنف ان ابطال مضمون الواسطة بالا

انما
 انما

المذكور

المذكور غير معقولة في الايجاع المعقول عليه في التقيد على حدود
 جميع ما شق في المبدأ الاول المعقولة من خصوص الواسطة في
 ارجاع الواسطة او لا الى ما سواه بما ذكره ما ابطال به قدم
 ما سواه من الايجاع ويحرم يكون مبطلا لبطاسة المذكورة ايضا
 في حصة فلا ينافي في الترجيح المذكور في المبدأ الثاني كون تجويز الواسطة
 غير ملتفت اليه من حيث علمه في لغة الايجاع المتقدمة على حدود ما اراد
 لتساؤل المتكلم الواسطة والحديث الدال على ان الحق لا
 في رسالته اما رسيه انما الى توجيه امر من سلبه فان
 عند تقرير الدليل الذي نقله من الاربعين والتمسك في الخصم
 لا يثبت حدود جميع ما سواه تعالى وقد ذكره من قوله قدس
 في التحديد الواسطة غير معقولة من علم هذا الدليل وهو
 قام في هذا المطلب وقد قيل ايضا في توجيه كلام المصنف انه
 على وجوب كون الخلق اشرف وانهم من الخلق وعلى ستمالة ان
 يكون موجدا لقادر موحيا فيكون الواسطة غير ممكنة فيكون
 الشايع متدقفا وقد ذكر بعض المدققين في بعض رسائلهم
 اخرين في هذا ان المراد باعالمه يعلم به الصانع والحد الذي فيهم
 منه ان لا يعلمه يعلم به الصانع فلم يكن من العالم فالعالم بالامر
 او جسماني وقد سبق ان الاجسام والجسمانيات حادثات لغيره
 حادثات مجردة والايان والمعتول المؤثر فيها ان كانت قد تميزت

قيلها معطلة وقد قروا انه لا معطلة في الوجود قال العالم وسقوت
والعقول كلها حادثة وحينئذ يكون حاصل الجوابين من غير ان
على الدليل ان هذا العقل يكون واسطة بين الواجب والعالم ان لا
والحسابيات والواجبات غير معقولة بكونها معطلة قبل وجودها
وانما هي انما هي ^{التي هي} لا تفصل في الوجود وازداد
على وجوده ثم من هنا ولم يدرك وجوده في هذا العام
المستحق ^{منها} وهذا ما يحتاج الى ان لا يكون مستبعدا والاعتناء
لا يتصور معقولية هذه الدلائل المعروفة من قول هذا
العالم ^{في} ^{منها} ولما كانت تلك الدلائل معقولة غير متينة بدعوى
لعدم ثبوتها عقل والعقل فضل على الفضل غير ثابت والجد الذي يوجه
كونه واسطة عقله كان او غير كان فضلا خفيت لم يدل عليه دليل في
يكن ثابتا ولعل المصنف بعده ارجح الدلائل في ثبات العقل نظرا الى
ما اشرنا فقال ان واسطة غير معقولة وان ادان العقل لا يشتهر حاجت
لا دليل عليها لم يرد انما غير عقله فورد عليه ما يورد على ظاهر قوله
والواسطة غير معقولة انتهى واعلم ان هذه التوجيهات وكذا ما
من توجيهات المحقق المشككت وباسياني من توجيهات المحقق في اثباتها
مع ما فيها خصوصها على غير معقولة على معقولات لا دليل على ثبوتها
وان العقل لا يشتهر من تلك المعقولات وكلها متمسكة بقول الفطيرين
بنو العقل من الخطابيات مستقر في ان جواز ثبوت الواسطة المذكورة

في كلام المصنف ليس على نفي مبدء في هذا الكتاب بل ان نفيها على
اعتقاد الادل عليه قوله ولا تقدم سوى الله تعالى واما على الارجاء
والحدوث واما على دليل مطلق على حدوث جميع العالم واعلى ابطال
الواسطة ما هو مذكور في غير هذا الكتاب فهو راسعاً لثبوتها
ههنا ولا جواب في ذلك بنفسه بل هو لا يقدم به اعراس النتائج
ادليس مراده ان هذا العلم لا يوافق اعتقادنا على ما ولا دليل عليه
اصلاً من مثل مراده ان مصيبة تهرى شاة في هذا العلم في هذا
الكتاب من حيث انه لم يذكر فيما سبق ما يمكن ان يكون من هذا العلم
الاختلاف في سلة على فصل الدعوى وعلى ما هو مذكور في هذا العلم
مناسبت لثباته ولما كان المذكور في شخص المحصل هو بما في شخص المحصل
وهو بما في ان بناء وهو لا واسطة فيما سوى الله تعالى المحكوم عليه
بالحدوث فمرههنا على طبق ما ذكر المصنف فيه وقصص المتقصر لعدم
اثباته فيما سبق حدوث جميع ما سواه تعالى فعلى ذلك تبين ان اثرات
النسائج تلك النزجيات غير ساقط وان الموجة في هذا المسألة
مناظرة ولكان النسائج اورد حاصل هذا الاعتراض على قول المصنف
وجود مقام بعد مبدء النسائج بحيث نفي على الارجاء على حدوث
العالم المتصور جميع ما سوى الله تعالى ان لم يثبت فيما سبق كمال
اظهر وما سبق في جذه في التوجيهات المحصنة في شخص المصنف
الواسطة اصلاً ولعل الباعث على تقدير نفي مبدء مبدء مبدء علم

معقولة الا سطرارها عالم باعتبار وجودها في مفهومها
الله تعالى طبقا ذكر المصنف في تحقيق المحصول وتحرير الامراض المذكورة
هو ان يسدوا وانهم يدعون هذا الامام باب خوارف يكون امرهم من
العالم ههنا عني انهم اهل الطبيعة السبيلة او غير موجودات في
العالم الطبيعة وتارة على انهم المسمى في ترجمة في سائر الخدود والحمد
ما سوى الله تعالى انهم حتى يكون لا اعتراض على كونه شيئا
من دارج انهم انما هو انهم انما هي انما هي انهم انهم
في معنى دم معقولة او اسطرار وادنا في هذا الكلام في معنى
وتمام انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم
المتكلمين عن كونه شافا في انهم انهم انهم انهم انهم انهم
لغايلين باجابه شافا في انهم انهم انهم انهم انهم انهم
ح لة سرديا اسطرار وادنا في هذا الكلام في معنى
المتكلمين في هذا المقام كما لا يخفى على من عرف نظره في مري سهاهم
نحو تحقيق حاصل شافا في انهم انهم انهم انهم انهم انهم
كلامهم على وجه لا يتوجه على تفسير في بانه في هذا الكلام في انهم
وخرج من شافا في انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم
على اهل الاسطرار انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم
مواقف انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم
انما هذا المطالب كما انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم

الفقه سطرار في تحقيق طريقهم في معنى نوم سطرار في انهم انهم
انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم
لا يتوجه في انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم
في تحقيقها انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم
التصريح بعدم معقولة انهم انهم انهم انهم انهم انهم
او اسطرار في انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم
ويطرأ انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم
بغير مسبق وادنا في انهم انهم انهم انهم انهم انهم
في انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم
ذكر الساج لم يثبت في انهم انهم انهم انهم انهم انهم
غير انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم
المصنف في انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم
المباحث مقفرا ظهور انهم انهم انهم انهم انهم انهم
والاحتمالات بل انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم
فوق ذلك انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم
ينطبق بها جميع انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم
جميعا في هذا الكلام انهم انهم انهم انهم انهم انهم
ما بالقوة وتخرج المفهوم منها انهم انهم انهم انهم
من القوة انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم

سم القوة عما هو المستبعد فيمن انما في المقابل المقتضى والوجود اوسع
 لا سبعا الى ان يكون في نفس هو سدا قد يكون مرسقا حرم
 انحرز لم يكن هناك مادة حتى هو الحركة الحرة في الانها
 انقيس حار واخر ان اخرتم بيد ذلك لما وجد في الشيء الذي له قوة
 بالمعنى المستعمل في قوة كائنا وسنق قوة وليس من شرط تلك القوة
 هو ان يكون لها قوة بالفعل وليس حيث ان قوة انحرز لم يكن
 استطاعت ان يعمل مثل اسم القوة الى الامكان فستمر القوة التي
 رجوع في ذلك الامكان موجودا بالقوة وسماها ان يقول اسبق
 اسما لقوة هي القوة التي هي قوة كذا وقوة كذا هم من باب القوة في القوة
 الذات باعتبار الامكان الذي هو سلب القوة ولا شك ان ذلك
 الحالة امر عدي وعلى كل حال لا يكون الفعل المتقابل للقوة المذكورة
 والمفهوم من باب الفعل الى القوة الحاصلة للذات باعتبار الوجوب في ذلك
 الحالة يكون وجوده متقابل للحالة الاولى والقوة في الحالة الثانية من جهة
 اخرى ان الثانية غير مرتبة بالواجب لذات لخواص عزها في سلب
 للمكان الذات بخلاف الاولى لانها محصورة بالمكان بالذات لا سدا
 في الامكان طاعتا لخواص الذات فالواجب لذات يرى من كل الوجوه
 معنى بالقوة وبما سواه من الحكمة الموجودة في معنى بالقوة
 تلكا ونفسه ومعنى بالقوة الفعل بالقوة غير اذا تمهد ذلك ان
 في ذلك الدليل ان الحكم لو كان متبعا للوجود في غير الشئ في القوة

قوله ليس انما هو ان
 في القوة التي هي القوة
 في القوة التي هي القوة
 في القوة التي هي القوة

الفصل

الى الشئ من مصادره الامكان الى الوجوب كان هذا الوجود المرتبة عليه
 ان لا يتصل بالعدم غير فقط لعدم ان يكون له في الحقيقة وجود
 الذي ليس الا في ذاته ان يكون له من تلكا في نفسه فيكون العدم
 شريكا في فادة الوجود وكان لما بالقوة مشترك في حراج القوة
 القوة الى الفعل وهو باطل من وجه واحد المتقابلين لا يمكن ان
 يكون دحيلة في تحقق الاخر وهذا التوسيع والنسب يرتفعان ما
 في هذا المقام بقدره وجوهها رد الى الجاهل وان شئ من عدم فهم
 وان اعظم ما يتضح في هذا الدليل ان الفعل لا يتبدل لا اختياره ان
 هذا الدليل لزم لوجبا ان يكون تلك الافعال ايضا مستعدة الى الابد
 ثانيا هو راي طوايف الجرح وبكى المحققون من غيرهم حتى انكسرت
 على نقل عنهم فيكون ذلك ومعتمد في البصيرة كما ينبغي من
 قول المصنف في الكتاب بالقوة قاضية باستتاد اعتبارنا اليها
 فيقتصر الدليل بذلك وانكسرت حجة عن قريبا فاستاذ الله تعالى
 ولا اعتراض معارضة لذات الوجوب لا يجوز ان عبارة المحقق في ذات
 الدليل مستطرفة ادعى ولا ان الدليل قائم بان الحكم لا يوجد حرا
 لمحصل لا معنى بالجوهرية نقل عن تفصيلها لزم ذلك على الامم بما
 ادعاء عنها استا بلا جميع الممكنات حتى انما للعباد كما عرفت ثم لما
 استسحقنا اننا بان ذلك انما للعباد في هذا الحكم بكارة وخرج
 سائر الاعراض عن مقتضى الدليل حكم خصوص دلالة البرهان العقلي

يا خفصا من الجدل انما ياخذ الجواهر والاعراض المتعارفة لذات الموجود
 على ان لا يبرهان انما في الاعراض المتروكة ان كان هو الحقول من
 قبايل على غير هو الحقول اقتصاد عام والمختص بطلان غير موجود ان كان
 المراد البرهان المذكور عند وفاءه بقوله ان الحقول لا شيء
 الحقول سقم في اصل المطالبات مع كماله يتقل الحقول المذكور عاقل هنا
 ان ذلك العمل لا يتقوى على وجود جوهه ايضا وفيه ما الوجه محض
 اولاً وان لم يدرك في دخول الاعراض متعارفة لذات موجود غير واقع
 ما يمكن ان يكلف في اسودح مقام ان يوجد الحقول لا يلبس انما اشار به
 ان هذا لا يكون في دفع الاعراض المذكور اذ يتم على وجود كون له
 الاعراض من وجودها في العالم المتساوي ان يكون مرجع الجواهر كلها في حق
 الدليل على عدم جواز ذلك على تلك الواسطة بدون حاجة الى اعتبار لذة
 عليه كذا في بيان ذلك الدليل على الامم من ذلك وان يوجد الحقول الاخر
 بانها لا يبرهن في المتساوي من مقتضى الدليل ضرورة صدور الاعراض في الوجود
 على الاعراض بان حركات الاعراض من المتعارفات لذات الموجودات ما يقتضي
 الدليل دخول الجواهر والاعراض المتعارفة لذات الموجودات في حركاته
 الدليل في ذلك هو ان مقتضى الدليل بها ولا يخفى ان هذا الترجيح يقتضي
 اذا كانت المراد بالبرهان العقلي هنا غير الحقول عن الحقول لا يقتضاه
 عام كما عرفت ومن عجيب العقول ما يقع لبعض المناظر في هذا المقام
 حمل المتعارفة في قوله والاعراض المتعارفة لذات الموجود على المتباين لما ادبر

انما

انما يتقوى على الحقول المذكور بان البرهان المتقوى من بهن اولى على امره انما
 فبراهه وان على ان يوجد موجود ما ذا فاحده وجود موجود ما سواء كان
 جوهه او عرضا متعارفا كما او ماديا مختصا بما يتجلى سلطانا انتهى
 بعض المضل ان قيل المتعارفة هنا ليس الحقول حيث قال منسب الحقول
 ان البرهان العقلي ان الجواهر والاعراض متعارفة لذات الموجودات
 الا ان البرهان عن القوة مقول المتعارفة لذات الموجودات لا يلائمها
 اما لان المعروف هو الجواهر والاعراض ماديه وهي ما يبرهن نفسه
 في تلك الواسطة المعروف ما بها مجردة واما لان القول بخيان
 يكون بما لا يلائم بوجه انتهى فانظر في طرائف الكلام في هذا
 وهذا لا ينافي في توضيح ما استأثر به بعيدا المتعارفة لذات الموجود
 كما عرفت وما يقتضي ان تعرفهما ان معرفة كون حركات الاعراض
 متعارفات لموجد حتى تعرف عدم المساواة المذكور سوفوف على
 معرفة ان موجودها هو المتباين بالضرورة او بالبدل وهو الحق في ذلك
 في سائر الاعراض فادام لم خرب موجودها لا يعرف حالها من المتعارفة
 في المتعارفة فلا تعرفها بها هي باخلة فيما لم يبرهن دليله لا والحق
 ان يقين الاعراض التي تخصه بجادها المبدأ سبحانه المتعارفة لذات
 موجود كما ان يكون رد اجابته اذ لا يتم به حال شئ من الاعراض
 لا ينافي ان يكون مستند الى ممكن اذا كان متعارفا عند هذا
 حتى يتبين ان تكون متعارفة لا عرض خاصة واما على احتمال ان

يكون صفة الجوهر والاعراض كلها فيكون الالهام اكثر اذ حيزه
 مفاد الدليل المذكور لان كل ما يكون مفارقا عن ممكن سواء كان
 المفارق المذكور جوهر او عرضا لا يمكن ان يكون هما المذكورين
 بل يجب ان يكون موجودا هو الواجب وهكذا آخر يكون مقارنا بالصفة
 اليه هذا القدر ان كان كائنا في ابطال الواسطة المذكورة لثبوت
 ان العالم الجسماني مفارق لجوهر المرفوض ولكن ساقلا لم يحسم ههنا
 حول الاعم من ذلك كما لا يخفى على المتأمل ان يقول هذا القدر لا ينحل
 الواسطة اتصالا لا يجوز ان يوجد الجرد المرفوض على سبيل المباشرة
 او سقارنا فانه مستقيما وجوبا لوجود العالم الجسماني فيكون
 العالم عن الواسطة المذكورة على سبيل التوليد فلا بد لثبوت هذا
 من دليل اخر وما ذكره الاشاعره في ابطال اصل التوليد قد وضح كما تقدم
 في محله والاستعانة في توليد الجسم من حيث ان لم يذهب اليه احد
 القائلين بالتوليد ايضا لا يتفق في المقام ثم ان بعض الفضلاء بعد ما
 عندهم من حلقه المفارقة على غير المحضين تصدى لخرجه ما صرح به
 بعد من عدم ساقاة الدليل لصدور حركات العباد عنهم بانه انما
 رد كلامه وهو يقول انما كان لنا في النكاح من الله تعالى عبادا يعبدون
 فغير ان لا يترتب من عدم تأثير العباد في افعالهم بمعنى لا فاعله
 السعي من عدم الفعل لان هذا انسان من انفسه مع افعالهم
 والقوة فيه عدم كونهم سوفوق عليهم لان افعالهم فوجودهم لا يحتاج

من هو

من اجزاء العلل التامة بمعنى انه لم يكن وساطة لم يبين تلك لا فعال
 من لعدم انقضاء الوجود وهذا المقدار في ثبوتهم غير راجع
 الالهام الاعتبار ان احدهما دخلها في سلسلة العرف والآخر في سلسلة
 الحكمية فمن جعل الوجود وانما هما دخلها في سلسلة لطولية
 وهي سلسلة التوقل لبعضها على بعض في قول الوجود ووسيلة اليه
 لعدم مدحهم بعد هذا الوجه كعدمه ولا يترتب عليه فاعله يمكن
 الالهام صدورا لموضوع منه لان حيزه وجوده اتم بما يكون من
 حيزه له وهكذا سائر الموجودات وهذا التحقيق غير قائم لا شيء
 مع استزائها للحكا في الحكم بان لا يؤثر في وجوده الا الله لان علمه
 بالذوق في الارتباط وعلاقة الالهام كما انهم يقولون بان المقدمات
 ما تترقت عليها المتابع بحيث لا يترتب عليها مجرد لا اتفاقا بل علاقة
 بوسيلة جلالة الاشاعرة فانهم يقولون بترتب تلك بغير المحض منه
 على تلك المقدمات مجردا عادة الله تعالى كما ان الانسان اذا احل شيئا
 وبغيره بانزاده ويضع تحت اخريه تحت هذا المحصول فاعلا ان يترتب
 به في نفسه فكذا الاخر في كل ممكن بالانسية الى الله تعالى عندهم انتهى
 وفيه بعد الا عارض من عدم ملائمة هذا الترجيح بكلام المحققين
 انه في صدور التوقيف من مقتضى الدليل وصورة استناد الحركات الى
 افعالهم على سبيل الصدور عنهم كما صرح به لا على سبيل التوقل العام لتمام
 جميع ما يحتاج الى الوساطة وجوبا او عادة ان هذا القدر لا يكتفي بوضع

لوقوم الخرجهم بل هو قول آخر اصرنا في الاعتبار ان المذكور ان كانا
بحرمان جند في الاقال المذكورة عريان بصلاد و قد عتد به في سق
حركة المقتض وانما في التمس من الاما المشهورة الى الاستك
كونه محو اصرافا مستغنا وكو طات سنائية في تشبيها بالبر
باختيار وقوع تلك الاما على سطت سمي بالقلعة ولا راد به
في استراكمه في مستند التي هي بروم عدم ترجيح محله والار
عقله على تن من قالهم لا اختيارية الخالصة ليدية العقلية
استغنا قهم القواب والعقابا مسا في المضرورة الدينية وهل يكون
ذلك الامور بالفتنة الى ان قالهم عند المضمة للديب غير مطا
العتق العقول لا الحجة على الاوراق ولوم النار على الاوراق وثواب
العدا على اوراق الغريب وعقاب المسير على فساد الخمر يجرى بها ارجا
العمل الشانه لانه لا نار وانما الولم على وساطة نظم يظهر تلك الاعا
نمرن كون هذا المقادير ما كانت لا ساعة لولم يقتربا لمطاب
هنا هاهنا لم تنفع به لان القول بالوجود المذكور اشبهت
لقد عوى عدم الجبر من القول بالعدم على سبيل اجزاء العادة وان لم يفر
قدرة العقل التي في قوى من قدرتهم كانت قدرتهم مفرقة وذلك
لعدم وجود الاعلى لا ساعة من اوردوا على في احسنها ليحصى به
ناقص نفسه في اسما العقل في العبد موافقا لا عانة من ارجع
قوله بوجوب عقل باسطق المهادي حتى قيل ان هذا التناقض

من ان جوي على امتد في فصره عن طبع درجتي في احسن فكانه اراد
التسليم على محامد الله بنسبها من جوعه عن لا غرض من رد عن حجة
مقدمة القيل بان لا يتر في الوجود لا الله مستهور سدور في كنههم
وسد لواعيها بذكر لا بل قد تبا عومات القرآن كونه عا هرج حق
ببره ولا يثبت تني بها مقلوهم كلمة تتر في محله واما قولهم بوجوب
بما بعد بهم صرحا من تني من كلوهما مستداون من محصله بل ان
ف هرج لا اتم بتي من حلا في ذلك كما لا يخفى من تنع مسلمهم
في باب ترغيب وجودات وسيا في طاهر عا ره صاحب تحصيل
استغنا بدها فهم بها كما لا يخفى واما ادعى عمن ادوى وسج القفا
ان السبع صرح بدق السهام بذكر عا رته حتى تصدق في ثلاث اذ
وما ذكره المصنف في شرح الاستعارات لدفع بعض تشبهات في بركا
عليهم ورد بصرف اعداات الفخر الرازي على السبع من ان قولهم باسما
الاعا لانه ما يليه مسا هذه سيم فان الكل يسمون على صدره في
حق جلد مدرك الوجود معلول له على لا طلاق لم يولد به بسا هذا
احد من اسس على قولها بهم لم يرد من قههم لا سائها على ذكر
صاحب تحصيل واما بذكر ان يقال من حاجهم لا يثبت من ان مقدمه
بنا على سلمهم في الالجاب واستباح خلف المعلول عن علته لانه
ان سلسلة الحكمات الموجودة بعضها وتطبع بعض رباطا وحييا
لا يمكن ان يجلت الاخرى منها عن السابق وهكذا الى ان تنه في

المبادئ الذي هو الواجب لادراكه يتخلى وجه في هذه السلسلة
 عن كيفية الوجود لسائق كما أن العقل يحكم من موجه كذا اليد
 مثله هو الوجه كذا المتاح لتزيت عليها جريا وكذا يعجز العقل
 على حركة مفتاح كذا لك وهكذا وليس كذا اليد وحركة مفتاح
 في هذه السلسلة شأن سوى كونها من الوسائط والاشياء
 يحكم ايضا بعدم الفرق بين هذه السلسلة والسلسلة العظمى
 المستقلة على جميع الموجودات لم تكن في الوجود بكل من احادها
 فانص من مبدأ مبادئها المتقطع لدية السلسلة المذكورة وان
 ما سواه لا دخل له سوى كون من الالات والاشياء بظاهر
 ان نظام صاحب التحصيل ايضا على ما قدرته يبنى على هذا الاساس
 اذا لم يتب على ما انتهى من غير انما يمكن سنده على سبيل صدور
 اي تغير اذا كانت الواسطة مستندة اليه بل فيكون له من حيث يكون
 عقده كما في المتواليات وما اذا كانت الواسطة بحيث يجوز العقل
 لا يمكن ان يسميها ومن ما يثبت عليها كالمبادئ القريبة للواقع
 لا اختيارية حيث يقع صدور والصدور بالنسبة اليها بدو
 وجوبه وحروره كما هو ان اهل الحق فكونه حينئذ ما وانما كانت
 الواسطة عند مجموع وهذا هو سر ما يتقوى به الضرورة من
 صدور لا نقول لا اختيارية عن لعباد مع ان وجوده بعدد
 جميع ما يتقدم على فعله لاختياري من القدرة والاداعي وغيرها

صادر

صادر عن غير فان قدح اصلهم واعلمت السلسلة المبينة عليه
 فت مل ٢٥

بایست

باستظهار الحركات بالنظر الى ذات النفاذ من رياء سفلان
 مع من يدعى لاسمائه بالنظر وغير ذلك من كتمان القدر
 فالصحيح ان السراج يتي بعلامه من اول المجت كما ولا سائر ائمة
 على ان المنظور انيات وانها ياربعين مقابله حاجيا لطبيعي في قوله
 الا لا يلزم الاجابة على حق ذلك بل هو عيانا متصفنا ايضا كما
 عدم رياء بعد ولكن انتمسها يستبعد ثبوتها عن امر غير
 فيمنع هذا المجت شيئا اخر الكوازي من سبب سبب
 الحاصل من الاول ان سبب عدم انقضائه
 السراج مع جرائد ليس هو اقفا ما حقه
 بين المصنف والمخالفين في هذا المقام ورجح فيه
 بعدم الموافقة المذكور كون المقصود في هذا المجت
 المعنى المتقابل للاجابه لطبيعي كما مر بعد عنه
 ان قول المصنف هذا اشار الى عدم ثبوت الجبراعية
 التي قالتم ان شبهة مخالفتين في هذا المقام من سبب
 الكتابية ولا يثبت الا انها دائره بين مسلمين حاصل من
 نفي مقدرة مطلقا وحاصل الثاني نفي خصوصية سبب
 والادلة الثلاثة التي اجاب عنها المصنف هي ان السراج انما
 هو من مسلمهم الاول وما تشبهوا به في مسلمهم الثاني واصفه
 الخ الرازي في الاولين انه هو السلوان نقوى الذي عليه يقولون

وبه يصرون وتخصه انما انما الحكم غير بان يصح منه الفعل بلا
 عن الترتيب والقرن بلا عن الفعل فاعلم بان يتوقف رجحان
 الطرفين فيه على رجحان الاستماع الترجيح بلا مرجح وان يكون الطرف
 راجح وجب الاستماع لترجيح الجرح ولو كان المرجح اموحلا لا يجوز
 لا في الذات لقادسها يبقى في غير موضع موجب الاستماع فكنه
 من الطرفين لا في غيرهما فالحاصل انما اذا كان المرجح امرا مفضلا
 عما حصل به اذ انما دروا جيل لتأثيره وكما زال صار متمسكا اثره
 يجوز ان يكون غير موجب تثبوتها وقفا على ثبوت منفسه فلهذا
 بدا لعل سواء فلا يجوز ان يكون قادرا وجوبا على طرف لا كما
 مع استماع الترجيح بلا مرجح وعلى طريقة بعض المعتزلة انما لا يسمع
 منع رجوب الطرف راجح بنا على ما ذهبوا اليه من كفاية لا ولو تدر
 عدم لو لم الحال من جميع المرجح على ما يقتضيه في تفسيره ان الترتيب
 التاثير مجرد في العالم وعلى طريقة المصنف ومن يتعدى الى التاثير
 مع استماع الترجيح بلا مرجح رجوب الطرف راجح وعدم كفاية الا ان
 منع عدم الفرق بين القادرو موجب على تقدير لزوم المرجح الترتيب
 يكون في الحقيقة ان يكون كل من الفعل والترتيب ممكنات بالنسبة الى الذات
 وان لا يفتح فيه وجوب احدها راجح الاستماع لا في اعتبار امر غير الذات
 وان كان لا يماثل فان كان عينها لها كالارادة على انهم وقد
 يمكن ان يحل عبارة المصنف ويمكن عرض الوجه بان لا يمكن ان يكون

هذه التسمية وسواء احتاجا لهم فيه ما ذكره الفاضل لروى في نهات
 الفقه سمع بقوله وقوى ما سمي عليه هو ان المبدأ الاول هو
 فاعلم بان القدرة دون الايجاب تعلق قدرته باحد مقتدوريه دون
 الاخر انما يقتضي المرجح تفعل بعلوم القادر في ذلك المرجح بان نسبتها
 اليه والاختصاص على السواء فيقتضي المرجح وهو جرحا بل انما التمسك
 في الامرات وان لم يقتضوا لم استعنا، تمكن عن المؤثر لان نسبة
 القدرة لا تقتضي على السواء وقد عرفت باحد من غير مرجح
 وانما سدا بيات بيات يصاح اد يجوز حينئذ ان يتوقف وجوده على
 من غير مرجح انتهى وجوابه على طريقة الاستماع احب استواء الطرفين
 ودفع التمسك بان المرجح هو الارادة المتعلق باحد مقتدوريه
 مدتها قلنا صادرا عن اختيار كسائر افعالها لا اختيارية وتكون
 بدون مرجح من رادة اخرى متعلق به وتعلقا اخر من تلك الارادة حتى
 يلزم التمسك في لادتها والتعلقات لعدم صدور من القادر
 لذاته بل لما دت في رادة كراد قصد وتعلق بنفسها يتما وتعلقها
 باحد مقتدوريه كذلك لا يلزم الا ترجيح القادر احد مقتدوريه بلا
 داع وهو جرحا لا ترجيح بلا داع حتى يلزم استعنا، تمكن عن المؤثر
 على انه يجوز ايضا التزام جرحا التمسك في التعلقات انتهى من لا
 الاعتبارية بل في الموجود في الخارج هذا هو المختص لجوابه الذي ياتي
 في تفسيره وتفسير ذلك التماسك وهو كما ترى يقتضي مع التزام جواز

استماع الترجيح بلا مرجح
 لا يجوز في غير مرجح
 لا يجوز في غير مرجح
 لا يجوز في غير مرجح

التزجج لا يرجح الذي هو بدني الاستحالة عند المحققين على تلك التزجج
 كعمل سائق الارادة من لا يقال الاختيارية وانما يتبعه من سائر
 الافعال الاختيارية بوجودها فيها دون وجودها كون الارادة
 لنفسها التزام التسلسل في التعلقات والحوادث من هذه الشبهة
 على راي المصنف وغيره من محققين اختيار السبق الاول وبيع التسلسل
 انما يرجح في الفعل الاختياري هو الداعي الذي عيان عدم الفصل العمل
 بمصلحة المحققين احد طريق العقل والعزلة الشابة في نفس الامر
 الاختيار الى جعله متفلا عن المختص بالمرجع وليست من المؤثر
 المستقيمة الى الواجب المحكم حتى يلزم على الاول تعدد الواجب
 استقنا المحكم عن المؤثر ومن شبههم القوي بما ذكره شارح النفا
 وهو ان الواجب سجيلا مؤثريه ان كانت لذاته والصفة قدما
 واما المؤثر بعدد ما واخا وجب كان موجبا الى ان كانت
 لصفة حادثه عادا لكلام في ان مؤثريه في تلك الصفة الحادثه
 لذاته والصفة قدما و لصفة حادثه ويلزم ابا واما المؤثر في
 التسلسل الثاني باطل مقين الاول واذا لم يزم واما المؤثر في
 الموجب انتهى لوجه جوابها نظير ما تقدم **باب** لا يمتنع
 نقضه لكان صدور الامر عن المؤثر انما باضافة الصدور الى
 الامر موصلا بقوله عن المؤثر الى ان المقصود في هذه المعايضة
 نفي لامكان الرباط لا معنى سلب ضرورة الوجود والعدم

هذا هو الوجه في نفي
 امتناع نقضه لكان صدور
 الامر عن المؤثر انما باضافة
 الصدور الى الامر موصلا
 بقوله عن المؤثر الى ان المقصود
 في هذه المعايضة نفي لامكان
 الرباط لا معنى سلب ضرورة
 الوجود والعدم

الحسنة

بالحسنة الى المؤثر فيه لا امكانه في نفسه بمعنى سلب الضرورة
 المذكورة باعتبارها انما يتجبط باثبات المطاوعين في النقض
 عن المؤثر انما يتجرب لا يجب له ان يستأثر امكانه في نفسه
 كونه او السبق فضلا عن دلالة على صحة الاجاب للمؤثر
 اراد المعارض في هذا الامكان لكان حاصل كونه في اختيار
 الى المؤثر سلطانا قادرا كان او موجبا فكان مع كونه شبهة في غاية
 الصفا لا ينافي سببا مقام فالمراد من عبارة المصنف ايضا ان
 هذا الامكان الرباط الذي هو مضاف للقدرة انما هو في الامر
 باعتبار ذات المؤثر وقدرة فلا ينافي في الوجوب الذي يورثه
 اعتبار ارادته فظهر ان ما راي بعض الساطرين في هذا المقام
 من ان تقرير هذا الدليل على وجه يكون كلام المصنف جوابا له
 ان يؤخذ مكان لا ينفرد بنفسه حتى يكون معنى عبارة المصنف
 في جوابه ان الامكان الداعي لا ينافي في الوجوب العريضا من قبلنا
 وما ذكره القائل السما في ههنا من انه لو تم هذا الدليل لم يمتنع
 انما يبرر والتا من مطلقا بان يقال انما ينفرد الشيء بتفصيل مكان
 الصدور لكن الصدور ما واجبا يمنع جوابه انه لو اريد ان يمتنع
 التا من مكان الصدور انما ينافي لامكان انعام فلا ينافي في
 ولا امتناع وليس المراد بالامكان في هذا الدليل ذلك وانما يبرر
 بلامكان الخاص كما هو المراد فمنهج ادلا يقتضي مطلقا انما يبرر

امكان صدور الاثر عن الموزع ضرورة انه على فرض كون الموزع حيا
تاما يكون لازما حيا لصدور عنه لا سيما ان التماسا جديدا
شبهه بل مقتضاها انما هو امتحان لا ترقى نفسه بنا على انه لو فرض
واجبا او معتقبا بالذات لما يقصور التامير وانما اثره ان يلا
يكون لا تراويا اجاب عنه الفاضل المذكور بعد تسليم مقتضا
مطلق الاثر لا انما كان صدور الاثر بانه انما يقتضي مكانه
الاثر كما اذا اتي بالافعال وقوعيا واما المستدل ان القدرة تقتضي
الذات في لا يحد الا باليسر يعني كما لا يخفى **نعم** ان السمع
شرايط التامير اراد هو الشرايط المعبرة في مطلق التامير سواء
فرض من الموجب وحده كون كفايا لئلا يتبادر تمام الموجب
وما يشبههما او من المختار وحده كون كفايا مع القدرة والعلم
والارادة وغيرها اذ لو خصصت بما يتصور منها في موجبها شتى
كروا المستدل على نزع من المصادرة اذ يتوجه عليه على ذلك ان
صدور الاثر جديدا انما هو على تقدير كون الموزع موجبا كما هو كذلك
اذ لو فرض بخلافه لا يكون فيه تلك الشرايط وهو ظاهر ولو عرفت
يشتمل المعنى في التامير ايضا التامير الحكم الاستماع على تقدير عدم
الاستماع بالنسبة الى الموجب لا ان يتكلم فيه نزع من الاثر
وهو غير ما سبب كما لا يخفى فلا بد ههنا ان ترقى مطلق التامير
على شئ من الشرايط كما هو في الاثر في اجاب الموزع لا كونه مؤثرا

لذا

لذا ان يكون الشيء مؤثرا لذاته ليس مقتضا ان لا يكون مؤثرا
شئ سوى ذاته اصله كيف وقابل لا ترقى ارتفاع الموجب معبر في
تاثير كل مؤثر حتى في مثل حراق النار واصابة الشمس به يقتضيه
المؤثر لذاته بهذا المعنى اصله بل هو في مقابل كونه مؤثرا لذاته
وارادته مثلا كما لا يشك في انه في تقدير لا يجاب الطبايعي فلا
يتوجه ان هذا التامير ليس جانيا لتاثيره لا يجاب الطبايعي فلا
غيره سابقا لهم **نعم** لا استماع تخلت لا ترقى هذا معنى على
طريقه **نعم** ليس تخلت عن لقادرا مختارا وان سمي جميع شرايط
ان بعد حاصلها ان التامير جيب ان يكون متمكنا من كل
طريق الفعل والترك لا يمتنع ذلك الا باستجماع شرايط التامير
بالنسبة الى كل منهما فيلزم تخلت بالنسبة الى واحد منهما ضرورة
رد عوى ان وجوب احد الطرفين بالاختيار لا ينافي في الاختيار
بل يقتضيه غير مسمر عند عدم بناء على ان ذلك الوجوب يخرج
الفاعل في فعله ذلك عما هو مناط الافعال الاختيارية **نعم** يخرجها
عن غيرها من استحقاق المخرج او الدم عليها عند الاعتقاد **نعم** لا
دام ظله اقام على هذا المطلب في حواشي العدد برهان استيعاف المطلب
هناك **نعم** ويمكن عروضا الوجوبه سمي مثل هذه
العبارة في بحث العلم في جوابين قال انه لا يمتنع ان يعلم الحوادث
قبل وقوعها ولا يلزم ان يكون تلك الحوادث ممكنة واجبة

فقد استحقاقهم ان يكونوا في الدنيا من غير ان يكون لهم قدر في الدنيا...
فقد استحقاقهم ان يكونوا في الدنيا من غير ان يكون لهم قدر في الدنيا...
فقد استحقاقهم ان يكونوا في الدنيا من غير ان يكون لهم قدر في الدنيا...

يقولون ويمكن اجتماع الوجوب والامكان باعتبارين والفرق بينهما
ان المراد بالوجوب ههنا هو الوجوب السابق لانه من جهة الله
وقد هو الوجوب لانه من جهة العلم المتابع للموجود المراد
بالامكان هو انه لا يمكن ان لا يكون الربط الذي عرفته وقته
هو لا يمكن ان لا يكون المستند من العبارة في جواز
اجتماع الوجوب السابق مع لا يمكن الربط والوجوب الذي
مع لا يمكن الذي في اجتماع الوجوب السابق مع لا يمكن الذي
فانما رتبنا الجواز في الامور المعادة واجتماع الوجوب لا جزم
الربط ايضا فيكون حمل عبارة المصنف ههنا عليه فيكون
الذي قد بينه مستهون في الايجاب غير ما فيه السامح وهي ان
الحق المار في الاربعين والخصم ان الله تعالى عالم بالعدم بان
يتبع اول ما يقع في الوقت المتلا في دخوله في العلوم بحال الوقوع فما
علم الله تعالى وقوعه كان واجبا لوقوعه بمقتضى العلم وما علم عدمه
كان على عكس ذلك فالقدرة على الشيء بمعنى امكان كل من الفعل
والترك بالنسبة الى القادر بحال في تقرير الجواب ظاهر لا يبعد
حمل الوجوب في عبارة المصنف على الاعم من السابق واللاحق
فيستفاد بها الشبهتان معا **قوله** فان الارادة عند المصنف
غير زايدة على الذات تعاقب لنا سببه واساره الى ان عدم سببه
عبارة انما هو باعتبار انها من حيث استقامتها على لفظ **قوله**

وهذه الزيادة الارادة على الذات مع انها خلاف مذهب المصنف
ان يكون المقصود انها من الحقيقة المذكورة وهي جهة حدوث
الارادة فلا تناسب مقام قربه ما سيصرح به في مثل هذه
العبارة انها ليست على ما ينبغي ان يقال لا تناسب لامذهب
يحدث ارادة الفعل لبعض شيوع اعتباره ونك المناسبات على هذا في
القدرة يقولون ان الارادة عند جمهور المتكلمين غير جادة لا الخدم لا
ان للفظ المذكور انما هو زيادة الارادة على القدرة لا على الذات
الا ان يقال بانها على القدرة التي هي غير الذات مستلزمة
لزيادة على الذات ايضا فتأمل وقسم القائل السما الى اثنتي
الربا في الملة حظه ولا اعتبار به قال وحيد بن زبير في الجواب على
مذهب المصنف وكانه قد فرض على المصنف وتعالى ان يكون ليس بغير
في مرقعة ان التفسير المذكور وان كان مطابقا لما قصد الناظر
لولا ان يدعى كون اللفظ هوها بطاهر خلافا لمقصود وعدم
المناسبة عما هو باعتبار ويمكن ان يقال ان عبارة السامح التي
المذكور ايضا غير مراد من جهة اخرى هي ان الوجوب المذكور انما
يتفرع على اعتبار الارادة فقط سواء انضمت في الملة حظه الى
القدرة او لا فان جمهور المتكلمين متفق ايضا على كون الوجوب المذكور
باعتبار العناية التي عندهم هي الارادة مع انها غير قائمة بالقدرة
فقد برهن **قوله** ولا على الداعي ولا على العلم بالاصل لا دخل لعدم

قوله

زيادة الارادة على الداعي على العلم بالاصح في تقليل المناسبة كونه
وانما هو اعتبار عدم زايدها على الذات كما عرفت فذكر الاول منهما
لتوطئة الثاني بنا على ان الاول صرح به في الكتاب كما ينبغي في
بحث الارادة والثاني مسموح به في هذه المسئلة بتوسط الاول
فيحصل بذلك الاول الثاني في ودرا الثاني لتوطئة البحث الذي
يدكره متفلا من ان ضدها الارادة هناك نفس بحث مذكرة
انه لا يفرج ذكره والاستمرار عينيه بحال فهم ان يكون وجهه
الذات عن المراد موقفا المراد على حصول العلم المذكور بحيث لا
المذكور يكون وقع متماثل فان قيل اذا كان الارادة
جمل مناط توجه السؤال عدم زيادة الارادة والاعلم بالاصح والاعلم
تقصير السؤال على هذا التقدير بظاهر واقتضى الا كما مر في
التمهات سفة يكون مناط سوالهم هذا قدما يحتاج ليدخل من اذا
وعبرها سواء كان زايدها على الذات او عينها لها فيتوجه السؤال على
من الثانيين بالعينفة والزيادة من الثانيين بقدوم الارادة
يقال لم يجعل مناط السؤال عدم الزيادة فقط بل مع الوجوب ليعرف
فيل في الدنيا اعتبار الارادة فكانه قال مع الوجوب المذكور في الدنيا
الارادة هم فالثانيون بالزيادة لما لم يقولوا بالوجوب المذكور
عليهم هذا السؤال لتأمل ان يقول على ذلك كفى الوجوب المذكور
في كونه مناط توجه السؤال سواء كانت الارادة عينها او زايدها فليقو

ذكر عدم الزيادة وبالحمد تسع هذا السؤال في الجواب لا يخلو عن
وعاينه ما يمكن ان يبان في توجيه هذا المقام ان يحسن تصديق
السؤال على من جابها للحكا على المصنف كما انهم يقولون ان الزيادة
فوق ما يزوم لا يجاب بمعنى امتناع الانسكان بخلافه فمخرج
بمخرج وعدم القول بالوجود بعضا بعينه وان قيلوا بما قبله
بالقول بوجوب المخرج ونحن قالوا لا يتصور مخرج وجوب بل ووجه
خرجا من زود مراحا بحيث خلتا المطايعين بكما ينهم وامانت
فلما وافقتا على القول بالوجوب اعتبار الارادة فابقى لك جند
لخاص من زوم الاجاب لا بالقول بانفسك ان الارادة عن الذات
وحدوثها على ما هو راي بعض التحسين فاذا كانت الارادة ايضا عند
غير زايده على الذات لا على العلم بالاصح كما هو منهنا بعينه فكيف
يمكنك القول بانفسك الذات عن المراد وانقضا الاجاب ومن اراد
نفسا هذا الخلاف عيننا وبينك والخصر بغير جواب المصنف عن هذا
السؤال لا لا على التي تمت عندى على حدوث العالم سندنى الى
المذكور فخرست بان مخرج الاجاد وهو العلم بالاصح اقضى الاجاد على
هذا الكيفية لان اصح حال العالم انما هو الوجود الحدوثي فانك
سببه القدم وعظم ان العلم بالاصح الذي يشتهر عنانية تارة وارا
اخرى اقضى الوجود داما فندا هو منفسا الخلاف **الم** لما كان
يعنى لما كان سقلى العلم بالاصح الذي هو مخرج اجاد العالم هو اجاد

فما لا يزال على الحق الذي هو لا يقبل بستانه من التقديم والتأخير انتهى
 الايجاب الذي هو ذكر في تحرير محل النزاع بين الله سبحانه والمخلوق
 الذي هو منهم المصنوع في امتناع انفعالات ذاته عن ايجاد العالم
 في الاول والحاصل ان العلم بالاصح لما كان متعلقا بحد ذاته في حد
 خاص من الزمان انه هو لم يتبع انفعالات ذاته عن ايجاد العالم
 وانما الايجاب المعنى المذكور نعم بآ على وجوبه لا يصح حيث لا يوافق
 معنى اخر هو استحالة امتناع هذه الحوادث الكائنات عنه وعلى وجه
 الواقع الذي لا يرد ان لا ايجاد التي هي له لم لا يصح ولا
 ان لا يوجب ان يخل وتوقعه على الحق الخاص من العلم لا يصح
 ان ينع كذا في بواسطة العلم المذكور وسيدكر المحقق ان العلم
 لا يتبع هذا المعنى بقوله فالذات يقتضي حدوث الحوادث في الزمان
 واسطة الارادة التي هي العلم لا يصح انتهى وهذا الايجاب هو الذي
 يتقرر عنه لايجاب الخاص فيستمر المحسوس فيما سبق ايجاب وجود
 الحوادث النظر الى علم التاعل بنظام الخلق ومصالح الغية
 بمعنى استحالة امتناع الحوادث استنادا الى العلم لا يقال هذا الى
 المعلوم وفي معنى لايجاب المتنازع فيه الى المصلحة مع ان مرجعها
 واحدا وانما ان العلم من المعلوم مستلزم لا يتكافأ غير ان الله
 هي انه على تقدير الايجاب المتنازع فيه يكون ناطق الوجوب الذي هو
 هو العلة وتوقعه له لولا انما هو على طبق مقتضاها على تقدير هذا

الاجاب

فما لا يزال على الحق الذي هو لا يقبل بستانه من التقديم والتأخير انتهى
 الايجاب الذي هو ذكر في تحرير محل النزاع بين الله سبحانه والمخلوق
 الذي هو منهم المصنوع في امتناع انفعالات ذاته عن ايجاد العالم
 في الاول والحاصل ان العلم بالاصح لما كان متعلقا بحد ذاته في حد
 خاص من الزمان انه هو لم يتبع انفعالات ذاته عن ايجاد العالم
 وانما الايجاب المعنى المذكور نعم بآ على وجوبه لا يصح حيث لا يوافق
 معنى اخر هو استحالة امتناع هذه الحوادث الكائنات عنه وعلى وجه
 الواقع الذي لا يرد ان لا ايجاد التي هي له لم لا يصح ولا
 ان لا يوجب ان يخل وتوقعه على الحق الخاص من العلم لا يصح
 ان ينع كذا في بواسطة العلم المذكور وسيدكر المحقق ان العلم
 لا يتبع هذا المعنى بقوله فالذات يقتضي حدوث الحوادث في الزمان
 واسطة الارادة التي هي العلم لا يصح انتهى وهذا الايجاب هو الذي
 يتقرر عنه لايجاب الخاص فيستمر المحسوس فيما سبق ايجاب وجود
 الحوادث النظر الى علم التاعل بنظام الخلق ومصالح الغية
 بمعنى استحالة امتناع الحوادث استنادا الى العلم لا يقال هذا الى
 المعلوم وفي معنى لايجاب المتنازع فيه الى المصلحة مع ان مرجعها
 واحدا وانما ان العلم من المعلوم مستلزم لا يتكافأ غير ان الله
 هي انه على تقدير الايجاب المتنازع فيه يكون ناطق الوجوب الذي هو
 هو العلة وتوقعه له لولا انما هو على طبق مقتضاها على تقدير هذا

فما لا يزال على الحق الذي هو لا يقبل بستانه من التقديم والتأخير انتهى
 الايجاب الذي هو ذكر في تحرير محل النزاع بين الله سبحانه والمخلوق
 الذي هو منهم المصنوع في امتناع انفعالات ذاته عن ايجاد العالم
 في الاول والحاصل ان العلم بالاصح لما كان متعلقا بحد ذاته في حد
 خاص من الزمان انه هو لم يتبع انفعالات ذاته عن ايجاد العالم
 وانما الايجاب المعنى المذكور نعم بآ على وجوبه لا يصح حيث لا يوافق
 معنى اخر هو استحالة امتناع هذه الحوادث الكائنات عنه وعلى وجه
 الواقع الذي لا يرد ان لا ايجاد التي هي له لم لا يصح ولا
 ان لا يوجب ان يخل وتوقعه على الحق الخاص من العلم لا يصح
 ان ينع كذا في بواسطة العلم المذكور وسيدكر المحقق ان العلم
 لا يتبع هذا المعنى بقوله فالذات يقتضي حدوث الحوادث في الزمان
 واسطة الارادة التي هي العلم لا يصح انتهى وهذا الايجاب هو الذي
 يتقرر عنه لايجاب الخاص فيستمر المحسوس فيما سبق ايجاب وجود
 الحوادث النظر الى علم التاعل بنظام الخلق ومصالح الغية
 بمعنى استحالة امتناع الحوادث استنادا الى العلم لا يقال هذا الى
 المعلوم وفي معنى لايجاب المتنازع فيه الى المصلحة مع ان مرجعها
 واحدا وانما ان العلم من المعلوم مستلزم لا يتكافأ غير ان الله
 هي انه على تقدير الايجاب المتنازع فيه يكون ناطق الوجوب الذي هو
 هو العلة وتوقعه له لولا انما هو على طبق مقتضاها على تقدير هذا

القدرة بهذا الاسكان او بما يوافقه في المعنى فقالوا تارة القدرة
 اسم الفاعل والتارة هي صفة الفعل والتارة هي صفة الفاعل
 المعنى الآخر للاختيار هو ان عدم المناقاة لا يوجب جواز اختيار القدرة
 الى الاسكان المذكور الرابع في القدرة في الحقيقة كذلك في القدرة
 في الجموع القدرة والارادة ايضا بطريق الا الى اذا انضم الى
 انما يقع فيه وهو ظاهر في ههنا حتى هو ان المستند من بعد
 حينئذ ان لا يوجب المذكور لا ينافي في جموع القدرة والارادة وانما
 المراد على طبق تنسيق السارح عدم تناقض القدرة وحدها قلنا
 ان يتولى يجوز اختلاف حكم المزدوج في ذلك وتوجهه جوا
 اجتماع الوجوب مع المزدوج المذكور كما هو المستند من التفسير
 اجتماعه لجموع المذكور كما هو مفاد العبارة مثلا وان ينظر في
 قائل واستمران الجزء الآخر من الجموع انما هو معنى على مراد فلا يبرهن
 ان عدم مناقاة الوجوب بدوكم للاختيار ينبغي على كون الاختيار
 الثابت له مقابلا ما يقابل الايجاب الطبيعي كما هو مذهب جمهور
 المشايخ او ما يقابل الايجاب بمعنى امتناع الاثبات كما هو في
 المصنف وبعض المعتزلة زعم ان ما هو من ضروريات الاثبات
 ليس الا على تلك المرتبة وليس عدم المناقاة المذكور مستلما
 عند المحققين القائلين بان الاختيار الذي يجيب ان يثبت له
 هو الاختيار الكامل الى المعنى المقابل للايجاب الخاص بنا على

منها

ما لا استحقاقا لعبادة انا هو هذا المعنى وتدمر هذا المعنى
 مفصل في ارايل تحت القدرة قد ذكرتم ان الزنى والحكم بان هذا
 الوجوب محقق للاختيار ط ان لعبارة المشهور بتدليله
 سيظهر عنهم ان الاختيار المذكور لا يحقق الا مع الارادة المرجحة
 لاحد الطرفين وان الارادة لا تمكن عن الوجوب يكون هذا
 الوجوب المسبب عن تلك الارادة المسببة عن الاختيار المذكور
 محتملا لدور الالة عليه دلالة المسبب على السبب فاما ان
 لقائل يقول هذه التسمية قريبة مما ذكر في الحاشية لنا
 بقوله وان قيل وقد عرفت فمقتضى ما بقينا بها على عدم زيادة
 الارادة وتكرارها هنا للتعرض على السارح في استظهار ان في
 هذا المقام المحتاج الى تحقيق عدم المناقاة المذكور وكيفية الجمع
 القوا بالوجوب وعينها بصفات والقول لا تفكك المذكور
 بغير عبارة مشهورة حاصلها محض الدعوى ومنه حال عن
 يقوى المدعى فانه يقول المثال ذلك لا يكفي في تسليمة المطلوب
 ولا يستوي عن ذلك الجمل بجمعية المطلوب فيبقى بعد ان يقول
 قابل لنا وكذا وليس هو ملك ما يمكن ان يستقبط منه حجة
 فذلك يلحق بالمقام الا اراد تحقيقه فاساق بوجوب طرح ما قيل
 من اسال هذه العبارة التي ادبت بها مفتها مطلوب المصنف خلف
 قاف مولى في القدرة قد سبق ان مراد المتكلمين بالقدرة

الاختيار ، على ما حققه المحقق في غير هذا الموضع ، من ان
 الفعل لا يملك ان يكون له نظر الى الارادة ايضا ، فاما
 وان كان هو ما مراد الفلاس ، فقد عدم لزوم شئ منها بالنظر
 الى ذلك فقط وان كانت لنا بالنظر الى الارادة فان مراعاة مرجع الى
 الحدود المستلزمة لصحة الترك في وقت ما والقديم المستلزم في وقت
 الفعل ، انما هو مجرد منافاة الوجوب باعتبار الارادة التي هي غير الازلية
 المرادة ، فكيف دون الحكم ، ان الوجوب بهذا الاعتبار يقتضي الفعل
 دائما بدوام الذات لا يصح مع الترك في وقت ما بناء على استحضار
 ان تلك العلة القائمة عن معلول فينا في عدم التزم الذي نشأ
 الارادة ايضا كما هو مراد المتكلمين ، ولا ينافي في عدم التزم الفعل
 مجرد الذات كما هو مراد الحكماء ، لا ينافي القدرة واختيار
 والارادة لعل المتصور من قسم الارادة هنا ان الحكماء اخذوا هذه
 تفسيرهم للقدرة والاختيار فينتج مع الحكم بعدم منافاة القوة
 المذكورة لهما المعبر بعدم منافاة لهما ايضا ، فاما قوله اراد
 تحقيقه قال بعض الافاضل المحققين ان تلك الحالة هي التي
 مقتضى العلم بالارادة بالارادة ، مما ذهب اليه اهل الاختيار من تحقق المبدأ
 القائمة في الازل بدون معلول هو التي تحلت عن ذات العلة واستقامت
 بمنوعة والدليل انما يفيد الاول دون الثاني انتهى وحاصل ما ذكره
 المحقق في الحاشية السابقة من ما سيذكره في آخر هذه الحاشية يرجع

الوجه

الى هذا التحقيق ما ذكره الفاضل السامي ايضا في دفع هذه الشبهة
 بقوله ووجدت في المناقاة انما هي على تقدير ان يكون الفعل
 الذات اعتبارا لارادة فقط وليست كذلك بل العلم بالاصح في ذلك
 الوقت دخل في حدود الحادث وكون العلم غير الذات غير مراد
 المقصود ان العلم بالاصح انتهى الى ان لا يحصل الجمع انه لو لم يكن
 العلم بالاصح مقتضيا لتأخر العمل لكان الفعل لا رتبة لا ينفك
 عن الفاعل وكذا قضاء العلم بالاصح صار يسمى الله سبحانه وتعالى
 بناء على ان لا يصح كان ذلك وما حار العمل عن الفاعل الحاصل للعلم بالاصح
 هو تاجر ليس بخلق لا ومن يدعي استحقاقه لعلمه لبيان هذا هو
 حرام الشبهة عن قبل التزم ومن قال من المتكلمين بهذا الانقضاء
 للعلم بالاصح كما هو المقصود في هذا المقام ، واما سائر المتكلمين الذين
 لا يقولون بوجوبه بالاصح ولا يقولون ذلك لتأخر العلم بالاصح
 كما لا ساعرة فليس المقصود هنا دفع الشبهة عن جانبهم وطريق
 دفعها على سلكهم يظهر ما سبق فتذكر ، فان قيل انفكاك
 العلة ومعناها هذا السؤال ان لعلة الانفكاك والتحلت كما بطلنا
 على صورة تحلل الزمان بين المعلول كذلك بطلنا على صورة تفكك
 عليه الزمان وان لم يكن هناك تحلل زمان بينهما حاصل السرا
 ان القدر سنة كيف تتجه من حكم المتكلمين بانفكاك العلة القائمة
 عن المعلول في الزمان والحال لا يلزم عليهم ايضا ان دليل الذي نشأ

الى المحسوس والقرين ايضا الحكم بان علة وجود الحادث لا يتم الا
 بعد ان تستعدت احوالها لوجود ذلك الحادث فيجب ان يتم
 العلة بوجود الحد وانقضاء زمان وجوده حتى يوجد ذلك
 بعد ذلك الزمان فتقدم العلة انما هي على المعلوم الزمان
 وهذا هو الاستعداد والتحلف وحاصل الجواب ان الحادث لا
 يعني تقدم الزمان في بدو التحلل جازي وهو الذي التزمه الحكماء
 دون تحلف والاستعداد يعني التحلل فانه يستقبل جسمه فيظهر
 التحلل وهو الذي يلزم على المتكلمين وبه يتبين ان
 فوجبات تقدم تلك العلة هذا هو مناط جوازهم من جهة
 مشهورة اوردت عليهم الزمان المعلوم بالانتماء والتمتع بالتحلل
 فبرهان حدوث الحادث اليومي حينئذ محال وكذا استبان
 اذ حدوثه لما يكون محذوف علة لثباته وانتماءه بانتماءها
 في محل الكلام الى حدوثه وانتماءها وهكذا يلزم حدوث
 الواجب على الاول وانتماءه على الثاني لانتماءه على العلة
 اليه ثلثا عنها علوا كبيرا وتتم الجواب على ما سبق ان العلة
 لحدوث الجواب اليومي وانتماءها انما يتم يا مور في زمان
 هي الحركة وما يقعها ومن حواشيها ان لا يمكن تحققها الا سيطرة
 على الزمان فيجب ان تقدم زمان الامور المذكورة على ان حدوث
 الحادث وانتماءه المعلق بها الضرورة عدم جواز اليومي لثباته

على ذلك

على ذلك وعلة هذه الامور ايضا انما يتم يا مور اخر متبناها وهكذا فلا يتم
 الا انتماءها يا مور العلة متبناها وهو جازي عدمه ولا يذهب
 عليك ان يمتنع على هذا الجواب ان الحركة الغير متناهية الى الغاية
 لا وجود لها عندكم فلو ما يقعها من زمان الله هو مقدارها
 واما الموجود من الحركة والزمان هو الحركة بمعنى انقضاء الزمان
 المسبب الى المتعاقب لها وهما امران تسميان لا يتصوران في
 زمانها وعلى تقدير وجود القطع على ما ذهب اليه بعضهم لا يتصور
 زمانا لا وجود مطلقا لها وانما هي تمامها او وجود بسيط مستقل
 واحد يفرق فيه حدود غير متناهية فكيف يتصور ان يكون شي
 من اجزائها انجزية دجلة في علة امر واقعي ومع ذلك هما اشياء
 لا يحسم شئ منهما هذا الجواب ولها انه تزداد عدم ان علة انتماء
 الحادث انما هي انتماء علة فاقرب من دخوله في علة الحادث من ان
 التدرج بين زمان في الوجود ليس جازيا انتماءه كماله وجوده في زمان
 جواز حقيقة الانتماء على الزمان له عدم تصور التدرج في الانتماء
 فيجب ان يجمع في ان انتماء الحادث انتماء علة وانتماء علة
 وهكذا مترتبة متعاقبة الى انتماء علة العلة ثلثا عن ذلك وعلى
 المصنف قدس سر في رسالة الفضول بهذه الدققة خضع
 صورة الانتماء بالانتماء على القاطن بالانتماء فان لم يكن
 يحذف الله عن هذا الزمان متبناها ان هذا الامور يكون

لعدم لا يتأهلان وجودا بعد دخیل تحقق المعدن ذلك عدم
 ط هو الجزاء الأخير للعلية حقيقة وهو مقارن لان حدوث المعدن
 ماذا فعل انك لم اليه والجزء الآخر له انتم وهذا فاما ان
 يمتنع الى التوحيه ويرم اجتماع الامور المرتبة المتنازعة الغير المتنازعة
 في الازل المدكود ولا ستادام طر بعد ذكر السبب المذكور
 حوانتي لعدم يتقرب عليها يجوز احاد افاد في دفعه على تقدير
 امتناع نصيبان ومن دأى دأى او امتناع قد يكون لطرف
 سه ط هو عقلي ايمان لا ايقا وانما شرط هو ان لا
 ارمه لا يحتاج هذا التقضي او امتناع الى علة حادثه
 انما سئل باء على انما يحتاج هذا التقضي الى امور
 يورق وجودا لا استمرار بعد وجوده ووجوده الى هذا الحد يكون
 والذات انما يمكن يجوز ان يكون مكن من جهة واحدة
 اخرى ثم اصح ما يتوجه عليه هو عدم وجود المصالح واستناع
 معلوم غير كمال العلة ان يجوز ان يكون اعتبار معلوم
 شاذ خيلا في العلية وان التزم وجود مفاصل الفعل في الزمان
 والحكمة الى فيظهر بعد المتقدمة استمن المواد بطريق اذهب
 اليه ديمقراطيس في الاجسام في انفسها وارجح سينا في ان
 المماس في الحاداة بناء على عدم بروت دليلهم على ضيقه
 لم يكن موافقا لمذهبهم فيك نفع بهذا الحواشي لا شك لان اواردا

عاصم

دقة

على الوجه

على الجواب الاول مع عدم احتياج الى التزام قدم الزمان وتكوين
 مقاب الامور انما هي متساوية في عياد اليه ذلك
 لرم اجتماع على غير متساوية بناء على ان لا يمتنع الى الامور لا علة
 لكان يلزم حدوثه وهو محال او يلزم حدوثه ان يكون له ايضا
 علة هي وتعرفت في الحاشية السابقة عرا وجوب شرط
 من العلة لعقبي الزمان وعدم احتياج الى تقي اخر حتى يلزم
 ساهي على ان يمكن ههنا باستظهار مع هذه العلة من عدم
 الدليل انه فعله من سياتا مكنه ولو ان المصير ان
 الى الخلف على سبيل التحلل منى من يدعى من المتطير ان الخلف سدا
 المهم كما علف معنى تقدم في العلم فلا بد ان بين ذلك
 قدم ان لا شأن اليه بما سبق في الحاشية السابقة
 كون العلم بالاصح هو المرجح دون مجمل على ان العلم المذكور بمرحلة
 التقدم وقوله ان ذات النوع تفصيل له ومقصود ان غاية
 ما يلزم على المتطير على تقدير التحلل التزام التزمجه لا مرجح ويكون
 حجة على من لم يقبل منهم مرجح سوى الارادة الزائدة الغير نصا
 للترجيح لا شاعرا اما من قال ان هما مرجحا صاحبا لانه مرجح
 هو الارادة الغير الزائدة على العلم بالاصح كما ضعف من قال ان
 يمكن بالنظر لدقوتها على ان كان التحلل ان لا يصح لوجوده
 زمانه فانه الى حد مخصوص من زمانه هو مرجح لوجوده اخيرا عاده الى

هذا الحد على اقتضاء هذا المرجح كما لا يهمل اسباب مجاده الى ان المخصوص ط انكم تقولون في صورة تقدم العلة الزمان...

على ان

قوله من زعم ان ما يدور على الارض من المخلوقات... على ان المقدور محصورا اسفل بمعنى الصدور عن القادر بمعنى عدم...

Handwritten marginal notes on the left side of the page, continuing the philosophical discussion.

مظاهرها على ان تحقق الارادة ربانا مخصوصا كما هو شأن
الحوادث ولد انما في ادعاء الله بقدرته على ان يخلق
الذات وبقدرته من يخلق بعض الظواهر ان عدم مناسبة لها
السابقة باعتبار اقتران هذه المقتضيات بقوله تعالى لا شيء
يدل على ان وقت الارادة يخلو بالفعل والعمل حادث فيكون الارادة
ابصارا حادثا قبل فعله بعد حصول التسلسل في علمهم
او ردوا على جميع القائلين بحدوثها من غير ان يكون الكرامة في علمهم
للتسلسل لانها احتاجت في تخصيص وجودها الى ارادة امر
مستند الى ارادة الله وهو كذلك ولكن القرام احدى بهم ذلك
كما صرح به المحققين بها وفي بحث الارادة ايضا في غاية التعظيم
على مثل ما عده ثم انه خلت التباين بحدوثها فيما كانت به مثل
عن بعض المتأخرين كالمذنبين والمخالفين لها فاعلموا بانها كما تقول
في علمها ان حادث لا في محل ووجه مرادهم لا يخفى عن ائمتنا
وظاهر ضروري لظلال ونحو الكرامة انها قاعدة في علمها
والظاهر ان مرادهم مطابق لما نقلوا عن النظام والكبرى من غير
من انما في ادعاء نفسه تعالى عبارة عن خلقها وفي ادعاء غير عن
الاخر بها اذ على ذلك يكون حادثه قاعدة بذاتها ربانا ثم بعض الله
من متانتها مسيحي بتفصيله وهذا القول في الارادة هو قولنا
مستباح الامانة رضوان الله عليهم عن انهم علمهم لا يخفى

لا بد

لا يلزم ما اورد عليه من ان قيام الحوادث بذاتها تعالى محال فانه
غير مسلم مطلقا لقصوره ايضا فربما يصح ما قيل من ان الحادث في العلم
الذي قد سبق بحقيقته فانه لا يكون لا ارادة حادثا
من سمات الذات ولا دليل على خلافه مع انه مستظهر بالروايات المستوية
عن اصحاب العصمة صلوات الله عليهم من ان ارادة الله تعالى احداث
لا غير لا يلزم عليهم التسلسل ايضا محال واستناد تخصيص العلم
بالفعل الذي سماه فيهم داء عيا و ارادة ونحو اسمهم عن تسمية
هذا النوع من العلم بالارادة على نحو ما استدلنا في المسئلة
و بعد المص وغيره فيكون يكون مبنيا على ما بعد انما في الروايات
المذكورة الدالة على حدوثها حتى ان صرح في بعضها بغير من قال
بقدمها وتحقيق المقام انه لا خلاف في ان ارادة الله تعالى الله
في بعض صورها بكتاب السنة ليست من قبيل الميل والقصد والزم
التي من خواص المخلوقين وتحقق مقتضىها بطلان عليها الارادة
حقيقته غير معلوم فيحتمل ان يكون فيه تعالى عبارة عما را عن نوع
من العلم كما هو مذهب تابعي الحسين فيكون قد عرفت من صحتها
الذات ويكون عبارة كذلك عن الخلق والاحداث هو مقتضى
المستظهر من الروايات المذكورة فيكون حادثه من سمات
الانفال والمقتضى لعرف لا يباين عن اطلاق الارادة مجازا في
كل منهما لانه قد معلومة فالفرج ليس بمقتضى اتفاقهما على نبوت العلم

والاحداث المذكورين فيكون لفظا راجعا الى ان الارادة المطلقة
عليه تعالى عرفنا الشرح هل هي عبارة عن العلم والاحداث
فان الحسنين او اشار الى الاول واهل البيت ومن اتفقا في انهم
على الثاني فاعلم ان يدبروا سببا فاختاروا - ولعل السامع
يحتاج لما طار في ظاهر عبارات الشارح من حيث انها غير
لدهب المصنف دالا على ان الشارح اخطا في مذهبه ولم يعرف
ان الارادة عنه وغير الذات المستعدة المحسنة والاولى على ظهور
عبارته في غير شانه فيها باعتبار القرين دعوام الخطا
عنه ثم استغفر بان الحكم بعدم الخطا باستظهار الخطا المذكور
لا يتبع مع ما ذكره بعد من غايتها في الخفاء فاستدل
بقوله وليس هذا في نظره ان معصود المحسن من هذا الاستدلال
اثبات الخطا الذي استظهره في دفعه بالفساد لا على السبب
حتى توجه عليه ما اورد به بعض الاناسل من انه على تقدير
الشارح زيادة الارادة على الذات لا استلزامه لم يعتقد في
الارادة عنده نفسا محمدا في العيان المستعدة بالحدوث لا في
الشيء بل في العلم به فان قيل على انه اعتقد انه استدل
عنه على عدم زيادة الارادة على الداعي بقوله ولا يلزم التسلسل
او بعد القديما تبعه ما قرأ الشارح هذه الملازمة هذا
الامر ان كان قد عاينهم بعد القديما وان كان حادنا يحتاج

في خبص

في تخصيص وجوده بوقت دون غير الى اخره لزم التسلسل فاما
اقول لزم التسلسل او بعد القديما لازم على حال اذا كانت
الارادة زائدة على الذات سواء كانت نفس الداعي او امر اخر زائدا
عليه وهو ظاهر انتهى في مقصوده ان لزم واحد هذين الحدوثين
تثبت على وجه زائد على الذات ولا بد من ذلك ما سئل الداعي
اولا ادعى في خصوص زيادة على حال بينهما منه بحيث لا يفتقر
والمحسنة لم ينطو بمقصوده ثم انه اراد من هذا البحث ان لا
لما كانت زائدة على الذات عند المصنف لزم عليه احد الحدوثين
المتساويين كانت عين الداعي او زائدا عليه فاحاطت بعين الداعي
هو عين الذات عند المصنف لمقصوده من قول ان الارادة غير
زائدة على الداعي انها عين الذات والاولى لزم احد الحدوثين
المعتمدين ان لا استلزام مقصود المصنف ليس محمدا عتيقه لزم
على الذات فاما غير مخصوصه عنده بالارادة بل نعم سائر الصفات
الذاتية وهي من طوره اثبات ذلك المطلوب فبما لم يقصود
اثبات ان الارادة نوع من العلم وليست صفة اخرى ملحقة بها
هو صريح ما ادعاه بقوله وليست زائدة على الداعي ففي اثبات هذا
المدعى لا يجد براهين دليل يدل على عينيها الذات وقطر يكون
المدعى ونقصه على التسوية مع انه لا اختصاص له باضافات
الارادة لجرهاته في عين القدرة والعلم وسائر الصفات الذاتية

فقر المحققين ان كلام الشراح ههنا في غاية السقوط اما شرح
 بل لا تصح ان يحتمل ارادة على المصنف وما ذكر بعض الاصول
 التي تظن بقصور الشراح وراية عاثرهم المحقق في توحيد طريقتهم
 واسلحهم على وجه ينسب ان دليل المذكور دعاء تكلف بعيد
 فان المحقق في شرح اشارات في بيان الالقاء لا ارادة لا راد للمعنى
 بالاعمال المختارة اما اختلاصهم في حقيقتها ... و غير انية على
 علم عند الكعبى سخن في بحث اثبات الارادة نسبتا للشراح هذا القول
 الى جماعة من رواسا المعتزلة فقدمهم الكعبى في النظام والمحاظ
 والالحسين البصرى فظن ان هذا للنسبة بينهم خصوصاً واليه
 النظام ولا سيما الى المحاظ والعلف فزعم ان الشرح في كفا
 الملاح المحل ذكر في مقالات النظام ان قوله في الارادة ان الباركة
 ليس بوصفها على الحقيقة فاذا وصفها بغيرها في انفاذ المراد
 انما انما وصفها على حقيقتها علم واذا وصفها بغيرها لا انفاذ
 انما انما وصفها بغيرها علم واذا وصفها بغيرها لا انفاذ
 مقالة الكعبى انما انما من مستاد ويسأل بها قوله ان ارادة اذا
 ثبات ليست صفة فانه لا يترادف هو يريد لانه لا ارادة جازية
 في كل اول ابل دا الملق عليه يريد نفسه انه عالم قادر غير مكن في صفة
 واذا قيل هو يريد لا انفاذ المراد بانها انما انما على يد علمه وانما
 هو يريد لا انفاذ عباد المراد بانها انما انما انما خيرا انما

منها

من ههنا انما انما ان ارادة ثبات ليست من صفات ذاته انما
 مع قطع الطرح عن حقيقة لا قد يرد لا احد انه فاذا اطلق
 المريد في هذه المهمة فلا بد ان يميزها احدى الصفات الاخرى
 يتوقف عليها الارادة المطلقة عليه في عرف الشرح وجود علم
 والقدرة او سلبه يكون غير مكن وغير معلوم ويكون المراد
 الارادة الثابتة في لسان اهل السمع ما يقصده ثباتا في الالقاء
 انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 الى قيام امر هو موجود ما حدث بذاته ثباتا حتى ارم الحالى من كونه ثباتا
 محله للمواد بل من انما انه يعبر عن العقل منه ثباتا في مرتبة افعاله
 معنى انفاذها بالنسبة اليها ويصنفها الى هذا المعنى والمحاظ
 التكوين واستالهما هكذا يتبين ان يفهم ويخرج ما يتوهم واما
 المحاظ والعلف فثباتا ثباتا الشرح في عنها ايضا لا يدل على انما
 اليها قال في مقالات المحاظ وحلى الكعبى عنه ان قال في صفة ثباتا
 ثباتا انه يريد بمعنى انه لا يصح عليه السهو في افعاله لا اله الا هو
 ان يغلب ويترد في مقالات العلف وحلى الكعبى عنه ان قال
 ارادة الله غير المراد ارادة لما خاوه هي جازية وله في الشرح عند
 في الشرح بل الخلق عنه قوله في كل انما انما انما انما انما
 فذكره في الله الفخر الرازى في الاربعين يقول وقال في الحسين
 البصرى عن كونه يريد لا انفاذ لنفسه انه دعاه الداعي الى ايجادها

التي

ومعنى كون هذا الافعال غير امدعاء الاداعي لا الخت عليها
في قولنا ان هذه المقالة ايضا ليست نصا في ان الارادة
ليست زائدة على الاداعي لا احتمال ان يكون مرادها ان الاداعي
على طبق الاداعي لا نظام ولا كلفي تامله واعلم ان
المعزلة الذين لا يقولون ان المصور من تخصيص المعزلة بعد
الاعتراف بتجدد سمي غير المعزلة بل لايجادها لا الموجود كما
ان لا تنازع القائلين بقدوم الارادة وان لم يقولوا ايضا
بالارادة المتجددة ولكن جمهورهم قالوا تجدد قائم بالاياد
في وقت معين عليها اشترط منهم ان يعلموا ان ذلك لا يجز
يجزى المخرج لتخصيص الايام بالوقت المعين بآراء ما اعتقده المعزلة
من ان المخرج هو المحطة المختصة بالوقت المعين واستباح السداد
في غير ذلك الوقت كما يشترطه بقوله قولهم اما ان يكون في هذا
ينبغي ان يفهم لا كما توهم بمعنى الناطقين في هذا المقام ثم ان
ناظر الى انه بعد تسليم ان المشية لا رتبة لذات الواجب على شانه
بقوله القلة مستقيمان التراجع بين المتكلمين والخطا في تقدم العالم
وجوده لا مدحور ان يكون ارادة وجود العالم في الاذن يكون
العالم لتقصاها في عن الوجود الا في يكون الوجود الا في مقتا
بالخسبة الى العالم فلذلك لم يوجد في الاول ووجد في الاوان
بالجمله جميع ما يتوقف عليه وجود العالم كان في الاوان العالم لم يكن

في الاوان

في الاوان لتقصاها في كون الوجود الا في مقتا بالاختصاص
كان هذا المطلب غير بوطيقا ان مجرد مقتضاها استباح الوجود
الا في العالم لا يمكن فيها ادعاء من الحدود التي يبرهن ان مقتاها
اختصاص وقوة على العوا الخاص بمخصص طرزا اقوالا اختا
المقصود دفع توهم اتحاد شقي الفرد بدعوى ان ادعاء على الحقيقة
معنى ذواته لا صدور مستلزم لا متنازع في غير ذلك الوقت
وتفصيل دفع ان ذلك لا يستلزام انما ان مقتضى الحكم بوجوب
الاصل على ما هو مذهب المصنف واما على تقدير عدم الحكم بوجوب الاصل
كما هو مذهب جمهور المتأخرين على ما في العبارة المتفردة عن شرح الاشياء
ايضا في تفصيل آراء القائلين بالحدوث فلا يستلزام بهذا الكلمة
من المصنف ههنا مطابقة لما نقله عنه فالشئ الاول ناظر الى
قول المراد الاول في جمهور المعزلة القائلين بالاول ولو تباعا اعتبار
المصلحة والشئ الثاني في القول بالفرقة الثانية على المعنى ومن بعده
القائلين بالوجوب باعتبار ذات الوقت يستلزم الشئان فما اذا
اعتبر تطبيق الشئ الاول على مذهب المصنف مدخله وجوب
بارا ما حقيقة المحتتمية من ان اختيار المصنف هو المذهب الا
لكن مع القول بالوجوب فيجوز ما لا يقتضيه ويكون مؤدى العاين
واحدا بنا على ان الوجوب باعتبار الاصل في وقت هو غير الاستباح
في غير ذلك الوقت حقيقة ولكن مطابقة لمذهب المصنف مخرن

المراد ههنا ان ليس في صدورهم ذهب بل ذكر متالة الطائفتين على
 طبق امرين. والظاهر ان المراد هو حجب مقتدر بتعريفه انه
 مقتدر الحكم بوجه بلا صريح ايضا لا يكون مؤدى للعبارتين واحدا اذ
 الوجوب في وقت لا وقتا سوا وقت الاستماع في غير اوقات النظر الى
 شئ واحد وليس كذلك الاستماع في وجوبه المذكور فاعلم ان
 الاستماع وهو ظاهر الاستماع المذكور يجب ان يكون اعتقادا
 الوقت بنا على ما نرى في قول الطائفة الثانية التي جعلوا على تعيين
 ذات الوقت وتقريره بوجوب ظاهره ببيان من حيث انه يتعرف بها
 الاستماع المذكور بذات الوقت ان المراد انه غير معلوم بل يعرفها وهو
 الاصطلاح المذكور فيتوافق العبارتان ولا يخفى ما فيه وهو جسد
 مذهب الطائفة الثانية وهو معلوم من مذهبهم على ما مر سابقا انهم جعلوا
 بذات الوقت سواء بتعريفه او بغيره فلا يتوقف الحق وتبينه احتمالا
 اخر هو ان يكون مقصودا بحسب هذا الكلام بيان موافقة الاستماع
 المذكور للوجوب لما هو في العبارة لا وفي ان المراد بالاستماع ههنا ليس
 استماع صدور الفعل بالذات بل بالغير وهو علم بالايضا فيقولون ان
 قال بعض الاصول بعد ما فهم هذا الكلام على هذا النحو وبطلان
 الفهم انما هو ان يكون رادهم الاستماع بالذات في غير ذلك الوقت
 هو بعيد تمام انتهى لا يخفى ان هذه الجرازة لا ترد على الاحتجاج
 ويمكن الاحتجاج المذكور في وجه هذا الاحتمال بينا وههنا احتمالات لا يتوقف

شئ

ان القدر على ان لا يترك في صدورهم ذهب بل ذكر متالة الطائفتين على
 طبق امرين. والظاهر ان المراد هو حجب مقتدر بتعريفه انه
 مقتدر الحكم بوجه بلا صريح ايضا لا يكون مؤدى للعبارتين واحدا اذ
 الوجوب في وقت لا وقتا سوا وقت الاستماع في غير اوقات النظر الى
 شئ واحد وليس كذلك الاستماع في وجوبه المذكور فاعلم ان
 الاستماع وهو ظاهر الاستماع المذكور يجب ان يكون اعتقادا
 الوقت بنا على ما نرى في قول الطائفة الثانية التي جعلوا على تعيين
 ذات الوقت وتقريره بوجوب ظاهره ببيان من حيث انه يتعرف بها
 الاستماع المذكور بذات الوقت ان المراد انه غير معلوم بل يعرفها وهو
 الاصطلاح المذكور فيتوافق العبارتان ولا يخفى ما فيه وهو جسد
 مذهب الطائفة الثانية وهو معلوم من مذهبهم على ما مر سابقا انهم جعلوا
 بذات الوقت سواء بتعريفه او بغيره فلا يتوقف الحق وتبينه احتمالا
 اخر هو ان يكون مقصودا بحسب هذا الكلام بيان موافقة الاستماع
 المذكور للوجوب لما هو في العبارة لا وفي ان المراد بالاستماع ههنا ليس
 استماع صدور الفعل بالذات بل بالغير وهو علم بالايضا فيقولون ان
 قال بعض الاصول بعد ما فهم هذا الكلام على هذا النحو وبطلان
 الفهم انما هو ان يكون رادهم الاستماع بالذات في غير ذلك الوقت
 هو بعيد تمام انتهى لا يخفى ان هذه الجرازة لا ترد على الاحتجاج
 ويمكن الاحتجاج المذكور في وجه هذا الاحتمال بينا وههنا احتمالات لا يتوقف

٢٤

لو حصر بعد ما طالت على حقيقتها بادقاس في تقريرها العاقل هو
ان يتمكن من الفعل والترك الذي هو معنى القدرة وقد عرفت
بأنه يمكن تقريره في حال من الاحوال لان ما ان يكون في وقت
الفعل والترك وقبل حصوله في مضافات احكاما بعد مظهر سيطرة
ولا يمكن الاول اذا لم يحصل في وقت الحصول ما يكون مع عدم
مقتضاها ان يتمكن بيقضي لا مكان ولا يمكن لتأثيرها ان يتمكن من غير
بقتضاها ان يكون حاله المستحيل يمكن تحصيله في حال الذي ينبغي
يكون مقارنا لعدمه وهو ان لا يستلزم اجتماع الشيء مع عدمه
الجزائريتها على طريقه مصنف باختبار كل من الشقيين ما على اعتبار
فمنها ذكر في جواب شبهة لا ولي من الوجوب بل في يتمكن
في القدرة المقضي لا مكان فانه باعتبار ذاتها لقادر فقط والوجه
باعتبارها مع غيرها كما هو في تصور اجتماعها بالاعتبارين كليهما
المكتمل في الامتناع والاكتفاء بالوجوب في العبارة لانه شامل لهما
باعتبار ان الامتناع هو وجوده لعدم اولاه يظهر حال الامتناع ايضا
باعتبار عدمه كانه ذكر على سبيل المثالين في العبارة لانه شامل لهما
باعتبار من جهة النسبة المدفوعة بالعبارة المذكورة وانما
انقضاء الشيء الثاني بما استبان انه مصنف في عبارة التي هي فيها
تقريرها ان يكون يتمكن المذكور مقتضاها لا مكان حصوله في الحال اما
هو سبب عدم اصله لا ساعه في القدرة الحادثة ما على اطلاقه في قدرته

نعم

تجدي على اصل معتزله في مطلق القدرة يجوز بل يجب ان يكون يتمكن
على وقت يتمكن منه بان يكون يتمكن اذا كانت في الحال كان يتمكن
الاستقلال فيه يلزم ان يكون يتمكن منه حاصره في حال يتمكن فيكون
يتمتع مع عدمه وانما الممتنع اجتماع الممكن منه مع عدمه وهذا التقرير
المعاصرة وجوبها موافق لما اقتضاه المصنف في تخصيص المصنف بقوله في العبارة
انما يتبين بان تمكنه لا يثبت في حال الحصول لان احاصل جديده وانما يتبين
ممتنع ولا قبل الحصول لان تحصيله في الاستقلال ممتنع في الحال مدونه
بما ذكره اي صاحب المصنف وهو ان الحاصر في الحال هو يتمكن من تحصيله
الاستقلال لان ذلك لا يستلزم في قدرة المصنف القول بها مقارنه
في تحصيله في الواقع في الاستقلال يمكن الاحتجاج مع وجوده الممكنة
في الحال وممتنع اجتماعه مع الوقوع في الحال والمعارضة جميعه بوقوعه في
الحال حتى يتم منه الحال انتهى اما التقرير الذي ذكره لتأثيرهما في
على وجه خلد في مواضع ذلك **مسألة ٣** معنى يتمكن على تقديره
ونكره يعني من يمكن سبيل البدء في ما واحد هو انفق عليه
في قدرة الله تعالى ونحوها المعتزله في القدرة الحادثة ايضا اذ قول
بأنها مستقلة بطريق الواقع من الفعل في ظرفها المعتزلة في القاطنة
تعلقها بالظروف على اسواء انما هو في حصوله في القدرة الحادثة يظهر
انها احاطت بذاتها من اسماء في هذه السببية من اختيار النسبة
تارة يجوز ان يكون فعل واحد احاطا بالوجود وانما يمكن من الترتيب بكونه

على حال الوجود واختيار الشئ لثاني آخر يتجوز العكس مستلزما
فكل من الاختيارين بان التمكن من الفعل والترك ليس محالاً
توهم محض كما نرى وقع فيه من عدم ملائمة بعض عبارات السامع
كما ستطلع عليه لا نغريها سبب المقام بل غير موافق لمذهب السواد
وان كان باعتبار استدلال سبب الاشاعة في دفع مثل هذه التهمة
اذا اوردت عليهم في نحو خصوص القدرة اذ ادعوا كونها باعتبار تسليم
الوجود المذكور من حيث ان الظاهر فيه الوجوب السابق وهو غير
بلايا سببهم ايضا فتدبر **شأنه** اما حال وجوده الا انه
هذا انه يدعى بما يدل عليه لفظ العبارة ان القدرة اما حال الفعل
واما حال الترك وتذكر ان مقصود المعارض على ما ذكره هو ان
تختص بالمحصل بها اما حال الفعل والترك واما قبلها فان قيل
يتصور تقدم القدرة عليهم مع ان الترك على التحقيق عبارة عن عدم
الفعل اذ ظاهر حيث اننا نتقدم على احدها يستلزم المقارنة به
لعدم الواسطة بين الفعل وقدمه قلنا اذا كان الترك عدم الفعل
مطلبا كذلك ولكن التحقيق عبارة عن عدم مخصوص له هو عدم
الاعتناء في مرتبة ان كان صدور الفعل عن القادر حتى يكون نسبة القدرة
اليها على الشوا غلوا هو الاعتبار بها كما عرفت فان لعدم المطلق ان
هو مقدم لا محالة على مرتبة ان كان صدور الفعل لو كان بالقدرة كما
نسبة القدرة اليه حاصله قبل حصول نسبتها الى الفعل فكان صدور

فكر

قبل ان يكون الفعل صدوراً هي وايضا عدم المطلق لو كان موطاً
قدرة بحيث يكون مسوقاً لها والحال انه لا قدرة الا وان عدم
سابق عليه او في مرتبة حتى القدرة القدرة على هذا التحقيق اذا
تقدم القدرة على سبب صدور الفعل يكون تقدمه على الفعل
وتركها على القدرة المتقدمة يكون خالفاً لهما جميعاً فظهر **الواسطة**
بين الفعل والترك ان كان جعل في القدرة اذا امتزجت مع ان
يعونا بها جميعاً ولا يجوز ان يكون معك عن حقيقة احدها هو سبب
فوان كان معنى ان لا يكون لا يجوز ان يكون حايثا بينهما
وخطم كل على حقيقة في المساحة الاستمرار **مسألة** وحيث يجب
وجوده في كماله هذا الوجوب بالوجوب السابق كما يستعمل
للمسألة وجوب لا نرى لان ذلك لا يلائم في إمكان الترك وقدمه
تدبر وان كان ما ذكره بالوجوب لا حتى لا يضر وجوده في ذلك
الحال لعدم التمكن من الترك حيث قد يخرج اذ نرى من الحال المستقولة
بالوجود مستقولة بالوجود مستقولة بالعدم بل ان كان الوجود
المستمر تفعلاً والمستمر موطاً فلا يكون لعدم معتقداً بل كذا
بل ما جاء في الحاصل بقاء امتناع لعدم جديد على ابتداء اجتمعا
مع الوجود والمفروض فاذا انعكس الامر فنكس حاله هذا هو
الحق من هذه التهمة على اني متكرين للوجوب السابق
فقد يتمكن من الترك بل ولا من الفعل ايضا اذ ان على تقدم الترك

[illegible][illegible][illegible]

الذو

المزكية في الازل وهو ايضا موصوف بصفة وجوب الوجود
باعتبارها لا يزال فالعالم الموصوف بالترك والوجود متخذان لبدء
مستمرات لا اعتبار لان كون العالم متروكا في الاول وموجودا
بعدم لا يزال ليسا امرين متباينين بابتداءات بالذات بل هما امران
الاعتبار لان اعتبار تركه لا يزال لحظة ما هيته ممكنة بصفة
الى قدر الله تعالى واعتبار وجوب وجوده فيما لا يزال لحظة بصفة
هو موجود له وجوده في غير ما لا يحق والمقصود ان ترك العالم
عن فعله في ذاته واتحاده عليهم بما لا يزال بدوراته من عاج
بعدمه فيتحقق ان لا يكون بين هذين المعلومين ايضا انعكاس
راجع لا يتخذان في حكمهما في العالم باعتبارهما انفسا في
متباينين بالنسبة الى العالم لا اعتبارا بصفة العقل لا
فلا يتصلان ببيان دفع التعارض الذي بين عدم زيد ووجوده
زيد موجود بعد عدمه موصوف بصفة لعدم زيد في الزمان لا
وهو ايضا موصوف بالوجود في الزمان الا ان هذين اعتبارا بصفة
الاولى يتخذان ذات لنفسه باعتبار البنية الاخرى باعتبارها
بالاعتبار الى الحرايين فتأمل واعتبر في الجواب للحق مع اقتضائهما
الصفة بصفة الذات المتماثل كذا هو مقتضى قاعدة القوة
في عدم جواز صدور المتكسر عن الواحد وقد اظهرها المتكسر في عمله
وبهذا علم ان لا يتحقق ان يمكن النظر الى الذات في كلتا الحالتين

لعدم

وعدم اختصاصه بخاصة الوجود يعلم ان لا يمكن الجواب اختيار الشق
الاول مستند بان وجوب وجوده لا يرتفع مع إمكان تركه بالاعتبار
كذلك يمكن بختي استثنى لنفي مستند بان وجوب عدمه في نفي
الاستثناء جتمع مع إمكان فعله بالاعتبار قال بعض منسب لا يجد
ان وجوبه مستبعد بل هو مقتضى شق الزيد لان عدمه في الجواب
على احد الشقين وتركه لا يرقى ما عليه وان كان مقتضى
اما قد مر على الوجود والعدم على عدمه فان مقتضى عدمه في الوجود
انها محقق حال عدمه بكونها عبارة عن التمكن من وجوده في ذاتها
فان كانت قدرة على عدمه بكونها محقق حال وجوده وكونها عبارة
عن التمكن من عدمه في ذاتها وانما القدرة بالنسبة الى الطرفين
لا يمكن تحققها في مرتبة الذات لا في حال من الاحوال فلا يمكن
تحقق حاله فيكون خافية عن كل طرف في وجوده في عدمه بصفة
القدرة بالنسبة اليهما معا هناك قدر براسي ويبدو ان الجواب يكون
ليس جوابا عن كل من شق الزيد بل على معنى التعارض منه ولا يكون
اعتبارا لكل منهما حواثا بانها راسية على وجوده في كل من هاتين
حينئذ جواب واحد يبين فيه احتياجا لكل من الشقين فالمقتضى على هذا
ذكر بعض جواب وتركه لبعض لا ذكر حواثا وتركه في الآخر وانما ان
استدرك في قدرته وانما سبيل بينهما وهو جواب خلاف هو
عند المصنفين بها معنى واحد متعلق بالطرفين على سواء وانما لفظا

ان اختيار احد الشئين او كليهما انما يتصور اذا دفع مفسدة مع
 حفظ مهاب وقع عليه من زيد والترديد اعا وقع على القدرة بمعنى ان
 على العمل بالتردد باهل هي في حال وجود لا تراوحا عن قدرتها
 ان قدرة او جرد او قدر ^{العدم} في حال العدم او في حال الوجود
 اختيار الشئ من متبيل يكون الجواب جديدا في الحقيقة اختيار
 متبيل هو عدم تحقق القدرة في شئ من الحايث تاذكره الذيل
 واما ان القدرة على عدم شئ با على هذا اختيار لا يتحقق لا
 بعد وجود فلا يكون شئ منه مقدورا سوى لعدم الطاري هو
 كما ترى على انه يمكن ان يقال ان ترك وجوده الشئ بمهية محض
 باقيا لعدم مستمرا وان احداث العدم الطاري ليس ترك
 الماخوذ في معنى القدرة بل هو الاعلام والافتاء واستاها الدائم
 في مفهوم الفعل والافعال هو الاحداث سواء كان محلا
 او اعداها والترك هو الافتاء بسواء كان للوجود او للعدم و
 حاسبا ان الحكم بعدم تحقق القدرة على معنى المتعارف فيه
 حال من الاحوال بناء على عدم جواز حملها الممكن عن الوجود والعدم
 متى على كبر المراد بالترك مطلق العدم وتقدم تحقيقه له لقسطن
 العدم ^{بأنه} يتصور ان لو اسطره فتذكر **قال المنصف** ويمكن اجتماع
 القدرة او الظروفا اختيارا ما هو متعلق بالاجتماع فالمنع جديدا في القدرة و
 عدم مقدور يجوز ان يمتنع في الحال انما لها اجتماع وجردها من عدمه بها

واما مستقر متعلقا بصفة المقدرة للعدم وعلى هذا لا يكون ظرف
 الاجتماع مذكورا فالمنع جديدا في القدرة على مستقبل وعدم المقدرة
 انما في حال جواز اجتماع في حال من الاحوال الخارجية اعا التما
 اجتماع وجود مقدور في مستقبل مع عدمه في تلك الحال فانه
 متبيل على مستقبل وقوله في الحال هي لا شعار بان سترامان لا يتغير
 المذكور هو اسكان تمام القدرة على المقدور بالتردد مع رعاية نوع
 مطابقة الجواب مع المعارضة الحايث يد على ما قرره هاهنا لا يمكن
 في الاستدلال في الجواب المذكور ان يكون يمكن اجتماع القدرة مع عدمه
 فالمراد بهذا الاسكان هو الاسكان العام حتى لا يثبت في وجوب اجتماع
 المذكور فان تقدم القدرة القدرة اتفاقا وكذا الحادثة ايضا
 هو في معتزلة واجب يجب الاجتماع المذكور **سأذكر** بعض ما
 ارتكبا لتسايح في تصور جواب متبيل احدها احتساب ان القدرة
 في الحال مع كون يمكن في في الحال وقد عرفت ان القدرة ليست الا
 يمكن فكيف يتصور انكما لها عند ما بينهما تخصيص يمكن منه في
 الحال بالفعل وقد عرفت ان نسبة القدرة الى الفعل والترك يجب
 ان يكون على السواء فكيف يمكن ان يكون يمكن من ترك في حال
 ومن الفعل في اخرى فالتحقيق نظر في الاول فاورد عليه البحث بعبود
 السؤال في العاقل السعالي عزنا في موضع يدعي حيث المذكور في تحاشية
 المنار فاحفظه بحال على الاجال حتى تحيط بعبد مفصلا بحقيقة الحال

بقوله القول بتقدمها اللاح دعوى الاستقلال والقوة من الاجزاء
 بل هو من الاجزاء فالحق ان تقدمها عما هي في رتبة اسباب صدور الفعل
 على انها معقولة كما ان واقعها في هذا الزمان القدر يكون متنا
 ايضا ممكنا بها على سبيل استدلال وهو ان يتصور صدور الفعل في الزمان
 القول بتقدمها مستند على ان اسبابه لا تتصور في الزمان في وقتها
 المستند في الواقع بينهما اتصالا وليعلم ان ذلك لا ينافي مع
 اما هو حق في الاستطاعة ووقت تقدمها ان الاستطاعة على وجه
 الاستادام طرد في شي من هذه عن قدر واحدة على ان يتبين
 لم يتبين في شي من الاماكن اما ما هو مستند في بيان تقدمها
 بهذا المعنى لا يتعلق بغير الواقع من الفعل والوقت بل هو مستند في
 بالواقع منها ولا يطلق عليه شي من الوجوب في الصفات هذا ان
 مطلق الاستطاعة للفعل على ان على انه للفعل يظن به تحقيق قد
 عليه في وقت لم يترك الفاعل اختيارا وتبنا في وقت عليه طرد
 باختيار وهذا المعنى يحققه قبل وقت الفعل في الاستطاعة الواقعة
 في وقتها ان لم يكن مستطاعا في هذا المعنى لا في وقتها
 من مستطاع اليه سببه ما المعنى انما هو المعنى كثير ما يطلق
 الا على مستطاعه على مطلق التقدم بل لا كذا فيهم لا يفرق بينهما
 كان تكليف الكافر الايمان او زيد الكافر الذي لا يسمي الكافر الى
 اخرهم كما فعل الاستادام طرد في نفس يرد عليهم هذا في شي من

نكر

نقض

نقض به الجواب لا في وطريقه في مستند ما انما دام طرد بقوله
 وجوابه لا يثبت تحققه على الفعل قبل وقت الفعل على ان
 متلازم في الجواب ان على الفعل وقاية الحال بل انما يثبت تحققه
 على الفعل على ان يكون متلازم في الحال قادر على الفعل في الحال
 اياه نحن نقول به من حيث ان مقتضى تتحقق على الفعل في وقت
 واحتمال المتناهي من حادثة لا شعاع يتكون من متولون التكليف
 المقدم وحيث ان ذلك مطلقا في كل شيء من صدور عادة من كل
 د المكلف بدون مستند كثيرة وهذا معنى مرص عندكم انما
 جوا بان عرفت الاول منها على الطريق في الحقيقة المستطاعة
 منها على ان لا شعاع في قريب من ما يدرك المحسوس في وقت الارادة
 مستطاع عليه في الثاني منها انما هو انما هو بهذا الدليل
 ذكر انما هو في تحت الكمالات النفسانية اما الدليل من ان التقدم
 في مع الفعل متناهيان لا التقدم بلزما كونهما محتاجا اليها
 ان يدخل الفعل في التقدم في الوجود وكونهما مع الفعل ان يستع
 لا ح وحده المعنى انما هو المعنى موجود فلا ح حدها لان
 من التقدم في الوجود في في الملوحة في الوجود في في الوجود
 لا يكون مع الفعل في في الحوادث فهو ان الفعل حال وجوده في
 الوجود في و ما يتوهم من انما هي في في الحوادث في وجوده
 انما ح حدها في في الحوادث في وجوده في وجوده في وجوده

انتهى هذا الجواب المشهور عن هذا الدليل وكن لا شاعره بناء
 على اعتقادهم ان حال القدرة به المقدور حال معلوم على واحد ومع
 الدليل منع كونها محتاجا اليها او لا استادام ظاهرا هو ان القدرة بعد
 ذلك دليل هو انما العنصر هو الصانع لا انه عامر محتاج اليه لانه قد
 مع الفعل هذا المعنى ايضا ولكن على وجه لا يمتنع على انما لا شاعره على كونه
 القدرة على اعتبار واحد منه عددا مستحضر على انما لا شاعره في حال القدرة
 جبراس ان العنصر انما قد يخلط بين الالوه في الالوه في حال القدرة
 استادام انما جبراس من العنصر انما هو ليس من القدرة بل من جبراسها انتهى
 فبذلك وجهه واربعة في جواب ظهورها المنع في حال القدرة المستعملون
 في الجبراس الاول لجبراس هذا الجوابان فكيف غير اعتقاد انما يكون مما
 لا سلطانا وان مقتضى التكليف يتبع الفعل في حال التكليف المعتمد
 على وقت العقل التمتع انه تحقق القدرة في تلك الحال متممة في الجواب
 مستندة لا يتبع في الحال وحقق القدرة في هذه الحالة فبذلك في حق
 باعتبار فالمراد بالحال الحاق النقص وساق في الحال ما بعدها فلا يرد عليها
 او رده بعض لا يصلح اعطاء المراد بها حالنا الكفر والامانة مع ان
 هذا التزام ان تحديد التكليف ليس ثابت قبل الفعل وهو حال الكفر لا
 يتلخص في تلك الحالة واما ان النقص في حال الكفر فكيف لا يمتنع في حال
 من الكفر واما ما تنازع الى ان لا شاعره لا حتى لا يورد الجواب المدعى بهذا
 الرد لم ارد انما في علم ان هذا الجواب لا يبراد وقد ذكر في الشرح

الجواب لا ينافي في تعينه بعض الفاظ غير ان الشارح دلها بقوله
 كما تدعى تسبب القدرة على لا شاعره لا وروى عدم العصبان اذا لم يكن
 اسعد القدرة فلا عصبان ومع الفعل لا عصبان ايضا لا يتم الا
 عدم ما سيطر قبله في انما عدم العصبان لا يتم انما الفعل فلهذا
 القدرة واما انما لا شاعره في حق القدرة انتهى لا يخفى انه يمكن للاشاعر
 ان يقولوا عدم القدرة في حق من ارادهم العصبان من حيث التكليف في حق
 العباد مع عدم الاستدلال في حق العصبان لا في حق القدرة كما لا ينبغي
 في طاعة لا وقوع المكلف به بقدرة القدرة في حق الله تعالى فلهذا لا يرد
 في حق من هو في العبد في حال الطاعة والعصبان سدد واحدة
 لعدم تلبس عدم عصبان من سدد الطاعة ايضا فكيف تخصصون
 احدى الصورتين بالتشريع وتلك الاخرى مع ذلك لا يحسن المصاحبة
 في تلك واللفظ والتعريف بان رايت في ذلك مفسدة معنوية فليس عليه
 فليس يلام بهم جفدا لا في ان العباد العباد على الطاعة والعصبان
 انتهى بل في حق غيره منه شاعره هم ينكرون حكم العقل في المسح والحق في حق
 البحث في تحقيق هذا الاصل وبعد الايمان من لا ينبغي التشريع عليهم في حق
 ذلك وان تبدل الايمان بمعنى القدرة لا ان يكون التكليف متوقفا
 ولكن لا يجوز ان يجمع مع القدرة على المكلف لا متناع احتما مع استمر
 الكفر هو المردود على هذا التقدير يكون القدرة متحققة ولكن لا يجوز ان
 يتجمع مع التكليف لايمان لا سيما في جفدا في تلك الحالة لا يكون على التقدير

يتألف القدرة مع كونها شرطاً له وان كانت المشروط عن الشرط
 فضلا عن المسافة ولزوم تلك المفصلة على أحد التقديرين وان
 كان ما في بطلان الجواب ولكن اراد ببيان لزومها على التقديرين
 ايضا استدلالا بما اذا احتاج د مع جيند في تصويره الشقين
 ثم لا يمكن كتمانها بل يمكن ان يكون كذا وكذا بالايان مطلقا في الجواب
 على داوود موضع النصيب على الثاني مع جارة في موضع الزعم
 ويكفي مع هذا لا يرد انه قد عرفت ان مفاد لا يرد المذكور ان
 في الحال بايقاع لا يرد في الحال غير مشهور ان سواء فهو استمر
 ان كسر في ما في الحال ايضا او فرض بدله فيها لا يرد ان في كسب
 القدرة الى المشروط شرطه على كل من التقديرين فالمعصية لا يرد
 ان كسب غير مشروط بوجود القدرة بل يمكن حصولها في ما في
 الحال كالكسب عادة على انه يوجد في المقدور فيجوز ان يتحقق الكسب
 بدون تحقق القدرة انما اصلا كما في صورة استمر ان كسب اسما
 سواء كسب كذا في حال تحقق الكسب بل في ما في الحال كما في صورة كسب
 الكسب بالايان فلا يضر عدم تحقق القدرة عند تحقيق السط على القدرة
 الاول لا عدم تحقق الكسب عند تحقق القدرة على التمييز انما
 على وجه التقديرين يكون متعلق الكسب بايقاع الفعل في ما في الحال
 كما ذكر في اصل الجواب معقولا وغاية ما يلزم ههنا وقوع كسب غير
 المنقسم بالقدرة اصله او حال كسب وقد عرفت ان الاستماع بالقرينة

لا يرد ان كسب

في

اذا كان صدق الكسب به عن المكلف ممكنة عادة كما فيما نحن فيه
 من كسب كذا في مسكن كذا الى اخره بما لا يات الذي لا يحصل
 قد عليه قطعا مما عاينوا وقوعه ان كسب ما لا يطاق على معنى
 لا يكون كسب به من مقدوراته القادرة على كسب كل الميل واليدين
 الى السماء والارضين السورين ظاهر قد عرفت من اصله ان يرد
 مثل الثاني اعتمادا على دعوى لا اتفاق على إطلاقه كسب غير قادر
 مطلقا كما هو المذكور في اصل الدليل اعراضا عن استظهار الامة قال
 صاحب الحاقيق وعم ان لا يطاق على ما يتبادر لها ان يتحقق العقل
 لعلم الله به دم وقوعه وتعلق ارادة وايجابه بدمه فان متزلا
 بقول من القدرة الحادثة لان القدرة الحادثة مع العقل لا يمكن ولا
 يتحقق ايضاً يد عندنا ان كسب هذا جاز بل واقع جماعة لا
 لم يكن العاصي كسباً ونفسه مطلقاً انتهى وما قال بعض الناظرين
 بعد تقرير مثل اربعة بان شرط القدرة هو اجتماعها مع العمل لا اجتماعها
 مع الكسب من ان ما ذكر المحسن كما يكون له وجه في حق من يريد
 الكسب فانما امر صدق عليه نهذا عن الايمان عوفى كونه القدرة
 جامعة للعقل انتهى يظهر مما تقدم بعد انما يلزم او حصلاً بالمقصود
 الايراد والذبح وامانا اذ ههنا بعض لا فاصل بقوله لا يتحقق ان هذا
 دفع لا يرد بغيره مما ذكرنا اذ لا اختصاص بهذا الكلام بالوزان
 الثاني ولا احتياج على هذا الى تمام ان كسب بايقاع الايمان في ما

فيكون جليوا ان الصفة المحيطة بكونها لا يصحها عادة دون الاك
 ومما سببه كره في هذا المقام ما استدلل به القلاء سقطة على ثبوت مبدأ
 الميل لطايع في الاجسام لقلة الحركة القسرية فان حركتها لميل
 بالنسبة الى عوامهم هذه كان هذا الدليل بالنسبة الى الدعوى المذكورة فان
 لو لم يثبت هذا الميل لدل على جسم لا دور وسأوى ما انما حركته في الماء
 وعدم العائق ايجز من طينته جسم متجانسة تحركه على متانته فسيكون
 احدها خاليا عن سبطها في ساق الميل القسري المذكور يعطى نسبة
 معينة من ربات ما كسا عترة وما يتابع ميلها نحو قوىها وتنبه
 فينظمها في زمان ان كسا عترة وتاها مع حجب نسبة ساقه
 الى وقت القسري كسرة ما لا اولها الثاني في سقطة في سقطة في سقطة
 ايضا فستأوى حركتها عدم العائق مع دى العائق المنعقد وما تارة
 تسأوىها في سائر الاحوال فخرها في كبرها اجزاء هذا الدليل في سقطة
 المدة بان يقال لو ثبت مبدأ الميل المذكور لثبت في الحركات المذكورة
 بعدد وزن الاجسام المذكورة تحركه على متانته فسيكون احدها
 خاليا عن قاسر مخصوص ما يتابع قاسر قوىها وقدرها لتتابع
 على النسبة المذكورة فيلزم التساوى كالزمن في الاصل وتعمل جرياتها في
 الدليل في التثبت الذي انظره في سقطة من جرياتها في سقطة في سقطة في سقطة
 في الجسمين لانه من كافي الاصل لا يتا سب ما هو المعروف من عدم
 ثبوتها لا يثبت قطرها في سقطة في سقطة في سقطة في سقطة في سقطة

المتعلق

لم يثبت مبدأ احد الى ان مع سقطة في سقطة في سقطة في سقطة في سقطة
 ما لا يثبت في سقطة في سقطة في سقطة في سقطة في سقطة في سقطة
 مستند اعوان بلوغ القلة والنسبة في سقطة في سقطة في سقطة في سقطة
 فان نسبتها الى الميل حسب السقطة والنسبة وان كانت عجزها هي
 لكها عدد سقطة في سقطة في سقطة في سقطة في سقطة في سقطة
 على ان عجزها ان يكون لثقلها بالنسبة في سقطة في سقطة في سقطة في سقطة
 بين النسبة لعدد من حركتها النسبة هي ما على ساق في سقطة في سقطة
 الجواب ونعزير على وجه يسقط عنه ما ونعزير من هوان في سقطة
 حركتها عجزها عترة في سقطة في سقطة في سقطة في سقطة في سقطة
 قد رتبها من الزمان ضروري في سقطة في سقطة في سقطة في سقطة في سقطة
 برادعية مما يكون باراداعا وقادها كان الزاوية الثاني اعتبار الميل في سقطة
 ساقه فيكون يكون في الثالث باعتبار الصعيب الذي في سقطة في سقطة
 فيكون ربات عدم العائق ساقه في سقطة في سقطة في سقطة في سقطة في سقطة
 فلا يتساوى ان في سقطة في سقطة في سقطة في سقطة في سقطة في سقطة
 هي ساق في سقطة في سقطة في سقطة في سقطة في سقطة في سقطة
 القادة بما على ان يقال لثقلها ليست معللة لاعتراض هذا الاستدلال
 بل هو معبر عن القلة في سقطة في سقطة في سقطة في سقطة في سقطة في سقطة
 لا نقول بغيره في سقطة في سقطة في سقطة في سقطة في سقطة في سقطة
 المتعلقات متعلق على سقطة في سقطة في سقطة في سقطة في سقطة في سقطة

سقطة في سقطة في سقطة في سقطة في سقطة في سقطة

الحمد لله رب العالمين

السلامة

الاشراج بيان عن الحكماء في العمل بما في الحال وقول الحق في بحر الرغبات
او حب وجوده كيت ولولا كان امرنا بما نوجه له من اجل ايات المذكرات
دليل اننا لم نعرفنا الله ونستار عن الله بعضنا بعضا مع بعضنا في حال وجود
العمل واسماها غير معتول واسماها هذه التصريحات اكثر من ان يحصى
فاما ما راينا بعد ذلك فاننا لم نعرفنا الحق في جميع هذه الصفات
اعا يجمع على هذه هيبة متناهية القاتل يكون قد ربح شيئا من الامور
دون هذه هيبة لا سعيه فاهم لا يتصور ان سائر قدر الله غير الله شيئا
فما عاينهم ولا يكون قد ربح شيئا من الامور الا بعد ان يجمع
كما عاينهم ولا يكون قد ربح شيئا من الامور الا بعد ان يجمع
التي يكون سور وودع الاشراج به في بحث الكيفيات المتناهية حيث
فانها بعد تعريف تفكرت ان ما بها ان يكون على قول الارادة وما في صفة
سور بعد الا بعد حكمة فان فعل القدرة الحادثة غير سور عند السعي
لا شعري ولا يدخل في معنى من التصاريح احبب ان يعمل في ذلك ولا يدر
العمل في القوة حتى بانها صفة متناهية القاتل لا يجد على امره لا ذلك
حيث فان القدرة صفة وجوده من متناهية القاتل لا يجد على امره لا ذلك
بعضهم من قاست به العمل على الامر العزق والفرق لا من العمل والقدرة
الحادثة لذلك لا يكون سور بل وقع مسئلتها بقدر الله تعالى انما لا يدر
او من هذا الله لم يعرفه ان لا شعري مع قوله بان القدرة لا يتناول
بالطريق الواحد يمكنه ان يقول ان القدرة ربح من العمل بالفرق في حال

لكن يجب على ذلك الاستحباب لا يمكن حصوله بالنفس الى طرف لا
حصوله بالنفس الى طرف الاخر ايضا بل هو وجوبه طريق
الامر بغيره لا يمكن ان يكون العقل لا يمكن ان يكون العقل
لغيره بل انما بالنفس الى طرفين لا يمكن ان لا يستحق الا بوجوب
حتى يستلزم اجتماع الوجوبين وفوق الطرفين ولا امتناع في اجتماع
وجوب الطرفين اولو يوجب توجع الامر على جميعها باعتبار اجتماع الطرفين
الذين يتبين في هذا الموضع ان الامر وجودا حاصرا في امر واحد
والامر الذي هو في جميع الاحتمالات انتهى فلو لم يتقدم زمان ذلك لا يتبع
زمان وقوعه ليرى العقل ووجه ترداد الذهن ووجه حطه في كل
من الطرفين ثم اقترن جميعا ولا يتبين ان يتردد ذلك ما ذكره في السابق
ردا على المحذور الاول في جوابه او رد على دليلهم المتأني في ان صحة طاهر
لان الحصول لا يتناقض في الاحتياج الى العقل وهو انهم يدعون ان
الى قدر سابقه عليهم يقصودون من كلامهم ان القدرة باقية كونهما
محتاجا اليها العقل الذي يتوهمها وياخر عنها زمانا يستعمل فيها
بما يحتاج احد طرفيه وان ما يحصل هذه القدرة يحصل بعد وريتها
من الممكن في القدرة فان غير ممكن من طرف لا يستعمل في الوقت الذي
لشكده متأخرة عن الممكن وهي القدرة وظاهر ان هذا لوجوبه في
لا يوجب العقل بقوله الحصول لا يتناقض في الاحتياج الى العقل لا يستعمل في
في غير هذا فلا يرفع الى حصول انتهى فظهر بما صورنا حاله في التيقين

فلا

على انهما دليلان اخران لهما ليسا بآدوان مما ذكرنا فنقوم جابهما
ان لم يكونا اقوى ويمكن تصور جابهما وبيان محضهما في جميع
الاجزاء لا يول ان العقل كما يشهد له سابقا في دليلهم الاول وهو ان
التكليف مقصود منه لا يندفع وما يندفع من الله به العقاب ما يتبع
اذا كان بعد مستقرا في زمانه بمعنى ان يكون مستكنا في حاله انما يتبع
في زمانه وان لم يتحقق به لا يستلزم هذا المعنى كما عرفت في السكينة
على وقت العمل لا فائدة ان يكون موقفا وركب من زمانه في رتبة عقده
ما انهم يزعمون انه لو كان بعد مستكنا لما لم يقع قبل وقوعه كما ان الله
تعالى قد قاد عليه لعدم حوائجهم ويريدهم قد رتب لهم عن سلطان
قدرة على ان لا يتأخر وجود المقدورين قد رتبوا ما لا يمكنه
العقل فكذا ما حوزوه هو كون المقدورين قدرة وكسلا في رتب
فترتب زمانا في تكسب هذه عبارة عما يساوق في الاشياء في القدرة
الغير المتزمنة حال التفرع يكون المفروض حصوله قبل التفرع وقد
مؤثره والمعتزل المنكره لم يبالوا بلزوم عدم عموم قدرته تعالى
انتموا امتناع قدرته تعالى على بعض مقدراته انما يحصى
في زمانهم انما يشهد من زمانه تلك الامور لهم انما لا لما يقتضيه قضية
العدل من تمام المحر عليهم وانما لا يتناقض في ذلك سلطانا وانما يتناقض
الذين يربط بعد لا يتناقض على ان المؤثر في العمل لا يتبين في رتب
عليه زمانا كما اعتمد على اجماع العقلاء من افلا سعة في التكليف

ما نفقه صاحب المواقفنا في المؤثر في افعال العباد فلما ذهبنا الى
الزمان المؤثر فيها ايضا هو قدر الله تعالى وانما جرى عاده في خلق قدره
بمؤثر فيهم عند خلقنا فعلا لم يقدر تدا عتقدوا انها مع الفعل وان التقدم
عليه هو المؤثر فيهم من قدر الله تعالى ولما ذهبنا الى ان المؤثر فيها
قدرهم لا قدر الله اعتقدوا ان قدرهم يجب ان يكون مقدرة عليها
ليست في انما يذكر في قوله هذا الوجه ان الشريعة في كثير من
المعتمدين في قدره لا تتركه قال في قوله يفعل بها في الحال الاولى في الحجة
الاشارة على قول الانسان يفعل والفعل لا يكون الا في انما يكون
ايضا ان صاحب المواقف ذكر من جملة ذلك انهم على التقدم ان يفعلوا
بما في الابداد وانما في الموجد محال فيجعل على هذا الوجه ان يكون مقدرة
من الاحتياج الذي ذكره في دليلهم انما في احتياج الفعل لا اختيار
المؤثر الذي يجب مقدرة عليه زمانا بناء على المقضية المستقر عليها نظر
ذلك لا بنا سبب الاجابة التي سبق ذكرها والجواب لا يتقدم ان يتا
انما يجب على المقضية المذكورة تقدم المؤثر الحقيقي وهو انما لا يستند
اليه انما يتا في محاذ انما لا يتا فان معنى كونه قدره مؤثر ان لم يمت
بالقدر هل يؤثر بها في قدره ام لا هذا هو الوجه الذي يمكن ان يكون
في قدره في انما لا يتا في هذه المسئلة وانما ان يكون الباعث في قدره
في انما الاعراض بها في انما لا يتا من كلام بعضهم استظهارا بانما لا يتا
عن الاشعار من استظهارهم على المحيد بان العوض لا يتا في قدره فان كانت

ادومرزة

ن

قبل الفعل لا تقدمت حال الفعل فيلزم وجود المقدور دون الفعل
بجود الفعل وهو محال فيعبد جدا لان المستلزم لا يتا في قدره
القدر الى انما يتا في قدره ان بعضهم جواز عدم يتا بها وانما يجب
نهم يتا ها قال في استماع تعلق الباطنة بالمقدور كما في بعضهم كما
والكيفية في الاشعار في عدم يتا الاعراض مطلقا لان مقتضى الاشعار
من هذا الدليل على ما يجب به الشارح هو لا التزام على المقضية لانهم لا يتا
بما في القدر الحادثة نعم يمكن ان يكون باعنا التراجع الى انما لا يتا في
يتا انما لا يتا وعدم يتا اذا كانا لثانين نهم بعدم يتا بها انما لا يتا
فيهم ذهب عنهم الى عدم يتا الاعراض وكانوا قالين بعدم جواز يتا
القدر كقولهم في طلق الاعراض كذا في الاول غير معلوم انما لا يتا في
لما نقل عنهم شارح المواقف من قولهم بعدم جواز الاعراض لانهم لا يتا
كما في قوله كما يعلم من عبارة بعض شراح صاحب المواقف حيث قال
وقالت المستلزما لثانين قبل الفعل فيهم من قال يتا بها حال وجود الفعل
وان لم يكن قدره عليه فانما لا يتا كالبعض منهم من يتا انما لا يتا
عليه ان في البقاء كما عرفت من نقل شارح المواقف انما لا يتا في جواز
فكما جواز يتا بها حال وجود الفعل جواز محتمل ايضا في تلك الحالة
والفرق بينه وبين عدم محتمل الا قبل الفعل كما نقله المحقق في انما لا يتا
يقال لثانين نهم بعدم جواز يتا الاعراض مطلقا كالنظام والكمين
يجب ان يتا لولا بعدم جواز يتا انما لا يتا في انما لا يتا في انما لا يتا

البحار

نافي وجوبه ونا في جواز وجوده المحش يمكن ان يكون ناظر الى الامر **وقد**
 يكون شاخا للمواقف مقصرا في العقل وحقن المحش ايضا فانما هو حاله
 المذهب قائل **قوله** وايضا ان الدليل لنا في معنى من حيث ترجح
 فيرد ان القدرة غير محتاج اليها عند حصول الفعل لا يخفى اننا قد علمنا
 عدم وجوب بقائها عند الاستدلال على عدم جواز تحققها الا قبل الفعل
 كما هو المذهب ان هذا الدليل على انه في شرح المواقف لا يدل على عدم
 وجوب بقائها ايضا فانما هو تقريره بانها ان جاز نقول ان القدرة بالفعل
 الحادث حال حدوثه يلزم القدرة على اياها في حال بقائها انما في الحال
 بقاءه للمؤثر ان المانع من تحقق القدرة بالبقاء ليس الا ان يكون مقتضى
 الوجود والحادث على حدوثه يحقق الوجود ايضا انتهى وظاهرنا ما لا بد
 على عدم جواز بقائها بالفعل حال الحدوث فيمكن ان يجمع مع ذلك
 بقاءها لكونها شرطا لوجود الفعل كاهو مذهب الطائفة الاولى
قوله فان قيل لعل المستحيل لما كان المحش في الحاشية السابقة
 بقوله ويمكن الجواب هو ان جواز الدليل المذكور محتاج الى ان يكون
 المستحيل خصوصا على غير ما في الخارج لما اورد عليه في صدر هذه الحاشية
 استشهادهما لتوجه كلام المصنف مع جوابه بان التوجه لا يمكن ان
 يكون مقتضا للمصنف ان القدرة عبارة عن القوة السابقة التي يشترط
 معها عدم تحقق شرطها لا ينافي ولا يتحقق الا قبل الفعل فما في القدرة
 اذا استدلل على عدمه بان في حال وجود الامر يجب وجوده يتحقق شرطا

٢٧

الثاني

انما لا يلا محالة وفي حال عدمه كذلك فلا يتحقق القدرة المستمرة
 بانتفاء الشرط في حال اصدقه فلا يجوز لمصنفنا ان يحجب عنه مثل جواز
 المحش اعني اختياره من شئ يكون القدرة في حال الوجود والعدم
 بعدم ساقاه الوجوب باعتبار الشرط للقدرة لساقا فلما اعتقدنا
 فلا بد له بنا على هذا الاحتداد من التزام كون القدرة مستندة على
 المتدور بحتمه مع عدم وجوده قال ويمكن اجتماع القدرة **قوله**
 قلنا لا يساعد هذا التوجه لو يفيضي على ذلك ان يقول وجوب
 اجتماع القدرة هو اوسع الاعتقاد المذكور انما يتأسس الحكم بوجوب
 اجتماعها مع عدمه لا يمكن ولا يخفى ان هذا سببي على ان المستلزم
 من الامكان هو الامكان الخاص والاحتمال ان هذا سببي على ان المستلزم
 المحتمل للوجوب كما لا يشار اليه وعلى تقدير ان يكون المراد بالامكان
 الخاص ايضا فيمكن ان يكون اختياره على الوجوب للاشارة الى ان في
 جواب هذا الدليل يكفي المانع من حيث هو مانع هذا القدرة ان
 كان مذهبهم في ذلك وقد توهم بعض الفضلاء ان مقصود المحش
 عدم مساعدة هذا التوجه لتمام قول المصنف المعنون بالنقطة
 يمكن نقلا لا يساعد قوله ويمكن اجتماع القدرة على المستقبل
 مع عدمه في الحال ان هذا يشعر بان المضم قال القدرة بوجوب
 الوجود ولكن لا يقول انها مجتمعة مع عدمه والحال ان لنا في
 بقى القدرة راسا انتهى وهو غريب جدا قائل **قوله** والاولى في

بوجه

توجهه والحيث ان المتأخر في هذا دفع التوجيه الاول بتوجيه على
التوجيه ايضا سواء كان اعتقاد المصنف موافقا للطائفة الاولى والثانية
من الغرض فان القول بوجوب تقدم مطلقا مستلزم القول بوجوب
اجتماعها مع عدم المقدور الا ان يقال لمساعدة هنا باعتبار قوام
لا يمكن فان المتأخر حينئذ ان يقول المصنف في مقابلهم ويمكن وفيه
انه يمكن ان يقرر الاول ايضا على وجه يشتمل على مثل تلك لفظة كما لا يخفى
فيما سببه حينئذ قول المصنف فلا يتوجه عليه المتأخر المذكور **قوله**
لا يمكن ان يجمع مع عدم بناء على ما مر من اعتقادهم ان القدرة على الفعل
انما كانت قدوة عليه حقيقة اذا كانت مستجيبة للشرائط وجب ان لا يثبت
عن تحقق الفعل عادة فلو كانت في حال عدم الفعل يجب ان يتحقق الفعل
في حال عدمه فيلزم اجتماع المقضيين وقال بعض المتفلسفة بفساد هذا
القول ان عدم لا يجوز ان يكون متعلقا للقدرة لان ذلك لا يلائم
مقدورا وايضا لا يكون نقيا محصيا والمفعول لا يتقبل التاثير فاجاب المصنف
بان يمكن اجتماع القدرة مع عدمه بان يتم في زمان عدم الفعل اجمالا
في الزمان المستعمل فلا يجوز ذلك بل من هذا كون عدم اثره للقدرة
انتهى فيلزم ان لا يثبت ان الكلام في القدرة على الفعل هل يكون قبل غيره
ام لا فلو ثبت القدرة على عدمه بمقدور ام لا غير بطريقهم ان يحدد
كونها قبل الفعل مستلزم للتأخر في عدمه او المتأخر فيه لا يتصور بل
ولهذا لم يستلزم احد مثل هذا التوهم وعلى تقديره لا لا يثبت على الفعل

القول

في هذا الوجه ان المتأخر في هذا دفع التوجيه الاول بتوجيه على
التوجيه ايضا سواء كان اعتقاد المصنف موافقا للطائفة الاولى والثانية
من الغرض فان القول بوجوب تقدم مطلقا مستلزم القول بوجوب
اجتماعها مع عدم المقدور الا ان يقال لمساعدة هنا باعتبار قوام
لا يمكن فان المتأخر حينئذ ان يقول المصنف في مقابلهم ويمكن وفيه
انه يمكن ان يقرر الاول ايضا على وجه يشتمل على مثل تلك لفظة كما لا يخفى
فيما سببه حينئذ قول المصنف فلا يتوجه عليه المتأخر المذكور **قوله**
لا يمكن ان يجمع مع عدم بناء على ما مر من اعتقادهم ان القدرة على الفعل
انما كانت قدوة عليه حقيقة اذا كانت مستجيبة للشرائط وجب ان لا يثبت
عن تحقق الفعل عادة فلو كانت في حال عدم الفعل يجب ان يتحقق الفعل
في حال عدمه فيلزم اجتماع المقضيين وقال بعض المتفلسفة بفساد هذا
القول ان عدم لا يجوز ان يكون متعلقا للقدرة لان ذلك لا يلائم
مقدورا وايضا لا يكون نقيا محصيا والمفعول لا يتقبل التاثير فاجاب المصنف
بان يمكن اجتماع القدرة مع عدمه بان يتم في زمان عدم الفعل اجمالا
في الزمان المستعمل فلا يجوز ذلك بل من هذا كون عدم اثره للقدرة
انتهى فيلزم ان لا يثبت ان الكلام في القدرة على الفعل هل يكون قبل غيره
ام لا فلو ثبت القدرة على عدمه بمقدور ام لا غير بطريقهم ان يحدد
كونها قبل الفعل مستلزم للتأخر في عدمه او المتأخر فيه لا يتصور بل
ولهذا لم يستلزم احد مثل هذا التوهم وعلى تقديره لا لا يثبت على الفعل

سج

سج

على الترتيب فثبت ان القادر له صلاحية ان يترك في الوجود وليس له
 الترتيب فيمكنه بتدبير القادر موجبا ثم قرر الجواب فيه بان ما ادعى
 قولنا انه قادر على الفعل والترتيب هو ان يمكنه ان يفعل ويعكس ولا
 يفعل بل تركه كما كان وعلى هذا الوجه يستقيم هذا السؤال انتهى ^{في قوله}
 هذين الترتيبين امور الاول ان الوجود والعدم الذي في قدر الحاجة
 عبارة عن الفعل والترتيب والثاني ان فعل القدرة في عبارة المستحاجة
 عن فعل الترتيب والثاني ان حاصل الجواب ان الماد من القدرة على الترتيب
 معنى لا يحتاج الى ايراد القدرة فيلزمه عبارة عن مفهوم لا يفعل الفعل
 لا معنى يفعل الترتيب والاول لا يستلزم الثاني فلا يستلزم الثاني الاول
 له فتوجهه في مقابلة قدر الحاجة انما اراد به القدرة على عدم الشيء
 ما يستلزم الثاني في قدره فلا يلزمه من عتوانه ان يرداه منه فيطاول
 الاول من مجموع هذا الصنيع في فقر هذا السؤال الجواب في مقابلة
 لعدم يفتقد هنا سببا في **قال المشايخ** لان نسبة القدرة الى الترتيب
 على السواء يكون في جميع القدرة على عدم اي الترتيب كونهما عبارة عن
 الفعل والترتيب مطلنا ولا احتياج فيه الى حد استواء نسبتها اليها
 ان على تقدير عدم الاستواء ايضا بان يكون جهة الفعل في وقت جهة
 الترتيب في وقت اخر يكون القدرة على الترتيب ثابتة فان قلت الماد من
 استواء نسبتها اليها معتمدا بالنسبة اليها اعم من ان يكون في وقت
 واحد ام لا قلنا ارادة هذا المعنى من هذه العبارة غير ما افترق

وسماها

وعناها المتروكة بها مستقلة بما في وقت واحد على سبيل المثال
 استار الوجود في تحت الكيفيات النفسانية الى رد قول الاشاعرة اي
 قائلها بالطرف الواقع من الفعل والترتيب بقوله وقائلها بالطرف
 على السواء **قال المشايخ** لان لعدم الاستقلال على طول
 الاول من بعض عدم ثبوت القدرة على عدم بوجهين الوجه الاول
 ان لعدم الاستقلال كونه زائلا لا يجوز ان يكون ثرا القادر في
 على طوله نقلنا من الاربعين ان الاول والثاني لا يصلح ان يكون
 متدورا الاستقلال بتحصيل الحاصل واختصاص هذا الوجه باطلاق
 كون عدم اثر القدرة من جهة ان ثرا الايجاب عند القائلين
 الا الاستقلال ولا ينافي فيه لان عدم الثبات والتحصيل هذا المعنى
 يمتنع مع دوام الحاصل مع المحصل فان ثرا القدرة عند القائلين
 بعبارة عام يستلزم عدم الارتباط على ان الداعي المعبر فيها لا
 يدعو الا الى عدم ثباته لا لثباته لدوامه وانما جهة النسبة
 الان في تحصيل الحاصل وهذا هو سر ما نقله صاحب المواقف من ثبات
 المتكلمين والحكا على ان ثرا القادر يجب ان يكون حادثا وان ثرا الترتيب
 القديم يجب ان يكون قديما والمنافسة التي نقلت في الاول من الاشاعرة
 وفي الثاني من الفخر الرازي مبنية على عدم تحصيلها معنى القدرة ولا
 حتى التحصيل فكل الامور قد لا يمكن في القدرة جهة الفعل والترتيب
 بالنظر الى الذات كما ذكره المتأخرون من القلائد وهذا المعنى يمتنع